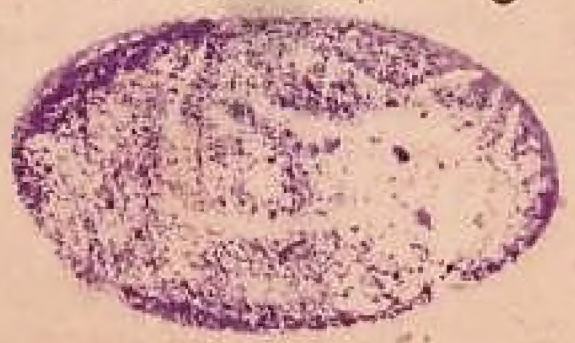


في حرم من اوله الى قوله ابن المصنف رحمه الله

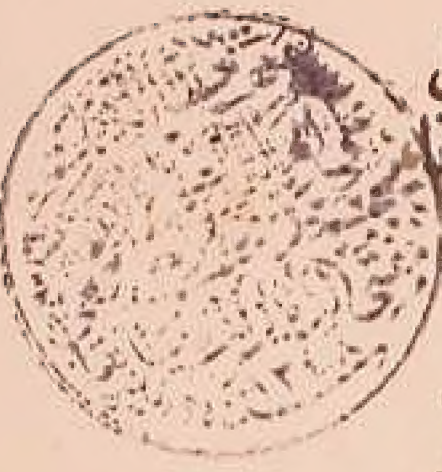
هذه فهرسة الفتاوى المجدية في مذهب الحنفية

باب الطهارة ١	باب الصلوة ٢	باب الزكاة ٣	باب الحج ٤	باب الموت ٥	باب الطلاق ٦	باب النكاح ٧	باب الطلاق ٨	باب الطلاق ٩	باب الطلاق ١٠	باب الطلاق ١١	باب الطلاق ١٢	باب الطلاق ١٣	باب الطلاق ١٤	باب الطلاق ١٥	باب الطلاق ١٦	باب الطلاق ١٧	باب الطلاق ١٨	باب الطلاق ١٩	باب الطلاق ٢٠	باب الطلاق ٢١	باب الطلاق ٢٢	باب الطلاق ٢٣	باب الطلاق ٢٤	باب الطلاق ٢٥	باب الطلاق ٢٦	باب الطلاق ٢٧	باب الطلاق ٢٨	باب الطلاق ٢٩	باب الطلاق ٣٠	باب الطلاق ٣١	باب الطلاق ٣٢	باب الطلاق ٣٣	باب الطلاق ٣٤	باب الطلاق ٣٥	باب الطلاق ٣٦	باب الطلاق ٣٧	باب الطلاق ٣٨	باب الطلاق ٣٩	باب الطلاق ٤٠	باب الطلاق ٤١	باب الطلاق ٤٢	باب الطلاق ٤٣	باب الطلاق ٤٤	باب الطلاق ٤٥	باب الطلاق ٤٦	باب الطلاق ٤٧	باب الطلاق ٤٨	باب الطلاق ٤٩	باب الطلاق ٥٠	باب الطلاق ٥١	باب الطلاق ٥٢	باب الطلاق ٥٣	باب الطلاق ٥٤	باب الطلاق ٥٥	باب الطلاق ٥٦	باب الطلاق ٥٧	باب الطلاق ٥٨	باب الطلاق ٥٩	باب الطلاق ٦٠	باب الطلاق ٦١	باب الطلاق ٦٢	باب الطلاق ٦٣	باب الطلاق ٦٤	باب الطلاق ٦٥	باب الطلاق ٦٦	باب الطلاق ٦٧	باب الطلاق ٦٨	باب الطلاق ٦٩	باب الطلاق ٧٠	باب الطلاق ٧١	باب الطلاق ٧٢	باب الطلاق ٧٣	باب الطلاق ٧٤	باب الطلاق ٧٥	باب الطلاق ٧٦	باب الطلاق ٧٧	باب الطلاق ٧٨	باب الطلاق ٧٩	باب الطلاق ٨٠	باب الطلاق ٨١	باب الطلاق ٨٢	باب الطلاق ٨٣	باب الطلاق ٨٤	باب الطلاق ٨٥	باب الطلاق ٨٦	باب الطلاق ٨٧	باب الطلاق ٨٨	باب الطلاق ٨٩	باب الطلاق ٩٠	باب الطلاق ٩١	باب الطلاق ٩٢	باب الطلاق ٩٣	باب الطلاق ٩٤	باب الطلاق ٩٥	باب الطلاق ٩٦	باب الطلاق ٩٧	باب الطلاق ٩٨	باب الطلاق ٩٩	باب الطلاق ١٠٠
---------------------	--------------------	--------------------	------------------	-------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	---------------------	----------------------

مكتبة فهرسة الفتاوى المجدية
في فقه الحنفية بالتمام



ابن عبد الرحيم بن أبي اللطف بن اسحق بن محمد بن أبي اللطف الكنتي القدسي
كان ممن مشاهير العلماء كوالده وكان أفقهم كنفية بوقته وتولى
افتاء القدس ولم الفتاوى كسنة الحمدية عباراتها غريبة
مربوية اه من سلك الدرر جزء رابع ص ٥٤ و ٥٨



ابن الحرم عن الخطيب الشيخ تاج الدين الخطيب بها رحمة الله تعالى
عليهم اجمعين احببت ان اجمعها وانظر في هذه الاوراق متبذرها
والتمت شتمها ومنتنتها خشية عليها من الضياع وان
يتخلها مدح بسوء الا بداع فطلبته من ولده الفاضل الحارث
وقصب السبق الى رتب الكمال فخر الخطيب الشيخ ابي الهادي وقاه الله
تعالى شر النوس والردى واجاب الى ذلك وما وني وبلغني غاية
السؤال والمني فرتبتها بفضل الله تعالى في مدة يسيرة قد وثقا
فقد حوت فوائد شديدة ومثقولا بغير تبحر واجبات مطبوعة و
وسميتها بالفتاوى الحمدية في فقه الحنفية جعلها الله تعالى
خالصة لوجوه الكريم وموصلة الى الغور بجنات النعيم واساله
التوفيق واسمده التحقيق **كتاب الطهارة** سئل في الزيت ٢
اذ وقعت فيه قارة فجعل في انا فترصب عليه ما حتى عملا الدهن واخرج
الماء فعمل به هكذا ثلاثا هل يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر بذلك كما نرى
عليه العلم اكد ان وافتي به شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام خال الوالد
رحمه الله تعالى **كتاب الصلاة** سئل رحمه الله تعالى ما صورته
يا واحد في دهره قد انقرد وعالما بعلمه لقد نجد ١٧
هالم سوالا واردا اليكم جوابه معول عليكم ١٨
نظمت في سرعة على الحل من سائل بقيت منه في وجل ١٩
فان تر واتي نظمه من خلل فلا تلوموا بعدنا للزلل ٢٠
ما قول مولانا امام العصر الناقل المشهور مثل العصر ٢١
في حكمة خست صلاة الجمعة كذا لك العيد يبادا الرفعة ٢٢
بالجهر دون السر ماذا الحكمة فايدوا جوابا شافيا بالحكمة ٢٣
ملخصا محررا بالنقل جزاكم الله خير الفصل ٢٤
اجاب رحمه الله تعالى رحمة واسعة آمين ٢٥
احمد لله ولي الحمد ٢٦ اساله التوفيق فيما ابدى ٢٧

٦ ثم صلاة الملك السلام مع السلام للنبي التمام ٦
 وبعد خذ مني جوابا شاقيا لهذا ما متقي ووافيا ٦
 فالأصل فيه ما حكى في الكتب عن الرسول المصطفى المنتخب
 من جهنم في الصلوات كلها وكان ذلك في ابتداء فعلها
 فصار أهل الشرك يشتمون له ويشتمون من عليه أنزل
 فأنزل الله في التلاوة ذكر أشريفا واضحا للدلالة
 فكان يتلو بعده في البسرة في ظهره وفي صلاة العصر
 لأنهم في ذنوب لا بداء قد استعدوه بالاختفاء
 وجهره تحتم في المغرب لتفطم بهما كل ومشراب
 وفي العشاء والفرح هذا هو المنقول عنهم فأدبر
 لوجعوا والعبد في المدينة أقامها وما لهم من قوة
 قد قاله محمد بن الساجي مؤملا بان يكون ناجي
 وفي البحر للعلامة تبيين في حكم عند قول المتي وجهر بقراءة الفجر وأولي
 العشاء الخ والأصل فيهما ذكره المصنف في الكافي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها في الابتداء وكان المشركون
 يؤذونه وييسون من أنزلهم ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى
 ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا أي
 لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا
 بأن تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار وكان تخافت بعد
 ذلك في صلاة الظهر والعصر كما كانوا مستعدون للابتداء في
 هذين الوقتين ويجهر في صلاة المغرب لأنهم كانوا مستغفولين
 بالاكل وفي العشاء والفجر لكونهم رعودا وفي اجتماع العيدين
 لأنه أقامهما بالمدينة وما كان للكفار بها قوة وهذا العذر وإن
 زال بغلبة المسلمين فالحكم باق لأن بقائه مستغن عن بقا السبب
 لأنه أخلف عذرا آخر وهو كثرة استغفال الناس في هاتين الصلاتين

دون غيرها انتهى باب سجود السهو سئل في رجل حنفي قال في
 التشهد الأول سألها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجود
 السهو أم لا **أجاب** نعم يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل
 على محمد وإن لم يقل وعلى آل محمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ولو جوب ليس بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد حكى بل
 لنا خير الفرض وهو القيام إلى الثالثة عن محله غير أن التاخير
 حصل بالصلاة فيجب عليه من حيث أنه تأخير كما من حيث أنها
 صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد حكى في المناقب أنه أبا حنيفة
 رأي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له كيف أوجبت علي صلواتي
 من علي سجود السهو فجابه لكونه صلى عليك ساهيا فاستحسنه
 منه وأبى سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **فصل في بيان أحكام المسجد**
سئل ميرزا محمد بن الشريف من يأخذ العلامة الشيخ محمد السروري
 في مسجد المدرسة هل يأخذ حكم بقية المساجد من غيرها من كل وجه
 أم لا **أجاب** المصح به في شرح الكنز كالبهر والنهر وكذا في غيرهما إن
 مصطفي العبد لا يكون مسجداً مطلقاً وإنما يعطى له حكم المسجد في صحة
 الاقتداء بالامام وإن كان متفصلاً عن الصفوف وأما فيما سوي ذلك
 فليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حاله إذا الصلاة
 لا غير وهو واجباً سنة سواء كان المدرس أو الزايط ليس لهما حكم
 المسجد فلا تمنع الحائض وكذا الجنب من دخولهما إلا أن في وقف القبلة
 إذا المدرس إذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجد هاهنا في مسجد
 فقل بذلك إن مسجد المدرسة لا يأخذ حكم بقية المساجد من غيرها
 من كل وجه على وجه الإطلاق والله تعالى أعلم **باب الجنازة سئل**
 في ذم من قطن بيت المقدس هلكت فدفعه أهل ملته في كنيسة ثم أدخل
 سورها وكالها أن لهم مقبرة خارج المدينة مودة لموتهم من عهد
 الفتح الإسلامي إلى الآن فهل ينبغي لهم ذلك أم لا **أجاب** كما ينبغي لهم
 ذلك وكان الأولى لهم دفنه في مقابر هم المعدة لدن موتهم فإن

المصحح به في كتب العلماء رحمهم الله تعالى انه لا يدعى صغير ولا عير في
 الدار ولا في البيت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء عليهم
 الصلاة والسلام بل ينقل الى المقابر والله تعالى اعلم **باب الشهيد**
سئل في زعيم ابي من قريته مع جماعة في حذمه الى مصر فيها
 هو في اثنا الطريق فاذا برجل كان له في جيش على جانب الطريق
 ضربه ببارودة بها مرصاصة اصابته فسقط عن فرسه ميتا
 وفر الرجل هاربا ولم يعلم هل المقتول شهيد فيصلي عليه بالاعسل
 ام يغسل ويصلي عليه **اجاب** صرح العلماء في باب الشهيد بان من
 قتل في غير معركة او قتل غير مشرك او باغ او قاطع طريق بحديدة
 ظلم فهو شهيد فيصلي عليه بالاعسل ويان من قتله النصوص
 في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة
 ولا دية على احد لانها لا يجبان الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم ان
 قاتل النصوص وان لم يثبت عليهم لغرامهم يكون شهيدا لقول
 في البحر فليحفظ هذا فان الناس عنه سفاهة فلو ان وصرحوا في
 كتاب الجنائيات بان ما لم يكن من جنس الحديد اذا حمل عليه فهو
 عمدا اذا احرقه بالنار فهو عمدا يوجب القصاص لانها
 تشق الجلد فتعمل عمله حتى اذا وضعت في المذبح فقطعت
 ما يجب قطعه في الزكاة وما يشبهه كالخاس وغيره في ظاهر الرواية
 وبان كلما لا يثبت عادة فهو كالسلاح يعني في كونه عمدا موجبا
 للقصاص وما نقلناه من كلامهم يعلم الحكم في الحادثة وهو ان
 المقتول شهيد لم يخلف بدلا هو امال الكون القتل موجبا للقصاص
 للعلم بالقاتل غير انه لم يثبت لغرامه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب **باب النكاح سئل** في صغيرة بنت خمس
 سنين ليس لها عصبة زوجتها الام بمعرفة الحاكم هل يصح ذلك
 منها واذا كان للصغيرة مال تكون نفقتها في مالها واذا قام
 القاضي لها وصيا وقد له نفقة بنفقها عليها فانفق اكثر من ذلك

في كتاب الجنائيات
 في باب النكاح
 في باب الصغير

لعدم كفاية الموضع هل له ذلك ولا ضمان عليه وهل عليه الاتجار في
 مالها ام لا اجواب منقول عن الاصحاب ذوي الالباب **اجاب** نعم
 يصح النكاح لانه حيث لا عصبة فالولاية لها كما هو صريح متون
 المذهب ونفقتهما في مالها ولا ضمان على الوصي فيما انفق زيادة على
 الغرض حيث لم يتصرف كما صرح به في النكاح والناهي وغيره وليس
 عليه الاتجار كما هو مقرر لدي الامعة الاخيار والله تعالى اعلم
سئل في الصغير اذا خطب له ابوه صغيرة من ابوها وسمها باسمها
 فقال له ابو الصغيرة وهبتها لابنتك فلان فقال ابوها قبلتها له
 ويكون مهرها مائة قرش اسرى هل ينقذ النكاح بذلك حيث
 ارادة وتترتب على ذلك الاحكام فاذا ماتت يتقرر جميع المهر على
 الزوج ويكون ميراثا عنها واذا مات الزوج نفقة عدة الوفاة ام لا
اجاب نعم ينقذ النكاح بذلك وتترتب احكامه فينتقل جميع
 المهر على الزوج بموتها وتكون ميراثا عنها ويقسم مع بقية تركتها
 ان وجدت تركتها على الزوج وعلى بقية ورثتها على فرايض الله تعالى
 واذا مات الزوج فذلك يتقرر جميع المهر في تركتها لها ويقسم
 بقية تركتها عليها وعلى باقي ورثتها على فرايض الله تعالى وتنفق
 عدة الوفاة والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في رجل خطب بكرة من ابوها
 وسمى لها مهران ثم رجع عن خطبته وزوجها ابوها بمهر معلوم
 والان الخاطب ينكر الرجوع ويدعي العقد فما الحكم الشرعي في ذلك
اجاب الحكم الشرعي في ذلك انه ان ثبت بالوجه الشرعي انه تزوجها
 تزوجا شرعيا فالعقد الثابت باهل وان لم يثبت وكان مجرد
 خطبة فزوجها الاب بوكاية او بوكالة بمحض شهود صح العقد
 ولا يمنع مجرد الخطبة والله تعالى اعلم **سئل** في بكر بالغة عاقلنة
 زوجها امها في حال غيبته فلما بلغها الخبر ردت النكاح هل يرتد
 بردها ام لا **اجاب** نعم يرتد بردها والقول قولها في الرد يمينها

على المفتي به والله تعالى اعلم **سئل** في قاصرها اخ من ام ونعم عصبة
 فهل للاخ من الامان يزوجهما مع وجود بن العم العصبة ام ليس له ذلك
اجاب لا ولاية للاخ من الامر مع وجود بن العم العصبة والله تعالى
 اعلم **سئل** في البكر القاصرة اذا تزوجهما غير ابها وجدها
 وبلفت واختارت فسخ النكاح هل لها ذلك ام لا **اجاب** نعم
 لها خيار فسخ العقد الصادر من ولي ليس باب ولا جد بشرط
 قضا القاضي بالفرقة على الوجه الشرعي مما نحن عليه اصحابنا
 والله تعالى اعلم **سئل** في صغيرة زوجها ابوها بقرش بحضرة
 شهود ودخل بها الزوج ثم مات الاب المزوج لها ولها اخوة يريدون
 رد ما سماه الاب ويطلبون مهر المثل هل لهم ذلك ام لا **اجاب** ليس
 لهم ذلك اذا لم يكن يعرف بسوء الاختيار وزوج صغيرة صح
 النكاح وان كان بغين فالحش وليس لهم طلب مهر المثل لان اقل المهر
 عشرة دراهم فان سميت العشرة او دونها فلها العشرة بالوطي
 او بالموت لان بالدخول يستحق تسليم المبدل وبه يتأكد البذل
 وجوب المسمى وان قل بمنع وجوب مهر المثل والله تعالى اعلم
سئل في رجل عقد عقده على صغيرة ويريد الزوج ان يدخل
 بها وهي لا تطيق الرجال هل له ذلك ام لا **اجاب** صرح في التاتار
 خانية بان محمد ارحمه الله تعالى قال في الاصل بلفظ ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بنى بعايسة ترضي الله تعالى عنها وهي بنت
 تسع سنين وتزوجها وهي بنت ستة سنين وفيه دليل على ان الزوج
 ان يدخل بامرأة الصغيرة اذا بلغت تسع سنين وان لم تبلغ فان
 بلوغها لم ينقل في الحديث وبه اخذ بعض المشايخ ومن المشايخ من
 قال ليس للزوج ان يدخل بها ما لم تبلغ والكر المشايخ على انه لا عبرة
 للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة وان كانت سميعة تطيق
 الرجال ولا يخاف عليها المرض لا يجعل للزوج ان يدخل بها وان كبر سنها

وهو الصحيح والله تعالى اعلم **سئل** في رجل خطب لابنه البالغ ثيبا عاقلة
 بالغة من ابوها فقال الاب وطبتها لابنته ومات الاب والآن يزعم الخاطب
 ان يجرده اليه انفق النكاح لابنه هل له من ذلك شرعا واذا وهبها
 الاب على جهة النكاح بغير وكالة فيها منها وقبلها اب الخاطب لابنه وما
 ذلك بحضرة شهود ولم يخبر بل ردت هل يرد بدها والفقول قولها
 في الرد يمينها ام لا **اجاب** ليس الامر شرعا كذلك ولا شبهة في عدم
 انعقاد النكاح بمجرد الية اذا انعقاد عبارة عن ارتباط احد الكلامين
 بالآخر على وجه يشي بانعقاده عقدا شرعيا فيمجرده قول الاب وهبتها
 لابنتها لا ينعقد النكاح واذا وهبها الاب على جهة النكاح بغير وكالة
 وكان بحضرة شهود ولم يخبر بل ردت هل يرد بدها والفقول قولها في الرد
 يمينها على ما عليه الفتوي والله تعالى اعلم **سئل** في رجل خطب بكر ام
 ابها ودفع بعض ما سماه مهر على جهة النكاح هل يحير على نكاحها
 ام لا وهل له الرجوع فيما دفع ام لا **اجاب** لا يحير على نكاحها ويرجع بالمد
 على جهة النكاح والله تعالى اعلم **سئل** في بكر بالغة زوجها بن عمها بلا
 وكالة منها فردت النكاح هل يرد بدها ام لا **اجاب** لا ينعقد النكاح
 ويرد بدها والفقول قولها في الرد يمينها على ما عليه الفتوي
 والله تعالى اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته مكرها وعقد عليها اخر قبل
 انفضاضها فهل يصح عقد النكاح والحالة ما ذكر ام لا يصح **اجاب**
 لا يصح عقد النكاح والحالة ما نص في السؤال اعلاه اذ قيام العدة يمنع
 انعقاد النكاح من غير شك ولا تردد والله تعالى اعلم **فصل في**
المحرمان سئل من نابلس في رجل زوج بنت اخته القاصرة بالوكالة
 عن ابها بن عمه وكله في ذلك وشهد له رجلان بغيبة ابها بن عم
 انه وكله في ذلك مسافة القصرانه وكله في زواجهما والحال انه لم يوكله
 بحضرتها ومات الاب في سفره قبل ان يعلم بذلك فهل والحالة هذه اذا
 طلقها الزوج قبل الدخول بها يحل له ان يتزوج بامرأته ام لا **اجاب**

لا شبهة ان لو ثبت ان الخال زوجا بطريق الوكالة يكون نائبا عن الاب
 ويكون الاب هو المياثر للنكاح واذا لم يثبت يكون النكاح من الخال بالوكالة
 البعيدة فان ثبت ان الاب له رده بطل النكاح والا فالنكاح صحيح غير
 لان مرفله اخيار الفسخ بالبلوغ بشرط الفضا فلا تحل الام للعاقدة بعد
 الفسخ اذ صحة النكاح موجب لحرمة الام والله تعالى اعلم **باب**
المهر سئل في رجل عقد عتقه على بكر مهر معلوم ودفع من مهرها
 شيئا معلوما ثم مات الزوج والان يرث رجل له شركة استولى
 على مال الزوج ومراة الرجوع بما اخذ ابو البنت من مهرها فهل له
 الرجوع عليه وهل ينقر على الزوج جميع مهر زوجته بمهرها بموته
 وحيث مات يولد من تركته الزوج ما بقي من فاضل مهر زوجته
 ام كيف الحال **اجاب** الحكم في ذلك ان ما قبضه الاب لها صار حقا شرعا
 من حقوقها فليس للمتغلب ان ينقر عن اليه ولا ينافي له بقهره فيما لديه
 بل يفترض عليه اتباع شرع الله تعالى ولا نقيا دلها امر به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو رد ما اخذ لتستوفي مهرها منه لتقبره
 بموته وبعد استيفاء مهرها ووفاء ما بذمته من متعلقاته اللازمة
 لتركته لماربعه ارثا حيث لا ولد والله تعالى اعلم **سئل** في امرأة
 زوجت ابنها بنتا بكر او دخل بها وللبكر خال اخذ من غنم ام الزوج
 عشري سائة بغير علم منها فطالبت بزوجها فقال هذه خلفتي هل
 له ذلك امر **اجاب** ليس له ذلك ويلزمه رد ما اخذ ان كان موجودا
 وما لم يكن يمكن موجودا فعليه ضمان قيمته والله تعالى اعلم **سئل**
 في قاصرة زوجها في عمرها العصبة وقبض غالب مهرها المشروط
 تعجيله وما تتقبل الدخول بها عن الزوج وعن اخت شقيقة
 وعن اختين من الاب وعن بن العم المزوج لها فهل ما قبضه من
 الزوج مضمون عليه يؤخذ منه ويقسم على فرايض الله تعالى
 وهل له حظ في التركة امر **اجاب** ما قبضه بن العم المزوج مضمون

عليه

سئل

عليه فيؤخذ منه وهو ما بذمته الزوج تركته عنها بقسم على
 فرايض الله تعالى كبقية تركتها ان تركت سوى المهر فللزوجة من
 ذلك عشرة قراريط وسبع قراريط وللشقيقة عشرة قراريط
 وسبع قراريط وللأختين من الاب ثلاثة قراريط وثلاثة اسباع قراريط
 ولا شيء لابن العم لا استقرار اصحاب الفروض لها والله تعالى اعلم **سئل**
 في رجل تزوج بأمرأة على صداق قدر ثلثماية قرش وجارية الحال لها
 عليه من ذلك مائة قرش وثمانون قرشا والمائة قرش وعشرون
 قرشا والجارية مؤجل جميع ذلك عليه الى حين الفراق بموت او طلاق
 شريني بها ومضي مدة ومات الرجل عنها وعن ورثة وضعوا ايديهم
 على تركته هل يلزمهم وفا المائة قرش وعشرين قرشا والجارية
 او قيمتها او كيف الحال **اجاب** في الخائنة لو تزوجها على عشرة دراهم
 وثوب ولم يصغه كان لها عشرة دراهم انتهى ويعلم منه الحكم في واقعة
 الحال ان الجارية حيث لم يصغها يكون لها الثلثماية قرش لا غير الله
 تعالى اعلم **سئل** في بالغة زوجها بمهر معلوم بوكالتها وسلمها
 للزوج بلا رضئ منها قبل قبض المهر المشروط تعجيله هل اذا ارادت
 التحول الى بيت امها مع امها بقرية اخرى يكون لها ذلك وليس
 للزوج منعها ام لا **اجاب** التسليم قبل قبض المهر المشروط تعجيله والحالة
 هذه فاسد وليس للزوج منعها قال في النزاية اراد ابو الباقية التحول
 الى بلدة اخرى معها ان لم يوف العجل لا يلي الزوج المنع قال استاذ
 خال والدي رقيق الله تعالى روحه ونور ضريحه الظاهر ان الامر كذلك
 اذا كانت معها وساغ لها السفر عند عدم الاب وهي واقعة الفتوى
 فجزما نأواه تعالى اعلم **سئل** في رجل تزوج بكر او جارية
 ودفع لا يبيها بعضا من المهر المشروط تعجيله وللمت بن عم خطفها
 وعقد عتقه عليها مع علمه بعقد الاول ودخل بها ووطئها ثم مات
 العاقد الاول عنها وعن شقيق يريد الرجوع بما دفع اخوه من المهر

هل هذا لك أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** ليس له ذلك
بل يتقرر جميع المهر بموت اخيه لبقا بها على عصمته فلها اخذ
باني محله وجميع مؤجله من تركته والباقي يقسم على قرابين
الله تعالى والثلاثة الرابع له حيث لا دين سوى المهر واما عقد
الثاني فباطل ولا حدبو طئه بل حيث علم انها منكوجة الغير يعز
ويوجب بالضرب الشديد انشدها ما يكون من التعزير سياستها
صرح به علماءنا والله تعالى اعلم **كتاب الطلاق سئل** في رجل
تخاصم مع صهرته فقال لها تكون انبتك طالق بالثلاث الا ان
يسئ الله تعالى هل حيث كان استثناه ومنتصلا مسموعا لا يقع
عليه الطلاق بالاجماع أم لا **اجاب** حيث كان استثناه ومنتصلا
مسموعا لا يقع عليه الطلاق بالاجماع من ائمة الدين واتفاق
المسلمين والله تعالى اعلم **سئل** في رجل عرف بالدهشة قال الزوجة
وهو في دهشته روجي طالق بالثلاثة هل يقع على زوجته
الطلاق الثلاث وهل القول قوله بيمينه اذا عرف منه الدهشة
ولو مرة أم لا **اجاب** صرح علماءنا في كتبهم بعدم وقوع طلاق
المدهوش ومن صرح بذلك صاحب الفتاوى خانية وصاحب
فتح القدير والفري في منه والدهش ذهاب العقل من ذهل او له
والمدهوش من ذهب عقله باحدهما فالمدهوش المجنون وطلاق
المجنون غير واقع ومدعي الدهش ان عرف ذلك منه مرة فالقول قوله
بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضا الإبيينة اذا الثابت بالبيات
كالثابت بالبيات قاله شيخنا واستاذي في فتاويه والمدهوش
اذا عرف منه الدهشة مرة لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه واذا
لم يعرف لم يقبل قوله قضا الإبيينة لان الثابت بالبيان كالثابت بالبيات
واما ديانته فيقبل لانه ادعى بنفسه والله تعالى اعلم **سئل**
في رجل قال لزوجته ان وكلت فلانا في الدعوى علي سبب الاشئ

عشر قرينا الباقية لك عندي من المهر تكوفا طلاقا بالثلاثة فخص اخوها
فلان المرقوم بالمجلس الشرعي وشهد له رجلان بغيبة الزوجة عن
مجلس الشرع انها وكلته في الدعوى عليه بسبب ذلك من غير معرفة
الشاهدين لها ومن غير معرفة شرعي فلما علمت الزوجة بذلك
انكرت توكيل اخيها في الدعوى على زوجها هل القول قولها في ذلك
فلا يقع الطلاق أم كيف الحال **اجاب** القول قولها انها لم توكل ولا يقع
الطلاق الا ان يثبت المدعي بالوجه الشرعي الوكاله وانما التي وكلت
فلان بنت فلان المسماة باسمها المنسوبة بنسبها كما لا يخفى والله
تعالى اعلم **سئل** في رجل تزوج بالغة ودخل بها ولها عنده مدة سنين
فذهبت من قريتها الى مدينة لقضا مصلحة لها فراها اخ لها فاخذ
الي قريته ومنعها عن زوجها وحلف بالطلاق انه لا يردها الي ثلاث
سنين هل له ذلك أم لا وهل اذا ردت بنفسها او ردها ابوها
يجت الأخ الحالف أم لا **اجاب** ليس للاخ منعها عن زوجها بل يجب
عليه ان يخلي سبيلها لترجع الي مسكنه ومحل طاعته واذا ردت
بنفسها او ردها ابوها لا يجت الأخ الحالف والله تعالى اعلم **سئل**
في رجل قال لزوجته علي الطلاق تاخذي هذه الاولاد وتزوجي
عندنا هلك هذا عيارته وللزوجة في عم اخذها من بيت زوجها ففهر
ومعها ولد لها رضيع فما الحكم في ذلك **اجاب** المقرر في كلامهم
اعني اجنتا ان الحلف في الاثبات لا بد فيه من التاكيد بحرف التأكيد
وهو اللام والنون حتما حتى لو قال والله افعل كذا فلم يفعل لا تلزمه
الكفارة وتكون كلمة لا مضمرة فاذا تقرر ذلك علم انها يمين
واحدة على نفي اخذ جميع الاولاد والروح عند اهلها فاذا رأت
واخذت واخذ لا يقع الطلاق عليها والله تعالى اعلم **سئل** في مراهق
ضرب اباه فسله واراد ضربه فانتزعتة امه فحلف قائلا على الطلاق
بالثلاث ما ارضي بك وبابنك من عشر سنين في هذه البلدة ناويا

سكنها وسكني ايها هل اذا سكننا ولم ير ضي بسكنناها وامتنعنا عن
الخروج معه يقع الطلاق علي زوجته ام لا **اجاب** لا يقع الطلاق علي
زوجته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم **سئل** في زينة تشاجر مع زوجته
المدخول بها فابراته من موضح صداقتها المعلوم لها فقال لها كوفي
طالق علي اربعة مذاهب المسلمين ثم سئل كيف طلقت فقال
مقر كذباً بالطلاق الثلاث فهل تطلق زوجته بايضا ويكون قوله
بالطلاق الثلاث محرر خير لا يقع به عليها طلاق وهل له ان يجدد
عقده عليها ام كيف الحال افتونا ما جوري **اجاب** الحكم في ذلك
ما صرح به علماءنا رحمته الله تعالى عليهم اجمعين وهو وقوع
الطلاق الثلاث قضاء لا ديانة قال في البحر نقلا عن فتح القدير
فلو اقر بالطلاق وهو كاذب وقع في القضاء انتهى واذا لم يقع
الثلاث ديانة لعدم ارادة الانساق يقع بقوله كوفي طالق علي
الاربعة مذاهب طلقه واحدة باينة حيث ابراته بسؤاله وطلقتها
فور ذلك لانه طلقها عوضا عن الابن اظاهر كما صرح به قاضي خان
في الخلع فله ان يجدد عقده عليها باختيارها بمهر مستأنف والله
تعالى اعلم **سئل** في رجل حمل ابنة فاشا لاخر باجرة معلومة ففي انشا
الطريق غضب من رب القاش فقال عليه الطلاق ثلاثا اذا وصلت الي
الرملة اقبض عليك فهل اذا وصل ولم يقبض يقع الطلاق علي زوجته
ام لا **اجاب** لا يقع الطلاق علي زوجته كما صرح به علماءنا رحمهم الله
تعالى بانه لو قال والله افعل كذا اليوم ولم يفعل لا تلزمه الكفارة
ويكون بمعنى قوله لا افعل كذا فتكون كلمة لا مضمة لان الحلف في
الائتات عند العرب الا لا يكون الا بحرف التوكيد وهو اللام والنون
كقولهم والله لا افعل كذا قال الله عز وجل لا كيدت اصنامكم واصنام
الكلمة في الكلام استعمله العرب والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
قال لزوجته محارما احشني وخني في هذا المنزل والزوجة

تظن

تظن وقوع الطلاق عليها بذلك هل الامر كما ظننت ويقع الطلاق
ام لا **اجاب** ليس الامر كما ظننت ولا يقع عليها الطلاق والحال ما نص عليه
اعلاه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته ان دخلت دار
فلان تكوني علي مثل الحثي ولم يبق بذلك شيئا فماذا يكون ذلك
اجاب هو آيالا علي قول ابي يوسف وظهار علي قول محمد وصح
ذلك وعليه فتلزمه كفارة الظهار وهو خن برقبة فان عجز
عن الفتح صيام شهرين متتابعين ليس فيه امر مضان ولا
ايام منهيبة فان لم يستطع الصيام اطعم ستين فقيرا ولا يقع به
طلاق والله تعالى اعلم **سئل** في رجلين تخا صمفا فادي كمال بهما الي
ان ضرب احدهما الاخر بالسلاح وكان ذلك ليلا فخلعا المضروب قايلا
علي الطلاق الثلاث لا غنى عن شكوي عليك في هذا الي الحكم فمنع
عن الشكوي في الود هل يجنب ام لا **اجاب** افتي بعض العلماء الموثوق
بقوالهم بان لفظة علي الطلاق لا صريح ولا كناية فعلي تسليمه
لاحتت وعلي عدم تسليمه فينظر ان منع منعا لا يقدر معه علي الوصول
الي الحكم فعلي ما نقله في شرح عقد الفرائد عن نجم الاية لاحتت
ونص علي ان لم اخرج اليوم ان لم ازل عن الفرض فمنع منعا لا
يقدر علي ذلك ولا يجنب والله تعالى اعلم **باب التلقيل سئل**
في رجل بمدينة له دين علي اخر وهو مغايرة ارسل الداني اتباعه
مع تابع المديون في مطالبته به ثم قال الداني لتابع المديون ان ما
عدت الي تكن زوجتك طالقا فقال له اي هل اذا لم يعد اليه التابع
يصير خالفا فيقع الطلاق علي زوجته ام لا افتونا ما جوري **اجاب**
لا يصير خالفا فلا يقع الطلاق علي زوجته كما صرح به في الاسباه والنظاير
نقلا عن المنتار خانية والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في امرأة قالت
لرجل ان امرتك اطلق عليك علي وانا في دارك من اعلي الحايط فقل
لها ان انت اطلقت عليك تكون طالقة ثلاثا فما الحكم الشرعي في ذلك

اجاب لا شبهة انه تعليق بشرط وهو كونها اطلت عليها فان كان
 وجد الشرط وقع الطلاق والا فلا والقول قول الزوج في عدم
 وجوده والله تعالى اعلم **سئل** في رجل خطب بكرا ودفع لوليها
 عرضا ثورا وحنطة وازينا بئمن غال على جهة النكاح وقد
 تعارف اهل القرى اخذ ذلك باليمن العالي ليكون في المهر ثم
 رجع عن خطبته فزوجها ووليها فما الحكم الشرعي في ذلك افوتنا
 ما جوري **اجاب** صرح العلي رحمه الله تعالى بان العادة المطردة
 تنزل منزلة الشرط على الخلاف في القاعدة وتقتضي ما عليه الفتوي
 فساد البيع فيصير كأن المشتري والبايع شرطا كونه يكون في مهر
 المخطوبة فيكون فاسدا او اذا حكم بفساد البيع فيجب على الولي
 ربحا قبض بعينه ان كان موجودا وان كان هالكا او مستهلكا
 تجب قيمة الثور ومثل الحنطة والزيت والله تعالى اعلم
سئل في رجل قال له زوجته يا عويل يا مقصر يا ابوالقرون
 فقال لها ان كنت عويل ومقصر انك في طالق بالثلاث هل
 اذ انوي التعليق ولم ينو المأزاة لا يقع الطلاق على زوجته
 ام يقع **اجاب** نقل في التتارخاينة عن المحيط ان الزوج ينوي
 اذا اراد التعليق لا يقع الطلاق ما لم يمكن كذا الك وعليه اذ انوي
 التعليق لا يقع على زوجته الطلاق ولله تعالى اعلم **سئل**
 في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية وهي من ذوات الاقل
 ثم مضى عليها من حين الطلاق ستون يوما فاحبثت بقضاء عدتها
 ثم تزوجها رجل تزوجا شرعيا ومضي بعد العقد ايام فان
 كتاب من زوجها وفيه اني راجعتها في ثالث شهر كذا و ثالث
 ذلك الشهر الحادي والسبعون من طلاقها هل يقبل قولها
 مع يمينها في انقضاء عدتها ويصح عقد نكاحها ولا عبرة بمراجعة
 مطلقها ام لا يقبل **اجاب** صرح الائمة الثقة والعلماء الكرام

الاثبات

الاثبات في كتبهم بان المرأة اذا قالت مضت عدتي والمدة تحتمله
 يقبل قولها مع يمينها لا انها امينة في ذلك وقد اتهمت بالكذب
 فتخلف والمدة التي تصدق فيها عند الامام رحمه الله تعالى ستون
 يوما وعند ما تسعة وثلاثون يوما وقول الامام هو المختار فاذا
 علمت من قول المذهب تقر لك ان قولها والحال ما ذكر مقبول
 اجماعا وظهر لك صحة النكاح المترتب عليه وعدم صحة مراجعتها
 كونها بعد انقضاء عدتها والله تعالى اعلم **باب العدة سئل** هل
 صرح العلماء الاعلام بانه يجوز ان يقدر المطلقة المعتدة بالاقرا
 عدة ستين يوما او تسعة وثلاثين يوما لقرض نفقتها مع
 عدم دعواها انها تحيض اقل الحيض او انها تحيض الثلاث حيض
 في احد المدينتين المذكورتين على ما قرره الفقهاء رحمهم الله تعالى
 من انه يقبل قولها في انقضاء ثلاث حيض في احدي المدينتين والحال
 ان العادة مضطردة في غالب النساء انهن لا يحضن في الشهر الا من
 ستة او سبعة ايام وخلاف ذلك نادر والحكم للغالب كما اعتبروه
 في مسئلة المتخيرة فيلزم من فرض عدتها احدي المدينتين المذكورتين
 ان تنكح ولم تقض الحيضتين في الميسلتين ان كان عدتها الحيض
 في اول الشهر والا فحيضة واحدة في المسئلة الثانية وتدخل بالزوج
 الثاني في عدة الاول وفي هذا عدول عن العمل بالظاهر التي ينطت به
 الشريعة الى النادر الخفي المستلزم ذلك لعدم الاحتياط في الا
 بضاع التي يجتاط لها ما لا يجتاط في الاموال من تقليل نفقة
 العدة ويخوذ لك افيد والجواب مفصلا **اجاب** الذي صرح به
 العلماء انها اذا احبثت بانقضاء العدة وكذبها الزوج فالقول
 قولها بيمينها لا انها امينة في ذلك وقد اتهمت بالكذب
 فاذا كانت المدة تحتل الانقضاء وهو شهر عند ابي حنيفة
 وتسعة وثلاثون يوما عند ما فانها تصدق بيمينها ويعمل

قائمة

باب في النفقة

جبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى واما اذا كانت المدة لا تختمل فانها لا تصدق اصلا لان الامين انما يصدق فيما لا يخالف الظاهر اما تصديقها في سبتي يوما كما هو قول ابي حنيفة فوجهه انه يفرض طلاقها في آخر الطهر فتحتاج الى ثلاث حيض كل حيضه عشرة ايام والى طهرين ثلاثين يوما ففيه اعتبار اكثر مدة الحيض واقل الطهر واما تصديقها في تسعة وثلاثين يوما كما هو قولها ما يفرض طلاقها في آخر الطهر فتحتاج الى ثلاثين حيض تسعة ايام والى طهرين ثلاثين يوما ففيه اعتبار اقل مدة الحيض واقل الطهر قال في البحر في شرح قوله الكثر وان قالت مضت عدتي وكذبها الزوج فالقول قولها مضت عدتي فتشمل ذات الاقراء والاشهر والخلاف في ذوات الاقراء واما المعتمدة بالشهور فلا بد من مضي المقدر شرعا وبه علم ان المعتمد في الانقضاء وعدمه انما هو دعواها ذلك في احدي المدينتين سواء بينت انها حاضت اقل الحيض او اكثره اذ الشرع جعلها مصدقة بيمينها في دعواها الانقضاء في احدي المدينتين فلا قابل به سواء كانت ذوات الاقراء او الاشهر وهذا امر ظاهر لا خفا فيه وهو عين الشرع والعمل به هو الاحتياط وبما ذكرنا يتضح الحال وتختل صورة الاشكال اذ هو مبني على ما فرض السائل صحة تقديمه وحيث تقرب عدد وانها مصدقة بيمينها اذ اخبرت بالانقضاء في احدي المدينتين ٧ اما علي قول الامام او صاحبين فهو عين الظاهر الذي ينطت به الشريعة فلا عذر عن ظاهره الى حيف نادى الله تعالى اعلم **سئل** في صك حاصله ادعت اكرمة فلانة علي زوجها فلان الحاضر انه فقير معسر ولا ينفق عليها ولا يكسوها كونه لا يملك قضية ولا ذهبا ولا حنطة ولا متاعا ولا زيتا ولا غير ذلك ولها على ذلك مدة سنين وطالبة بفسخ نكاحها فاجاب بانه ينفق عليها

باب في النفقة

عليها نفقة امثاله وهو موسر اسوة امثاله وان تثبت ما تدعيه ٧ فانت بشهود شهدوا ان المدعي عليه لا يملك ما سرح اعلاه وانه من حين دخوله عليها لم ينفق عليها ثم انت اذنت احكامك في الفسخ فاذن لها بذلك ففسخت وحكم احكام المتداعي لديه بالتفريق ثم اقر بالشهود انهم ما شهدوا الا باطلا فما احكم في ذلك كله **اجاب** احكم في ذلك بقا الزوجية وعدم صحة الفسخ المذكور اذ لا بد في صحته من استيفاء شرائطه التي بها يخرج من حين الخلاف ويدخل في حين الوفاق وهي لم تستوف كما بينت عن ذلك الصك الداحض من غير تردد ولا شك اذ من شروط صحة الحكم اذ كان الزوج حاضرا حبسه مدة وترتب البرهان الصحيح عليه كما في جامع الفصولين وعدم الارشاد كما صرح به في البحر والشهادة الصادقة من الشهود تقع لا يحيط به العلم الباري جل جلاله اذ هو المتعذر بعلم الغيب وشهادة النفي ليست بحجة كما صرح به علما الدين واجمة المسلمين وليت شعري من اين للشهود اذ الزوج من حين دخوله بها لم ينفق عليها اعلموا ذلك بخلاف الزوجين ام اطلعهم الله تعالى على علم الغيب ما هذه الاجرة واقر بالامين واذا ثبت اقرار الشهود انهم شهدوا وزور عند ابي حنيفة يشهدون وعند ابي يوسف ومحمد يضربون ويحبسون لسلوكهم غير طريق الشداد وارنكا بهم ٧ للكباير التي يتعدي ضررها الى العباد والله تعالى اعلم **باب النفقات سئل** في ايتام فرض لهم القايه نفقة وامر رجلا بالانفاق من ماله والآن يدعي انه انفق ويريد الرجوع عليهم هل له ذلك امر **اجاب** اذا شهد انه انفق لرجع وثبت انه انفق من ماله ٧ فيرجع والا لا والله تعالى اعلم **سئل** في صغيرين يتيمين فقيرين لها عمة موسرة وبني بن عم موسر فعلي ايهما النفقة والسوسة خيب **اجاب** تجب النفقة والسوسة على العمة لا علي بن العم لكونه غير

محرم والله تعالى اعلم **سئل** في امرأة بن الخلف ففرض القاضيه على زوجها
 ولا بينهما برسم نفقةهما وكسوتهما عن كل يوم قدر مسمى واذن
 لها القاضيه في الاستدانة لزوجه بيد له على الزوج فهل اذا استدانت
 ذلك وانفقت بنية الرجوع على الزوج فهل يكون لها الرجوع
 ام لا **اجاب** حيث فرض القاضيه لها ولبنها النفقة فلها الرجوع
 بالنفقة عليها لما مضى من المدة لثبوت حق الرجوع بالفرع كما صح
 به العلم والله تعالى اعلم **سئل** في رجل يطلب زوجته لبيتة ومحل
 طاعته فتمنعها امها وتود به وترفعه للشرطة هل لها ذلك ام لا
اجاب يجب على الزوجة اطاعة زوجها والذهاب الي مسكنه
 ومحل طاعته ولا يجوز للام ان تمنعها عنه واذا اذنته ففرض والله تعالى
 اعلم **سئل** في رجل فرض عليه القاضيه قدر من الدراهم كأمراته قبل
 الدخول بها نظير نفقتها ثم دخل بها وصار يطعمها وليكسوها هل
 يسقط الفرض عنه بذلك ام لا **اجاب** نعم يسقط عنه الفرض
 لذلك لان الحكم انما فرض ما كان واجبا عليه فاذا فعل ما هو الواجب
 عليه فانها لا تلتحق بشي اخر والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل**
 في رجل له املاك وعقار لا تفي مستغلاتها بمؤنته ومؤنة زوجته
 وامه واولاده وله عم فقير فهل يجب على بن الاخ نفقة ام لا **اجاب**
 المصريح به في الشروع ان الفقير لا يجب عليه نفقة غير الاصول
 والفروع والزوجة واحتلغوا في حد البسار على اقوال مروية
 الاصح منها قولان احدهما انه يتقرر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة
 حتى لو انقص منه درهم لا يجب قال وبه يعني واختاره الولوي
 وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس
 بنافر قال في الهداية وعليه الفتوى كذا في البحر وفي البرازية قال
 والفقير انواع الى ان قال والثالث فقير يفضل شيء من كسبه عن
 قوته فانه يجبر على نفقة بنته الكبيرة والابوي والاجداد

وغيرها

وغيرها واذا كان دارهم غير محرم كالحمل لا يجب نفقته وان
 كان دارهم محرم كالحمل لا يجب النفقة وبه يعلم انه حيث كانت مستغلات
 ابن الاخ لا تفي بمؤنة اطلبه وفروعه وزوجته فلا يجب نفقة عمه
 عليه وان كانت تفي وتفضل فوجب والله تعالى اعلم **سئل** في رجل فقير
 لا قدر له على اداء مهر زوجته المشروط بتجهيله وهي غير مدخول
 بها والمهر ضيق ابوالن زوجة عليه في طلبه فهل يجس مع مجرم
 وهل تلزمه نفقة زوجته ام لا **اجاب** ان ثبت عجزه واعساره وجب
 بالشرع الشريف انظاره واما النفقة فهي واجبه لها عليه حيث كانت
 صاحبة الموطي والله تعالى اعلم **سئل** فيما اذا الزمت نفقة الم الفقير
 الضرب على يديه فما المراد بها التقدير له قدره او يهيئ له طعاما
 او ياكل على ما يدينه **اجاب** لا يخفى ان من المقرر ان نفقة الاقارب المحا
 باعتبار الحاجة في حقهم والمقصود من النفقة الكفاية فان كان
 ابن الاخ له طعام كثير وهو صاحب مائدة فيمكن عمه في تناول
 مقدار كفايته من طعامه وليس للمعم ان يطالبه بفرض النفقة
 وان لم يكن بهذه الصفة فان رضي ان ياكل من طعامه فيها ولا يقرر
 له بالمعروف والله تعالى اعلم **سئل** من القدر الشريف في امرأة غاب
 عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي هل اذا وكلت ابا
 في مخاطبتها ورفعها الى القاضيه وفرض لها النفقة عليه ففرض لها
 القاضيه على زوجها الغائب برسم نفقتها ونفقة اولادها الصغار
 عن كل يوم قدر مسمى واذن لابنها في الاستدانة وانفق هل له
 الرجوع على الزوج بذلك وهل يشترط الصحة **اجاب** النفقة
 على الغائب ان تكون المسافة مدة القصر ام لا **اجاب** نعم حيث
 فرض القاضيه لها ولا ولاها النفقة عليه وامر اياها بالاستدانة
 والانفاق له الرجوع على الزوج بما انفق لما مضى من المدة لوجوب
 على الزوج لكن بعد كون المسافة التي بين الزوج والزوجة مدة

والنفقة على الزوج
 وانما ان كان الزوج
 غائبا

السفر كما صرح بذلك في التناخانية وفي البحر نقلا عن الفتاوى
الصيرفية وقد اجاب مولانا واستاذنا خال الوالد روح الله تعالى
بوجه ونور من حبه بما صورته فرض النفقة من الفاضل فضا
كما صرحوا به وجوزوه لزوجته الغائب علي قول بزرقر الحاجة
الناس برفق بهم وقد صرح في البحر نقلا عن الصيرفية ان شرط
صحته اجاب النفقة في غيبة الزوج ان تكون المسافرة مدة
القصر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فلهذا فيما درينها سهل
احضاره ومراجعته انتهى فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا
ظاهر الرواية وعملنا بقول بزرقر وهو الحاجة والاضطرار الى
القضا على الغائب فلا يصح القضا على الزوج في غيبته مع
سهولة احضاره ومراجعته انتهى كلامه رحمه الله تعالى عليه
وفي الحاوي الزاهدي ولا تسترط غيبة السفر وعبارته رجل
ذهب الى القرية وتركها في البلدة فللقاضي ان يفرض النفقة
مع غيبته ولا تسترط له غيبة السفر والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
فقير عاجز عن الكسب وله ابن عني يمتنع من النفقة عليه مدعيًا
غناه هل القول قول الاب في دعواه الفقر وجب على الاب نفقته
ام لا **اجاب** نعم القول قول الاب في دعواه الفقر وجب على الاب
نفقته لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس
من المعروف ان الابن يعيش في نعم الله تعالى ويترك الاب
يموت جوعا بل لو كان الاب فقيرا وله قدر على الكسب فان
الابن يجبر على نفقته وهو قول السرخسي فالمقتدر في نفقة
الوالدين مجرد الفقر وقيل هو ظاهر الرواية لان معنى الاذى
في اتكاله الى الكد والنصب اليه في التناقص المحرم في قوله تعالى
ولا تقل لهما اف كمانا على ذلك في البحر نقلا عن فتح القدير
والله تعالى اعلم **سئل** في امرأة ابرأت زوجها من موخرها عليه

فطلقها

فطلقها هل يجب نفقتها وكسوتها عليه الى ان تنقضي عدتها
وهل لزوجها اخراجها من بيتها قبل انقضائها وهل هي احق بحضانة
صغارها ام لا **اجاب** نعم يجب عليه نفقتها وكسوتها الى ان
تنقضي عدتها وليس له اخراجها من بيته قبل انقضائها قال
الله تعالى عن رجل من قائل لا يخرجوهن من بيوتهن فان كانت
عارية فعليه ان يعين لها بيتا سواه بالسري او الكري كما نص
على ذلك العلماء وهي احق بحضانة صغارها ما لم يوجد منها
ما يسقط حضانتها والله تعالى اعلم **سئل** في الرجل اذا اراد ان ينقل
زوجته من مصر او من قرية الى قرية فظاهر ما حكى في الكافي
انه له ذلك اتفاقا لكونه لا يتحقق الغربة فيه وعلمه ابو القاسم
الصفار بانه تبوية وليس سفر والله تعالى اعلم **سئل** في المرأة اذا
غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة واقامت بيته بذالك
لذي حاكم شافعي فهل اذا فسخ نكاحها على قاعدة مذهبها ونفذه
قاضي اخر حنفي وتزوجت بغيره وحضر الغائب واقام بيته انه
ترك عندها نفقة في مدة غيبته يرتفع القضا السابق ام لا
اجاب لا يرتفع القضا السابق ولا يقضي بالبينة الثانية لان
بينة المرأة انه لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضا كما في فتاوى
قاري الهداية **سئل** في المرأة اذا غاب عنها زوجها قبل الدخول
بها فحائض الحائض عري بري ففسخ نكاحها لعدم نفقتها واقامت
عنده بيته شهدت انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ولا منفقا
شرعا فهل اذا فسخ نكاحها وامرها بنفسه بعد استيفاء شرائطه
المقرر في مذهبها وحكم بصحة الفسخ يتوقف تزوجها بغيره
على عدة ام كيف الحال **اجاب** لا يخفى ان المقرر في كتب المذهب
عندنا ان عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة اقل يعني فيمن تجب
قال العلامة بن نجيم اطلق الطلاق فشمع البائن والزوجي ولم

الى قرية قد يتبعها هل
له ذلك ام لا **اجاب**
نعم قال في البحر فان نقلها
من مصر الى قرية او من
قرية الى مصر صح

ليقيد بالدخول بناء على ان الاصل في الزواج الدخول ولا بد منه حقيقة او
 حتما ولا شبهة ان الفسخ بمعنى الطلاق لان الودة وجهيت للمتصرف عن
 براءة الرحم فالمطلقة قبل الدخول ليس لها عدة بل اجماع المتصنيف
 القاطع والفسخ قبل الدخول والحال ما ذكر في معنى الطلاق للعلماء المذكور
 فلا يوجب عدة عليها فلها التزوج بغيره من غير توقف على عدة لعدم
 وجوبها عليها والله تعالى اعلم **باب كتمان سبيل** في امرات ابرأت زوجها
 فطلقها ثلاثا وله منها ربيعة هل هي احق بحضانتهما دامت عازبة
 وهل يبرأ عن نفقتها وسكنها ونفقة الصغيرة امر لا **اجاب** في احق
 بحضانتها دامت عازبة اذ الامر احق بالولد قبل الفرقة ويؤدها
 ولا يبرأ عن نفقة عدتها لعدم دخولها تحت الابرا كونها ليست
 بواجبة وانما تسقط بالتضييع وكذلك السكنى لا يصح اسقاطها بحال
 لانها لا انما في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأت عن مؤونة
 السكنى بانها كانت ساكنة في بيت نفسها او تعطي الاجرم من مالها
 فيصح التزامها واما البراءة عن نفقة الولد وهو مؤونة الرضاع فلا
 تصح الا اذا كانت مسترورة ووقت لذلك وقت اكسنته مثلا والا
 حكام مذكورة في الجهر وغيره في كتاب الخلع والله تعالى اعلم **سبيل**
 في صغيرة لا مال لها ولها ولها امر معسر وجد لا يواخي واخت
 موسرون علي من تجب نفقتها منهم **اجاب** نفقتها على جدها ليرم
 ولا شيء منها على امها لفسوتها اذ الفقير في النفقة ملحق بالاموات
 كما صرح بذلك العلماء الا ثبات والله تعالى اعلم **سبيل** في رجل له زوجة لها اولاد
 من غيره هل له منهم من دخوله دارهم وهل له نقلها من بلدة الى اخرى
 بينهما دون مسافة الفصل **اجاب** في شرح القدوري للاقطع والزواج
 ان يمنع والدها وولدها من غيره واهلها الدخول عليها وذلك لان المثل
 الذي فيه الزوجية له فله منع دخولها وسائر منازلها ولا
 يمنهم من النظر اليها وكلامها اي وقت شاؤا ذلك انتهى وبه يعلم انه

حيث كانت الدار ومنفقتها ملكه فله منعهم من دخولها وله نقلها من
 البلدة القري والحالة ما نص عليه وظاهر كلام المصنف في الكافي ان ذلك بالا
 اتفاق لان القرية لا تتحقق في مثله وعلمه لان ذنوبية وليس بسفر
 والله تعالى اعلم **سبيل** في الرجل اذا اذ ان ينقل اهله من مصر الى قرية
 قريبة منها هل له ذلك امر لا **اجاب** قال في البحر فان نقلها من مصر او
 من قرية الى مصر ومن قرية الى قرية فظاهر ما ذكره في الكافي انه له
 ذلك اتفاقا لانه لا تتحقق القرية فيه وعلمه ابو القاسم الصغار بانه
 نبوية وليس بسفر والله سبحانه وتعالى اعلم **باب العنين سبيل** في امرأة
 تدعي عدم وصول زوجها لها لعنته وتريد التفريق من غير تاجيل فهل
 لها ذلك امر لا **اجاب** ليس لها ذلك والحالة ذلك والله تعالى اعلم
سبيل في رجل تزوج بكرا ودخل بها ولها عنده تسعة اشهر ولم يقدر
 على الوصول اليها فاخذتها امها من بيته كرها عليه وذهبت بها الى
 قريتها وتريد ان تنسعي في التفريق بينهما هل لها ذلك امر لا **اجاب**
 ليس لها ذلك بل ينظر ان كان عدم قدرته على الوصول اليها لافنة اصلية
 او لمرض او ضعف او اخذ سم فهو عنين والعنين لا يفرق بينه وبين
 زوجته في الحال بل يؤجل سنة لانها يحتمل امرم الوجوه المذكورة فيقول
 حولا لانه يعرف ذلك لاستعماله على الفصول الاربعه فان وطئ في السنة
 فيها وان لم يطأ الاستمرار بحجره يبين المرأة بتعريف الزوج او الحاكم عند
 ابي حنيفة بطلبها لانها لا تقدر الامساك بالمعروف فان التبرج
 بالاحسان وعندهما يبين من غير تفريق لان التبرج خيرها عندتهما
 انحول والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب ثبوت السب سبيل**
 فيمن امه سيده هل يكون سيدها ام لا وهل اذا طلب من له التكلم عليه الدعوى
 عليه بانه ليس بشريف تستمع دعواه بذلك مع كونها ليس فيها حق
 للمدعي او دفع ضرر عنه وهل اذا وضع الشريف من الامر علامة على
 راسه يجوز للغير تناولها بيده غصبا واخذها مع كونها مملوكة له امر لا

أجاب نعم يكون ولد السيدة سيدنا صرح به علما ونا رجمهم الله
 تعالى في كتبهم قال شمس الأئمة الخواص الفتوي علي من امه سيدة
 يكون ولدها سيدا كذا في جامع الفتاوي وغيره ومثله في كاخل
 الفتاوي واذا كانت المرأة سيدة فالمختار ان يكون ولدها سيدا
 كذا في الوحي وفي التمهيد وفي جامع الصغير بخط العلامة السفنا
 سالت حميد الدين عن له ام سيدة واب ليس بسيد هل هو سيد
 فقال هو سيد ومثل ذلك كثير في كتب علما بنا واما دعوي من له
 تكلم على الاسراف عليه انه ليس بشريف فلا تسمع لان الدعوي قول
 مقبول يقصده به طلب حقد قبل غيره او دفعه عن حقد نفسه
 ودعوي النسب المجرى عن ذلك ليس فيه ذلك واما اخذ العلامة
 المملوكة عن راس واضعها غصبا فهو حرام قطعا باجماع العلماء اذ هي
 مملوكة للواضع واخذ ملك الغير بغير اذنه لا يشك ذو عقل
 في حرمة فلاجل تقاطي ذلك باجماع علماء الدين بل باجماع سائر
 المسلمين علي ان وضع العلامة لا يبيح عليه شيء من الاحكام وهو
 بدعة حادثة بلا كلام في اوائل السيوطي اول من تشرف بالعلامة
 اخضر من الاسراف بن حسين سنة ثلاث وستين وسبعماية وقال
 في ذلك ابو عبد الله الاندلسي الاعرج رحمه الله تعالى
 وضعوا لابنا الرسول علامة ان العلامة ثبات من لم يشتر
 نور النبوة في وسيم وجوهرهم يعني الشريف عن الطراز اخضر
 وقال الاديب شمس الدين محمد بن ابراهيم في بركة المستغفر رحمه الله
 اطراف تيجان انت من سندس خضر باعلام علي الاسراف
 والاشرف السلطان خصرم بها مشرفا ليقرهم عن الاسراف
 فالمثيلة شهيرة دواة في الكتب غنية عن زيادة الاطاني والسمجانه
 وتعالى يوفق لما فيه الصواب واليه المرجع والمآب باب العتاق سبيل
 في السيد اذا اراد ان يعتق امته ويتزوجها ولكن يحشي ان تمتنع

بعد العتق من تزويجه وتخرج من يده محانا في السبيل لعدم حرجها
 بغير شيء اذا امتنعت واذا تزوجت قبل عتقها متزوها عن وطبها
 حراما علي سبيل الاحتمال هل يكون حراما لا اكواب منقولة من الفل
 ذوي الالباب اجاب السبيل في ذلك ان يعتقها علي ان تزوجه من
 نفسها فان تزوجت نفسها منه كان لها مهر المثل عند اي حنيفة
 ومحمد وان ابنت فعليه قيمتها قال في الدرر والفرر في باب العتق
 علي جعل ولو اعتق امته علي ان تزوجه بنفسها فزوجته نفسها كان
 لها مهر مثلها عند اي حنيفة ومحمد لان العتق ليس به مال فلا يصح
 للمهر وعند اي يوسف يجوز جعل العتق صداقا لانه صلي الله عليه
 وسلم اعتق صفية ونكحها وجعل عتقها مهورا قلنا كان النبي
 صلي الله عليه وسلم مخصوصا بالنكاح بغير مهر وان ابنت فعليه باقيتها
 في قولهم جميعا ومثله في البحر الرائق للعلامة زيني نجيم ومنع الففا
 شرح تنوير الابصار وكثير من كتب علما بنا وفي البحر في شرح قول الكثر
 وامته وسيد فداي وحرمت تزوج امته وسيدته الي ان قال من ثبوت
 المهر في ذمة المولي وبقا النكاح لكن في المضمرات المراد به في احكام النكاح
 بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها
 متزوها عن وطبها حراما علي سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون
 حرة او معتقة الغير ومخوفا عليها بعققتها وقد حثت اكله وكثيرا
 ما يقع اذ اتد اولتها الايدي انتهي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 باب الاستيلاء سبيل في رجل مات عن امر ولد وعن اولاد ذكور
 واناث منها ومن غيرها وفي يدها مائة وعمره من مال السيد ثم
 ماتت عن اولادها ويريد وصيهم ان يجعل ذلك لاولادها خاصة هل
 له ذلك ام لا اجاب حيث لم يوص لها بما في يدها فهو للمولي يقسم على
 جميع ورثته علي فرايض الله سبحانه وتعالى وليس لوصيهم ان يجهز
 اولادها بذلك حيث كان الامر كذلك والله تعالى اعلم كتاب

الى يمان سئل في رجل خطب ابنة اخيه البالغة فاعتناها ابوها
 فحلف قايلا على الطلاق ما اعطيهما لك يعني ما ينزوجهما هل اذا امرت
 وليلا فزوجها من الخطيب يحث ابوها ام لا **اجاب** لا يحث بذلك
 والحالة كذلك والله تعالى اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع والد زوجته
 الغير المدخول بها فحلف بالطلاق انه لا يدخل عليها الا ايضا يعني بغير
 نقش وغيره من المحسن للمعروف قد دخل بها عليها وفيه منقشة ولم
 يجمعها هل يحث ام لا **اجاب** لا يحث حيث لم يجمعها فقد صرح
 في المقرب بان المدخول بالمرأة كناية عن العولي مباحا كان او محظورا
 وفي مدخول بها لا تغل بدخوله لانه في فقلية لا يحث في الحادثة
 والله تعالى اعلم **سئل** في دار مشتركة بين اخوين ساكنين بها
 فحلف احدهما بالطلاق انه لا يسكن الاخرين بها فانتقل المخلوف
 عليه منها باهله ومتاعه وسكن في دار اخرى هل اذا وضع المخلوف
 عليه بها حنطة او شعير له مع عدم ارادته العود ومع سكناه
 بالدار التي انتقل اليها يحث الحالف واذا كان المخلوف عليه اذن
 للحالف بالاستدانة حنطة وشعير وصرفهما عليهما وهما شركان
 عناناً ففعل يكون ذلك عليهما ام لا **اجاب** لا يحث الحالف لان المسألة
 بالاستقرار والدوام وذلك بالاهل والمتاع كما في الخلاصة وفي
 الظهيرية لا تثبت المسكنة الا باهل كل منهما ومتاعه وقد صرح العلماء
 بان احد شرطي العنان يملك الاستدانة اذا اذن له في ذلك
 فاذا استدانة حنطة او شعير او غيرهما باذن من اخيه شرحة
 وصرفه عليهما يكون ذلك ديناً عليهما والله تعالى اعلم **سئل**
 في رجل له يد وهو مقضب من اولاده فطلبوا منه معلماً بعينه يهدى
 فقال عليه الطلاق ما اخلبه يطوقكم فيه طقة فاستعملوه فيه من غير
 علمه وعجز عن منعه عن العمل لعدم علمه هل يحث ام لا **اجاب**
 لا يحث في ذلك والحال كذلك والله تعالى اعلم **سئل** في رجل بينه

وبين

وبين اخيه بغير وجه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يرافقه اخاه في زراعة
 الصفي والشوي هل اذا يرافقه في ذلك يحث ام لا **اجاب** اذا لم يوجد
 المخلوف عليه لا يحث الحالف في يمينه فلا تطلق زوجته والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب **سئل** في رجل غزى حلف لا يصوم شهر رمضان
 بغيره هل اذا سافر في اثناء الشهر وصام بقية في غيرها يحث ام لا
اجاب لا يحث قال في البرازية وفي حيل الحفاف حلف بطلاق امرأته
 ان لا يصوم شهر رمضان فالجيلة ان يسافر ولا يصوم **كتاب**
الحكم **سئل** في رجل ادعى بالوكالة عن ربيته علي اخراجه وطها كرها
 وازاله بكارتها بعد ان هم دار المدعي فاعترف المدعي عليه بذلك
 لدي المحاكم الشرعي المنذاري لديه بذلك ثم انكر قبل انكاره شبهة
 دارثة للحد وادقلم نعم فماذا يلزمه شرعا وهل على المدعي
 مواخضة شرعا بدعواه ذلك ام لا **اجاب** المقرر في مكتب الآية
 الاعلام ان كل وطي وجد في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر وحيث
 سقط الحد للشبهة تعين المهر وهو مهر المثل وليس على المدعي مواخضة
 شرعا بدعواه ذلك والحالة كذلك لا سيما وقد خرجت منه مخزج
 الدعوي فانهم ذلك والله تعالى اعلم **سئل** منه الزوج في رجل تزوج بكرا
 تزوجا شرعيا وقبل الدخول بها مسكها رجل وازاله بكارتها ثم بعد
 مدة دخل بها الزوج فوجد بها ثيبا فاحبته بشانها ويريد الزوج
 امساكها وابقاؤها على عصمتها لعلمه وتحقيقه انها مجبور على
 ذلك هل عليه ضرر شرعي في ذلك ام لا **اجاب** لا ضرر عليه في امساكها
 وابقاؤها على عصمتها شرعا اذ يجوز الفاجر بها لا يوجب اخراجها
 عن عصمتها قطعا وحيث كانت مجبورة على ذلك فلا يترتب عليها
 عقاب وبامساكها وقصد سترها يثاب على ذلك جزيل الثواب واما
 الفاجر فقد استحق الخزي والنكال وعقاب ذي العظمة والجلال
 نسأل الله تعالى صلاح الحال والخجاة من سلوك طريق الزين والفضلا

ل

سئل في رجل في ثروة وقف متكلما على جماعة القضاة من المسلمين
ليسد خلهم ويوسع على الناس بغير الأنعام حتى العناق وبيع
الحم والجلود وغيرها واستقل بالشر والبيع بما يساوي رطله سبع
قطع بعشرة قطع ومنع الجزاري من الذبح له إلا بعض من اراده
منهم لحاجته فلزم من ذلك ضرر كثير على الجماعتين المذكورتين
وتعطل معاشهم واسبابهم وضياع عيالهم حتى بلغ بعضهم من
القلة أن يطبخ ثبات الأرض بالماء القراح بلا ادمر وبالكه بلا خبز
وعيا لمعه كذلك فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وضم الي
صنعه المتقدم ان ضيق على جماعة مسلمين دينا عين الماء
والاستقاودبا عين الجلود ايضا في اختلاف الانواع لا يخص الامر
فيه فحصل من هذا الرجل الضرر العظيم للمسلمين وحرقت على البغا كذلك
طالبوا للفوائد الدينية ولم يبال بضر المسلمين فهل يجوز له
هذا الصنيع ويحل مساعدته واقراهم على ذلك وهل يجوز
للعلماء السكون على مثل هذا الحال مع علمهم بما للمسلمون فيه من الضيق
وهل يجب علي ولاية الامور وقهرهم الله تعالى لاغتنام الاجور
ولردع كل منمرد ومنع ودم منعه من هذا الصنيع الشنيع وهل يحق
التعزير على ذلك ليرتدع هو وامثاله عن سلوك هذه المسالك
ام لا اجاب لا شبهة في انه لا يجوز له هذا الصنيع وهو امر عند ذوي
النهي مستفح شنيع اذ هو من قبيل الاحكار الذي نهى عنه النبي
المختار صلى الله عليه وسلم ومن المقرر انه لا يجوز البيع في امر فيه
ضرر على خلق الله تعالى لانهم عيال الله عز وجل وعدم مبالاة
بضر المسلمين امر يؤدي الى الشين في الدين ومن القواعد الفقهية
التي يبني عليها احكام دينية الضرر يزال واصلا للحديث الشريف
لا ضرر ولا ضرار وهو لفظه المنيف ولا يساعد على ذلك ولا يقر
العلماء رضي الله تعالى عنهم الامارون بالمعروف والناهون عن المنكر

في غرض من سئل في رجل في ثروة وقف متكلما على جماعة القضاة من المسلمين ليسد خلهم ويوسع على الناس بغير الأنعام حتى العناق وبيع الحم والجلود وغيرها واستقل بالشر والبيع بما يساوي رطله سبع قطع بعشرة قطع ومنع الجزاري من الذبح له إلا بعض من اراده منهم لحاجته فلزم من ذلك ضرر كثير على الجماعتين المذكورتين وتعطل معاشهم واسبابهم وضياع عيالهم حتى بلغ بعضهم من القلة أن يطبخ ثبات الأرض بالماء القراح بلا ادمر وبالكه بلا خبز وعيا لمعه كذلك فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وضم الي صنعه المتقدم ان ضيق على جماعة مسلمين دينا عين الماء والاستقاودبا عين الجلود ايضا في اختلاف الانواع لا يخص الامر فيه فحصل من هذا الرجل الضرر العظيم للمسلمين وحرقت على البغا كذلك طالبوا للفوائد الدينية ولم يبال بضر المسلمين فهل يجوز له هذا الصنيع ويحل مساعدته واقراهم على ذلك وهل يجوز للعلماء السكون على مثل هذا الحال مع علمهم بما للمسلمون فيه من الضيق وهل يجب علي ولاية الامور وقهرهم الله تعالى لاغتنام الاجور ولردع كل منمرد ومنع ودم منعه من هذا الصنيع الشنيع وهل يحق التعزير على ذلك ليرتدع هو وامثاله عن سلوك هذه المسالك ام لا اجاب لا شبهة في انه لا يجوز له هذا الصنيع وهو امر عند ذوي النهي مستفح شنيع اذ هو من قبيل الاحكار الذي نهى عنه النبي المختار صلى الله عليه وسلم ومن المقرر انه لا يجوز البيع في امر فيه ضرر على خلق الله تعالى لانهم عيال الله عز وجل وعدم مبالاة بضر المسلمين امر يؤدي الى الشين في الدين ومن القواعد الفقهية التي يبني عليها احكام دينية الضرر يزال واصلا للحديث الشريف لا ضرر ولا ضرار وهو لفظه المنيف ولا يساعد على ذلك ولا يقر العلماء رضي الله تعالى عنهم الامارون بالمعروف والناهون عن المنكر

في غرضه

في غرضه ويدلونه على الطريق ففساه ان يرجع ويتيقظ لما للمسلمون
فيه من الضيق وكل جهة من ثمره قطعها وارثك مفضية من المعايير
ليس فيها حد مقدر شرعا فلو كان الامور اجزل الله تعالى لهم الاجور
يؤدبون بما يليق بحالهم كي يرتدع ويرجع عن قبائح فعاله او على
الله تبارك وتعالى صلاح الاحوال لانه المقادر على ذلك وهو
الكبير المتعال فساله من فضله واحسانه ان يعيننا على تقواه
وان يوفقنا لما يحبه ويرضاه اامين يا رب العالمين **سئل**
في جماعة مجهول على قاضي الشرع الشريف واستخفوا بالشرع المنيف
واظهروا الشر والسفاهة فماذا ينبت عليهم بالوجه الشرعي اجاب
لا شبهة ان من ارتكب امرا حراما شرعا ليس فيه حد مقدر قطعا
بغير ما يليق بحاله ينزجر به من كان بهواه واما مسئلة الاستخفاف
فقد صرح العلماء الاشراف بتكفير المستخف فسال الله تعالى الحاية والتوفيق
والهداية الى اقوم طريق بحاه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم
وشرف وكرم وعظم اامين **سئل** في رجل كاتب عند الولاه وفي مدة ١٧
صحبتهم لم يتطاول على الناس بالابذالهم وباجذالهم بغير حق
ولا يزال المسلمون يتضررون بذلك منه فماذا يلزمه شرعا
اجاب قد سئل ابو السقود الهادي هفتي السلطنة العلية عن مثل
ذلك فاجاب ان كان ذلك متواترا عند الناس لا بد من تعزيره
بالضرب المبرح وجبه الي ان تظهر منه التوبة وصلاح الحال
والله تعالى اعلم **سئل** في رجل خلا باجنبيه قاصد الفجور بها
فما يلزمه شرعا **اجاب** لا شبهة ان الخلوة بالاجنبية امر محرر
شرعا ومحظور من محظورات الدين قطعا لا سيما اذا كان يقصد
هذا الامر الشنيع والخطب المهول القطيع فقد تقر ان كل من ترك
الحرام الذي ليس فيه حد مقدر يعزر بما يليق به من التعزير
لكن في مثل هذا الامر الخطير حسب ما يراه الحكماء من كل امر حاسم

في غرض من سئل في رجل في ثروة وقف متكلما على جماعة القضاة من المسلمين ليسد خلهم ويوسع على الناس بغير الأنعام حتى العناق وبيع الحم والجلود وغيرها واستقل بالشر والبيع بما يساوي رطله سبع قطع بعشرة قطع ومنع الجزاري من الذبح له إلا بعض من اراده منهم لحاجته فلزم من ذلك ضرر كثير على الجماعتين المذكورتين وتعطل معاشهم واسبابهم وضياع عيالهم حتى بلغ بعضهم من القلة أن يطبخ ثبات الأرض بالماء القراح بلا ادمر وبالكه بلا خبز وعيا لمعه كذلك فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وضم الي صنعه المتقدم ان ضيق على جماعة مسلمين دينا عين الماء والاستقاودبا عين الجلود ايضا في اختلاف الانواع لا يخص الامر فيه فحصل من هذا الرجل الضرر العظيم للمسلمين وحرقت على البغا كذلك طالبوا للفوائد الدينية ولم يبال بضر المسلمين فهل يجوز له هذا الصنيع ويحل مساعدته واقراهم على ذلك وهل يجوز للعلماء السكون على مثل هذا الحال مع علمهم بما للمسلمون فيه من الضيق وهل يجب علي ولاية الامور وقهرهم الله تعالى لاغتنام الاجور ولردع كل منمرد ومنع ودم منعه من هذا الصنيع الشنيع وهل يحق التعزير على ذلك ليرتدع هو وامثاله عن سلوك هذه المسالك ام لا اجاب لا شبهة في انه لا يجوز له هذا الصنيع وهو امر عند ذوي النهي مستفح شنيع اذ هو من قبيل الاحكار الذي نهى عنه النبي المختار صلى الله عليه وسلم ومن المقرر انه لا يجوز البيع في امر فيه ضرر على خلق الله تعالى لانهم عيال الله عز وجل وعدم مبالاة بضر المسلمين امر يؤدي الى الشين في الدين ومن القواعد الفقهية التي يبني عليها احكام دينية الضرر يزال واصلا للحديث الشريف لا ضرر ولا ضرار وهو لفظه المنيف ولا يساعد على ذلك ولا يقر العلماء رضي الله تعالى عنهم الامارون بالمعروف والناهون عن المنكر

في غرضه

والله سبحانه وتعالى سأل ان يوفق ولاية الامور لما هو ماجة عند الله
 تعالى وتخصيل للاجور والله سبحانه وتعالى اعلم سئل في رجل اذى
 آخر بقوله يا ملعون يا فاجر فاد ايلزمه شرعا اجاب لا شبهة
 ان من صدر منه هذه الالفاظ الشنيعة والاقوال القتيعة مرتكب
 منكرا لا حد فيه مقدرا فيعز ر تعزير الايقاع له زاجر الامثاله قطعا
 كما صرح به علما الذي من ان كل معصية ليس فيها حد مقدر شرعا
 ففيها التعزير وهو مفعول لراي القاضيه بقدر ما يرب المصلحة
 فيه لانه شرع للزجر وذاك يختلف باختلاف الاشخاص والله
 تعالى اعلم سئل في اخوين يسيعان في اضرار اخيهما واذا يائه ويريدان
 ان تكليفه الغرامان الظالمية العرفية ولم يكن له عادة بوضع
 شئ من ذلك هل اما ذلك امر لا **اجاب** ليس لهما ذلك ويلزمهما
 التعزير اللاديق بما لهما الزاجر لاما اذى غيره بقول او
 فعل ولو يفر العين يعزروا الله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
كتاب السير في الذميمة هل تمنع من دخول الحمامات مع المسلمين
 ام لا **اجاب** نعم تمنع الذميمة من دخول الحمامات لئلا تطلع على ابدان
 المسلمين وعوراتهم على الاصح لما صرح به فقهاؤنا من انها كالزحل
 الاجنبي في الاصح فلا تنظر الي بدن المسلمة قال في الفقار قال في المجتبى
 وفي المحررات والذميمة هل لها ان تنظر الي بدن المسلمة فيه وجهان
 والاصح انه لا يجوز وهي كالزحل الاجنبي ذكره في الخطر والاباحة
 لكن في عبارة صاحب البحر اشارة الى جواز دخولهن الحمامات
 فانه قال ويجب ان تمنع نسائهم عن نسائنا في الطرقات والحمامات
 اللهم الا ان يقال انه علي غير الاصح والله تعالى اعلم سئل في جماعة
 ركلوا من بلدة الى اخرى وسكنوا بها ولم مدة سنين والآن
 يتماري يريد اعادتهم الى البلدة التي ركلوا عنها رغما عليهم
 لكونهم فلاحين له هل له جبرهم الى العود اليها ام لا **اجاب**

ليس

في
 له

ليس له جبرهم بالاجماع بل جبرهم وقهرهم على العود اليها وجعلهم
 فلاحين له وردهم الى القرية التي ركلوا عنها رغما من الظلم الظاهر
 الفاشي المتظاهر فلا يجوز ان يجبر شخص على الرحيل من اقرنته
 الى اخرى بغير رضيه منه وان كان يهوديا او نصرانيا فضلا عن
 شخص مسلم موحد سوا عرف سكناه بها او لم يعرف سواء تقاد
 عهده بالرحيل ام لا وهو من اقبح خصال الظلم واستنفع فعال اهل
 الجور لانه نوع من الاسر اذ فيه قهر للشخص على سكن بلدة بغير
 اختيار منه وللمصنف رحمه الله تعالى في ذلك رسالة وفيها المقيم
 المقود فن راما فليرجع اليها وفي الحديث الشريف البلاد بلاد
 الله والعباد عباد الله فحيث ما اصبحت خيرا فاقم كذا في الجامع الصغير
 للسيوطي رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم سئل في اهل العظام من
 حضرة السلطان نصر الله تعالى في مقابلته خدمته المفروضة
 عليه متغلب لنفسه بغير امر شريف سلطاني ووجه مسوخ
 شرعي فادعي المستحق على الماخذ بذاك فاعترف الاخذ من
 الاكرام وادعي ان اخذه لذاك كان بامر استاذ الذي هو الحاكم
 العربي هل يكون ذاك محن جاله عن ضمان ما اخذه ام لا يكون
اجاب لا يكون والحالة ما نص عليه اعلاه مخرج جاله عن الضمان
 اذ يده من غير شبهة يد عدوان اذ لا وجه له شرعا ولا مسوخ
 له قطعاً واخذ مال الغير بلا مبيع موجب للضمان للنص الصريح
 على اليد ما اخذت حتي ترد والله تعالى اعلم سئل في منقول فرغ عن
 التولية لاخر قال تزم المفروغ له جميع لوازمه وما يتعلق به وان
 احتاج الى زيادة يدفعه من ماله وقرر القاضيه المفروغ له هل
 التزم ام المذكور لازم عليه شرعا واذا صرف شياء هل له مطالبة
 الفان غبه ام لا **اجاب** لا التزم المذكور ليس بلامر شرعا
 وان شرطه على نفسه اذ هو التزم ما لا يلزمه واذا صرف من ماله

على
 من

شيئا فلا مطالبة له به علي الفارغ اذ لا وجه للمطالبة به واصله
 تعالي اعلم **سئل** في ارض خراجية خراج مقاسمة قسمها ربع الخراج
 لغيرها الشجار يبتون يقسم اهلها ثلثه ويدفعون ربع الخراج
 لمن له ولاية ذلك ولم علي ذلك مدة سنتين ولان المتكلم علي
 الارض ياتي ان ياخذ ربع الخراج ويريد فصله بزيت معين علي
 سبيل الحفر والتخزين هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك شرعا
 ويحرم عليه قطعها وانما له ان يقسم الثمن الخارجة كالزراع بحسب
 التوظيف المقرر علي الارض ربعا كان او غيره واصله تعالي اعلم
سئل في ارض خراجية خراج مقاسمة عجز من ارضها عن زرعها
 فنزعها اخرا ذنه ولان العاجز عن الزراعة يطلب اجر نفعها من
 زرعها هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك لعدم ملكه
 لرقبتها فليس له ان ياخذ لنفسه غير ما ياخذ الامام او نائبه
 لما تقر في كتب علمائنا ان ما يبوخذ لانه بدل اجارة لا خراج
 والذي يملك الاجارة انها هو السلطان او نائبه لما تقر في كتب
 علمائنا لا تنتقلها الي بيت المال لعدم ريقا احد من اهلها حتى
 لو وقع بينه ما عقد اجارته لا تصح الاجارة ولا يستحق الاجر
 لما قلنا فافهم واصله تعالي اعلم **سئل** في المستامين او
 المهادين الذي ليسوا باهل ذمة هل تكون لهم كنيسة في
 دار الاسلام بايدتهم يتصرفون فيها وخدمهم بمقال كفرهم
 وهل الشهادة لهم بالنصر في كنيسة بدار الاسلام باطلان
 حيث لم يكن لهم ذلك شرعا كالشهادة للذمي بان له حق
 التعالي علي دار المسلم الذي لدي المنازع في اعادة داره المنهدة
 العالبة اقدم والجواب **اجاب** لا ريب ان الكفار مخصون انها
 في المستامين والمهادين الوارد في كواهل الذمة ولا يخفى
 ان بدار الاسلام لا تكون الكنيسة لاهل الذمة مطلقا

التمهيد

ابن عمر

انها تكون لاهل الذمة وفي الصالح بشرط دخولها في صلحهم وتكون
 بايدهم يتصرفون فيها ولا يمنعون من ادخال المستامين
 والمهادين الوارد في كواهل الذمة ويقال بهذا الاعتبار لا سيما وهم
 معتقدون ويردون لهم كنيسة بدار الاسلام برؤونها لكن ليست
 بايدهم ولا في تصرفهم فلا تكون مشبهة وارادة علي المطلوب كما هو
 ظاهر وخفي ان الشهادة بامر ليس بياق شرعا ولا بموجب باطل
 ولها نظائر منها الشهادة بان للزوج نصف التركة مثلا وبانه
 مقطوع اليد ولم يكن ذلك ولا يخفى ما يكون الكفار به اهل ذمة
 شرعا من القعد او المالحق به كالشرط علي الاوجه وبني علي الالتزام
 بالعقد ونقضه احكام مدعورة في محالها واهل الهدنة هم اهل
 المودعة وتكون الهدنة لاهالي اقليم او بلدة او اكثر من غير
 تعيين مدة كعشر سنين مثلا عند تافتكون باي مدة فيها المصلحة
 خلافا للشافعي وهم في دارهم دار الحرب لكن رفع الحرب من البين
 تلك المدة المضروبة للمصالح الي انتهائها فيجوز للمهادن
 ان يدخل دار الاسلام مدة المهادنة لكن لا بقاء له ولا قرار فيها
 فلا تكون لهم كنيسة في دار الاسلام لتي هي مبنية علي البقاء فالتا منون
 بالاولي ولهذا تزي الشروح والفتاوي خصوصا الكنايس بالقوم
 ذوي الصالح وقال العلامة قاسم في رسائله مسابيل المتنون محولة
 علي الصالح لكن الصالح يختلف فيشرط دخولها في الصالح كما لا يخفى والعبارة
 الموهمة تحمل علي ذلك بالجملة فالكنائس مخصصة بذوي الصالح من
 اهل الذمة فليست مل عند التحرير واصله تعالي اعلم **سئل** في المستامين
 والمهادين الذي ليسوا باهل ذمة هل تكون لهم كنيسة في دار الاسلام
 بايدهم يتصرفون فيها وخدمهم بمقال كفرهم وهل الشهادة لهم
 بالنصر في كنيسة بدار الاسلام باطلان حيث لم يكن ذلك شرعا
 كالشهادة للذمي بان له حق التعالي علي دار المسلم الذي المنازع في اعادة

داره المنهدمة العالمية املا افيد والجواب اجاب الحمد لله وحده
 لا شبهة ان من المقرر في كتب علمائنا رضي الله تعالى عنهم ان
 الامان في التحقيق نوع من المهادنة وهي مصلحة للامام اهل
 الحرب او فريقا منهم بما لا اريد وانه حيث كانت المصلحة للمسلمين
 في ذلك ولا يقتصر الحكم فيها على عشر سنين لان جواز الحاجة
 للمسلمين او يثبتون مصلحة وقد تكون بالكثرة فاذ لم يكن مصلحة
 فلا يجوز لانه ترك للمأمر به وفي كلام بعض السراخ ما يدل على
 ان يحكم بقبول الجزية بصيرورة ذمة من غير عقد وقال ابن نجيم
 عند قول الكثر فان قبلوا قلم مالنا وعليهم ما علينا اي قبلوا
 اعطا الجزية صاروا ذمة لنا هذا وفي القول المتبع في الامام محمد
 في السير الكبير وكل مصر من امصار المسلمين الذي ظهر عليهم
 غنوة قصودنا على ان يجعلوا ذمة كانت فيه كنيسة قديمة او بيعة
 نار قال او قرية من قراهم كذلك او مدينة قصار ذلك الموضع
 مصر اذ كان الامام يجمعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع
 وبيوت النيران فيامرهم ان يجعلوها مسكني يسكنونها فلا ينبغي
 ان يهدمها ولكن يجمعهم من الصلاة فيها وان كانت قديمة ولا يشبه
 هذا من هذا الوجه ما وصفت لك قبله من الارض التي صالح اهلها
 عليه قبل ان تؤخذ غنوة لان هذا الارض اخذت غنوة والمسلمون
 احق بها واذ اصر موضع منها مصر من امصار المسلمين فليس
 ينبغي للمسلمين ان يتركوا فيه كنيسة قديمة ولا حديثة ولا غير ذلك
 قال شمس الائمة في شرح السير الكبير ان في صلاتهم فيها محققين
 اظهر حكم الشرك بموجب ثبت حقتنا في اظهر حكمنا فيه لانه وان
 الامام لو قسمها بين الفاعين لم يترك فيها الكنيسة فكذا اذا جعلها
 ذمة لتقرر بسبب احكامنا فيها بالاعتق غنوة وقال في ارض الصلح
 فان كانت لهم في تلك القرى كنائس او بيع او بيوت نار تركت

لعله مكتوب
 بجمعهم

على

على حالها لان القوم اهل صلح وهذه الارض هي التي وقع عليها كالام
 اصحاب المختصات فيها حيث قالوا لو اقم اعادة المنهدم منها لان الامام
 لما اقرضهم عليها ولا ينبغي ايدان ذلك اذنا باعادة المنهدم فهو
 كما ترك صريح دلالة وفي رسالة الشيخ نبال ان الصلح لما وقع على
 تقديهم وترك المنهدم لصد دل ذلك على اعادة المنهدم فهو كما
 نري كما صرح في ان الكنائس لا اهل الذمة انما تترك في الارض التي
 وقع الصلح عليها لدخولها معها في عقد الصلح وفي ذلك اذن دلالة
 في اعادة المنهدم للعلم لعدم بنايتها كما افادة العلامة قاسم واما
 المستامنون والمهادنون فليست احكامهم في ذلك كاحكام اهل الذمة
 لان اهل الذمة لهم بقا وقرار وليس المستامنون والمهادنون كذلك
 لان المستامين في دارنا يمكنون من الرجوع اليها والحرب والذي جعلهم
 الامام ذمة لا يمكنون من الرجوع اليها والحرب بحال كما في شرح السير
 الكبير لشمس الائمة السرخسي والشهادة لهم بالتصرف لا يثبت بها المدعي
 اذ لا يلزم من التصرف الاستحقاق في التصرف فيه لان التصرف قد يكون
 بغير حق لا سيما مع عدم البقا والقرار وفي كتب عبد الرحمن ابن غنيم
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين صالح اهل الشام شرطنا لكم المأخذ
 في مدينتنا ولا فيما حولها ديار ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب
 ولا نجد دما حرب منها ولا نحبي ما كان منهدما في خطط المسلمين شرطنا
 لكم ذلك على انفسنا واهل مدينتنا وقبيلنا منهم الامانة فان خالفنا
 شيئا مما شرطنا لكم وضمنناه على انفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا
 ما يحل من اهل المعاندة والسفاق قال العلامة قاسم رحمه الله قوله
 ولا نجد دما حرب منها يعني كلمة الرضا وبعض المتعصبين على المسلمين
 على الدائرة وحل للاجباء على التجديد وهذا باطل والمراد بالتجديد ردم
 المنهدم منها بدليل ان الامام ايا نعم الاصبها في روي في ترجمة علي بن
 عاصم حدثنا ابو محمد في حيان حدثنا محمد بن محمد بن قوركت

لعله مكتوب
 بجمعهم

حدثنا علي بن عاصم حدثنا ابو ايوب سليمان بن ايوب ائمة سعيد بن
عبد الجبار حدثنا سعيد بن سنان عن ابي الزاهر عن كثير بن مرة
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تخذ كنيسة في الاسلام ولا يجرد ما وهي منها وهذا
اسناد لا مطعن فيه ومعني لا يقبل تاويلهم الفاسد انتهى كلامه
ثم ذكر عن شرح السير الكبير للامام الشرحسي لو كانت لهم كنيسة
في مصر من امصارنا فادعوا انا صالحناهم على ارضهم وقال المسلمون
فتحت عنوة وجهل الحال لطول العهد يسال الامام من اصحابها
الفقهاء واصحاب الاخبار فان وجد اثر اعلم به لان نقل الثقات الخبر
يوجب العمل به ولتقدر الشهادة اذ لم يبق احد ممن ادرك ذلك
الوقت ولم يجر الرسم بالشهادة على الشهادة في مثله وقد ذكر
قبله جواب سوال رفع لبعض الحفاظ في شأن الكنائس ثم قال وخص
الجواب ان كل كنيسة في مصر والقاهرة والكوفة والبصرة واسط
وبغداد وخو ذلك من الامصار التي مصر المسلمون بارض العنوة
فانه يجب ازالتهما اما بالهدم او بنحوه بحيث لا يبقى لهم معبد في
مصر مصره المسلمون بارض العنوة وسوائ كانت تلك المعابد
قديمة قبل الفتح او محدثة لان القديس منها يجوز اخذة وحج
عند المفسدة وقد نهى صلي الله عليه وسلم ان تجتمع قبلتان
بارض فلا يجوز للمسلمين ان يملكوا بعدا في الاسلام قبلتين
الاضروقة كالعهد القديم لاسيما هذه الكنائس التي بهذه
الامصار محدثة يظهر حدوثها بدلايل متعددة تذكر ان شاء
الله تعالى في شرح الجواب والمحدث يهدم بانقضاء الامة واما
الكنائس التي بارض الصعيد وبقري الشام وخوها من ارض العنوة
فما كان محدثا فوجب هدمه واذا استتب المحدث بالقديم وجب
هدمها جميعا لان هدم المحدث واجب وهدم القديس جائز

وما

وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب وما كان قدما فانه يجوز هدمه ويجوز
اقراره بايديهم فيمنظر الامام في المصلحة فان كان قد قتلوا والكنائس
كثيرة اخذ منهم اكثرها وكذا لك ما كان على المسلمين فيه مضرة فانه
يجوز اخذ ايضا وان كان في اخذها ترغيب لهم في الاسلام اخذت ايضا
وما احتاج المسلمون لاخذه اخذ ايضا واما اذا كانوا كثيرين في
قرية ولهم فيها كنيسة قديمة لا حاجة ولا مصلحة فيه فالذي
ينبغي تركها لهم كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه رضي الله
تعالى عنهم لهم من الكنائس ما كانوا محتاجين اليه ثم اخذ منهم واما ما
ما كان لهم بصلاح قبل الفتح مثلها في داخل مدينة دمشق وخوها
فلا يجوز اخذها ما داموا باقين موفين بالعهد الابعاد وضتنا وطيب
انفسهم كما فعل المسلمون لما بنوا جامع دمشق فاذا عرف ان الكنائس
ثلاثة اقسام فيها ما لا يجوز هدمه وفيها ما يجب هدمه كالتي في
القاهرة ومصر والمحدثات ومنها ما يقبل المسلمون فيه الاصلاح كالتي
في الصعيد وارض الشام فاكان قد عاين ما بيناه في الواجب على
ولي الامر ففعل ما امر الله تعالى به وما صوابه للمسلمين من اعزاز
دين الله عز وجل وقمع اعداء الله تعالى واتمام ما فعل بعضهم من الزامهم
بشرط المسلمين عليهم ومنهم من الولايات في جميع ارض الاسلام ولا
يلتفت في ذلك الى محروم او محذور يقول ان لنا عندهم مساجد
واسرى يخاف عليهم فان الله سبحانه وتعالى يقول عز من قائل ولينهض
الله من بينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز فاذا كان نور
في مملكة التتر الحارحين عن شريعة الاسلام قد هدم عامة الكنائس
واقرا الله عز وجل ملكه على رغم اعداء الله تعالى فخر الله تعالى
المنصور وجنده اولي بذلك واحق فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد اخبر انهم لا ينزلون ظاهري الى يوم القيامة ونحن نرجو ان
يكون ذلك عما وعد به النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال يبعث

الله هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها ويكون
من اجري الله تعالى ذاك على يديه واعان عليه من اهل القرآن
والحديث داخلين في هذا الحديث النبوي فان الله سبحانه
وتعالى بهم يقم الذي كما قال عز وجل من قابل لقد ارسلنا
رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوموا الناس
بالقسط وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم
الله من ينصره ورسوله بالغيث ان الله قوي عزيز وان الله تعالى
هو المستول ان يوفق وكالة الامور اجزل الله تعالى لهم الاجور
في هذه وغيره وهذا لما يحب ويرضاه ويعينهم على مصالح المسلمين
في الدين والدنيا امين اللهم امين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين واحمد الله
رب العالمين اللهم انطقنا بما فيه رضاك واعنا على تقواك
واعصمنا من الخطا والزلل والزلل والخذل امين كتاب القسط
سئل في قرية سلطانية بها جماعة ينتصرون في الارض مدة سنين
ويدفعون نصيب الارض لمن له ولاية قبضة وبها شجر بعضه
مملوك لهم والبعض روماني نزل بالقرية جماعة اخرون فوضعوا
ايديهم على ثلثي الارض والشجر مدعين ان اباهم اخبرهم انه يملك
ذلك هل لهم ذلك بمجرد اخبارهم ام لا اجاب ليس لهم ذلك
اذ لو اعطى الناس بدعواهم لادعي ناس دمار حال واموالهم ولا
عبرة بمجرد قول ابيهم فيبقي الشجر المملوك على ملكه لا ولا
يخرج عن ملكه الا بالمسوخ الشرعي واما الروماني فهو لبنت
المال وما كان لبنت المال فامرهم مفوض اليه السلطان نصره الله
اولنا بيه واما الارض التي بها كردار فصاحب الكر دار حقا بها
ذلك واما الارض التي كردار بها فمن له سبق يد وتصرف
وهو مزرع ويؤدي الحصة لمن له ولاية القبض فهو اولي بها

لا سيما

أليس لا بد منها

لا سيما حيث كانت مباحة الزارعين على ان يزرعوا ويؤدوا
الحصة التي عرفت له ومن وضع يده على مباح فهو اولي به والله
سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في اخواني منفردني كل علي كل حدة اجر احد هما
نفسه للمعمل في المزارعة بحصة من الخارج وكان قبل ذلك يرعي
بافقره فالتقط عجلة ليحفظها لربها فتحت هذه وعليه الاخ
للآخر دين والآن يريد هذا الاخر ان يكلف اخاه بوفانصف دينه
ويقاسمه في الخارج من غلته وفي اللقطة ونتاجها هل له ذلك
ام لا اجاب ليس له ذلك وانما هو المكلف بوفادني نفسه لا اخوه
بل لا موجب شرعي واجر عمل العامل خاص به اذ هو في مقابلة عمله
لا شركة لآخيه في شئ منه بلا شركة عمل تقتضيه واما حكم
اللقطة فهو الدفع الي المالك ان وجد ولا فيتملكها الملتقط
ان كان فقيرا وان كان غنيا يتصدق بها والله سبحانه وتعالى اعلم
سئل في صهر يج عادي بارض من قومه على جهة بر مفعلي بالتراب
ظفر به رجلان ثم اتفقا مع جماعة على اخراج مائة من التراب
واصلاحه بما يحتاج اليه من البناء والقصارة وغير ذلك مما
يحتاج اليه لخرن الماء لوقت الحاجة اليه ولهم يتفقون بما
مدة سنين ولان رجل يريد ان يستقل به ويرفع ايدي الباقي
عن الاستقامته هل له ذلك ام ليس له ذلك **اجاب** ليس
له رفع ايديهم عن الاستقامته ولا تسمع دعواه عليهم ولا يملك
الخصومة معهم لعدم ملكه فيها والله تعالى اعلم بالطوب ككتاب
الشركة سئل في الشريكين اذا مات احدهما فادعي الشريك الآخر
هلاك المال المشترك او دفعه لشريكه هل يقبل قوله ام لا اجاب
نعم يقبل قوله بيمينه اذ هو امين في مال الشركة لكونه قبضه
باذن المالك الاعلى وجه البذل والوثيقة فصار كالوديعه
فيقبل قوله في الدفع لشريكه ولو بعد موت الشريك كما نقله

في منح الفقار عن شيخه العلامة بن نجيم رحمة الله تعالى عليه
وكذا يغفل قوله في دعوى الهلاك كما هو ظاهر والله تعالى
اعلم سئل في رجل مات عن زوجة وابنين وثلاث بنات منها
فتزوج أحد البنين زوجة ودفع مهرها من التركة
المشتركة هل لبقية الشركاء الرجوع عليه كونه قضي ديناً
عليه من مال مشترك ومالك بالفرصة الشرعية **اجاب**
للزوجة الثمن ثلاثة قراريط والباقي وهو احدى عشر
قيراطاً المذكور مثل حظ الأنثيين فلكل ذكر ستة قراريط ولكل
انثى ثلاثة قراريط ولكل واحد من بقية الورثة الرجوع
عليه بحصته لانه قضي ديناً عليه من مال مشترك والله سبحانه
وتعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى سماراً مقدراً معلوماً من
الأحمال لنفسه وقدر ذلك الآخر بالوكالة عنه وكل على حدة
ثم اتفقا على الشركة هل اذا احترق من سمار احدى شي
قبل الخلط يكون من مال الشركة او من مال صاحبه **اجاب** المحترق
قبل الخلط هالك من مال صاحبه وان كان بعد خلط الجميع احترق
منه شيء يكون من مالهما لانه بعد الخلط لا يتميز فيجعل الهالك
من المالكين والله تعالى اعلم **سئل** في اخوين حصلاً بكسبهما مولا
فتزوج أحدهما زوجة ووفي مهرها من المولا المذكورة هل
لاخيه أن يرجع عليه بحصته واذا اراد أحدهما قسمة ما بقي
له ذلك واذا كان لهما اخت واما أحدهما ان يختص بمهرها
له ذلك ام لا **اجاب** نعم له الرجوع عليه بذلك لان المهر على
الزوج خاصة وقد قضاه من مال مشترك فيضمن نصيب
اخيه وما بقي من المال يقسم بينهما على حسب اتفاقهما واما
مهر الاخت فهو لها خاصة لاحق لواحد من اخوتها فيه
فلها ان تختص به ولها ان تهبه لاختيها ولها ان تختص به

أحدها

أحدها لان المالك يتصرف في ملكه كيف يشاء والله تعالى اعلم سئل
في رجلين طلبا من تصفات ان يحمل لهما من فرصة ومياط الى فرصة
يافا نظرونا فاي ان يحمله الا بعد خلطه وجعله صبرة ثقلاً ذلك
ثم اذنا له في وسقته وخلطه ففعل ثم حمله ووصل الى فرصة
يافا واحدهما حاضر والاخر غائب فاخذ الحاضر منه مقدراً على
انه حصته بغيبة صاحبه ثم حضر الغائب فلم يجد حصته كاملة
بل بعضها هالكا هل يكون الهالك عليه خاصة او عليه ما **اجاب**
لا يكون الهالك على الغائب خاصة بل عليه ما بحسب ما لهما لما
صرح به علما ونا رحمهم الله تعالى من ان المكيل والمودع زون اذا
كان بين حاضر وغائب او كان بين بالغ وصبي واخذ الحاضر والباقي
نصيبه فانما تنفذ قسمة من خصم اذا سلم نصيب الغائب او البهي
حتى لو هلك ما بقي قبل اذ يصل الى الغائب او الصبي كان الهالك
عليهما هذا منقول علما ونا وهلاك البعض كالكل كما لا يخفى والله
تعالى اعلم **سئل** في فرس مشترك بين ثلاثة لكل ثلث هي في نوبة
أحدهم فاخذها واحد من الآخرين من دار من هي في نوبته بغير
إذن منه ومن الشريك الآخر وهلك عنده هل لهما نصيبه
ام لا **اجاب** نعم لمن هي في نوبته وللشريك الآخران بضمنها الاخذ
حيث كان الاخذ بلا اذن كان كلاهما اجنبي في نصيب صاحبه كغير
الشريك والله تعالى اعلم **سئل** في اخوة ثلاثة مات أحدهم عن ثلاثة
بنين وللأخوة دواير واشجار تحصلت بكسبهم ثم صار أبناء المتوفى
يعملون مع العمين سوية شركة فزرعوا شجراً وحصلوا من
عملهم غنماً والآن يريد العمان قسمة الشجر والدواب التي تحصلت
من أخيهما واوأكدها ثلاثة هل لهما ذلك ام لا **اجاب** ما حصل
بكسب الأخوة الثلاثة فللعمة قسمة الثلاثة ما أصاب
المتوفى فلو رثته دون اخوته وما حصل بكسب اوأكده مع

السفاح
صاحب السيرة

الهون فيقسم بينهم سوية على رؤسهم حيث لم يشر علوا الشركة تغلظلا
 والله تعالى اعلم **سئل** في شركتين في مال معلوم اذن احدهما للاخر
 ان يشتري زبانا من المال المشترك ويطبخه صابونا فاشترى ووضع
 في صبتان ثم ان من تحت يده الزيت مات وضاع الزيت والرات
 الشريك الاخر يريد ان يجعل الزيت الضايغ من ماله شريكه الماذون
 له في الشري والمال الباقي له خاصة هل له ذلك ام لا والموجود لهما
 والهاك من ماله **اجاب** ليس له ذلك والحالة كذلك والموجود
 لهما والهاك عليهما والله تعالى اعلم **سئل** في شركتين بينهما علم مشتركة
 باعها وقبض احدهما الثمن باذن شريكه ثم مات فادعي الشريك
 اني على ورثة الميت برجح زائد على راس المال فانكرت الورثة الرج
 واقترت بمقدار انقص من راس المال وزعمت انه حصل خسران
 في راس المال فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** لا يخفى ان المصروح به
 في المتون ان الشريك امين في المال الذي في يده والنقول قوله في ذلك
 باليمين وفي الاستباه والنظاير في القواعد ان القول قول الشريك
 انه لم يبرح لان الاصل عدم البرح ولا شبهة ان الوارث يقوم مقام
 المورث في ذلك فافهم والله تعالى اعلم **سئل** في صباخين يتقبلان
 الاعمال ويعملان في مصبغة اشترى احدهما نبلا من رجل بدين ٢
 معلوم ثم وزع الشريك الاخر وقبضه ومات المشتري فمن المطالب
 منهما بالثمن **اجاب** ان ثبت كون كل منهما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه
 بسبب الشركة فليبايع مطالبة الحي وورثة الميت من تركته والا
 فالمطالبة على من باشر السبب دون من قبض بطريق الوكالة
 والله تعالى اعلم **سئل** في احد الاحوي اذ ابني في المشترك هل يكون
 ما بناه له خاصة ام يكون مشتركا او كيف الحال **اجاب**
 المصروح به في كتب علمائنا ان الباقي المشترك يكون مشتركا ويرجع
 الثاني بنصف اتفق اذا اطلق او عينه للشركة وان عينه

لنفسه

لنفسه فحوله ويجعل مستفرا لخصه الشريك في الارض ومثني شاكفه
 القاع الا اذا طلبا القسم او طلبها احدهما فانه يقسم فان وقع البناء
 في خطه اي الباقي فيها والابان وقع في خط شريكه يرفع وان
 وقع بعضه في خطه وبعضه في خط الاخر فما وقع في خطه فلا كلام
 فيه وما وقع في خط شريكه الاخر يرفع والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
 اشترى غنما معلومة بمبلغ معلوم ولم يقبضها من بايعها فاشترى
 الاخر وقال اشتريت كذا غنما وفيها برجح ومراذي تشاركني فيها فان كان
 معك درهم ادفع لي لا دفع لاني بايعها فادفع له مبلغا معلوما من
 الدرهم ولم ير الغنم دفع الدرهم هل يصح ذلك وتكون مشتركتين
 فيكون النرج لهما والخسائر عليهما ام لا **اجاب** لا يصح ذلك والحالة
 هذه ولا تكون مشتركة ومن حها ان رجحت لمشتريها وخسرانها
 ان خسرت عليه قال في الاستباه والنظاير اشترى شيئا فقال اشركني
 فيه فقال قد اشركتك جاز لان يكون قبل قبضه والله تعالى اعلم
سئل في مالوا يتفقد الشريك بالمستترك او امرتين بالرهن فهل على
 الشريك او امرتين شي ام لا **اجاب** لا شيء على الشريك ولا على امرتين
 لان الشريك يتصرف بتاويل الملك والآخر يتصرف بتاويل العقد
 فلا يلزمهما ضمان مال ولا غيره وهذا لا يخفى على من له فقه والله ٢
 تعالى اعلم **سئل** في مهر مشتركة عند احد الشركاء ادعي التي هي عنده انها
 صناعت قد دفع لمن دله عليها خمسة عشر قرشا حلاوة ويريد الدافع
 توزيعها على الحصص هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة
 كذلك ولا يلزمه مرقبة شركائه شي مما دفع لعدم اذنهم له في ذلك
 والله تعالى اعلم **سئل** في رجل له ابنان زوج احدهما ودفع مهر
 زوجته ومات ولان الابن الثاني يريد ان ياخذ من التركة مقدار
 ما دفع ابوه من مهر زوجته اخيه وما بقي يقسم بينهما نصفين
 هل له ذلك ام ليس له ذلك **اجاب** ليس له ذلك وتركته الاب

التي ما تعلقها نقتسم على فرايض الله تعالى والله تعالى اعلم سئل في بد
 مشترك وضع فيه أحد الشراكا حجر وقصعة من ماله بأمر بقتلهم
 ليس الزيتون والآن أراد الرجوع عليهم بما يخصهم مما صرفه من
 ماله في كلفتها فأنكروا المأذون وامتنعوا من الدفع له ويريدون
 رفعها من البدو وأخذوها أهل له ذلك أم لا **اجاب** نعم له ذلك والحالة
 كذلك والله تعالى اعلم **سئل** في اخوي شر يكتن عنانا اقتتما بعض
 المشترك والآن أحدهما يدعي أنه استدان عليه ما ديننا ويريد الزام
 أخيه بنصفه هل ما استدان يلزم أخاه بنصفه وإذا كان عند مدعي
 الاستدانة حنطة وشعير أو ذبيحة لنزوحته ففرقت الحنطة بماء
 الشئ واستهلك الشعير فهل يضمن أخاه مثل نصف الحنطة والشعير
 أم لا **اجاب** المقرر عند العلماء أنه إذا لزم أحد شريكه العنان دين
 لا يلزم الآخر لعدم تضمنها الكفالة وأما الحنطة التي تلفت فعلي ذمة
 مالكها فلا مطالبة لها على واحد منهما بشئ من ضمانتها وأما الشعير
 فلها المطالبة بمثلها على من استهلكه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

كتاب الوقف **سئل** رحمه الله تعالى من دسق
 الشام من بعض الأفاضل الكرام في واقف أنشاء وقفه لجهات معينة
 على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده وذريته وعلى بن زوجته
 زيد وذريته ثم على جهة برمتصل وقفا مسجلا مسجلا وشرط لنفسه
 فيه الإدخال والإخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان كلما
 تكرر أو تناهى أو تنسلل ثم اشترى ربع من رعية وأنشأ عن أسبستان
 فباع وكيله ربع الفراسس والجزع لابي زوجته وذخر في صك ٧
 التبايع أنه باع ما هو جار في ملكه موكله بثمن معلوم مقبوع عن
 بموجب حجة شرعية لدى قاض ما لكي يحكم فيها بالموجب وباء
 سقطا الفلده وتسلم ذلك المشتري المذكور ثم وقفه على نفسه أيام
 حياته ثم من بعده على أولاده وذريته وقفا مرتبا مسجلا ومسلما وتصرف

فيه

فيه المشتري المزبور بطريق الوقف مدة عشر سنين باطلاع البايع المذكور
 على ذلك وعدم معارضته له في المدة المذكورة مع تمكنه من ذلك
 ثم بعد المدة المرقومة والتصرف المذكور حضر وكيل عن موكل البايع المرقوم
 وحضر معه شخصان وكبلا عن المشتري المذكور لدي نائب قاض قاضي
 عليه أن موكله الحق المبيع المزبور بوقفه المرقوم قبل صدور البيع
 فيه المشتري المزبور وأنه سلمه لمثوله هو المشتري المزبور حين الحاق
 ورفع بدنه عنه وأنه شرط في وقفه لنفسه لما الحق له الإدخال والإخراج
 والتغيير والتبديل المزبور وحضر شهود استشهدوا له بذلك لدى
 النائية المرقوم في حكم النائب بالحاق المبيع بوقفه المزبور ولم يعترض
 شرط الإدخال والإخراج والتغيير والتبديل وتفسيره التبديل بال
 سنبه ال بتوكيله المزبور وفصل وكيله بيع ذلك بالوكالة عنه الدال
 على أن مراده به ذلك ومفسر له فضلا عن سماع دعواه وعدم
 قبول بينته على ما حكاها الزيلعي وقال أنه أصوب وأحوط وكتب
 بذلك حجة ثمان كل من موكل البايع المزبور والمشتري عن أولاد
 قترافعا في ذلك لدى قاض فابطل الإحاق المزبور وصح البيع كذلك
 ووقف المشتري عملا بشرط موكل البايع لنفسه الإخراج والإدخال
 والتغيير والتبديل واستند لنقول في ذلك من كتب المذهب وتناوي
 من معتبة المذاهب الثلاثة الحنفية والشافعية والحنبلية وأبطل الحكم
 باللاحاق والغاه من أصله وأبطل العمل به وأبقى ذلك في وقف المشتري
 ومنع ناظر وقف موكل البايع من معارضة ناظر وقف المشتري
 في ذلك وكتب بذلك حجة شرعية وتصرف أولاد المشتري في ذلك
 الوقف المزبور مدة تزيد على ثلاثين سنة ثمان كل من أولاد المشتري
 وموكل البايع عن أولاد قترافعا في ذلك لدى قاض ثالث فحكم بحجة
 الإحاق ولم يعمل بحجة القاضي الثاني مستندا في حكمه لقبول البيعة
 بالوقف وإن لم تسمع الدعوى ويقوى حنفيته بأن الوقف يكون

لان ما عيى قول ابي يوسف بمجرد قول الواقف وقف وان لم يحكم به حاكم
 ولم يعتبر شرط الادخال والخراج والتفسير والتبديل والتمسك
 الواقف بالتبديل بالاستبدال بما ذكر فعند ذلك استشهد اولاد
 المشتري بان لا حق لهم مع اولاد موكل البائع المذكور في ذلك بناء
 على ظنهم بان كلام الحكم باطل شرعاً جدهم والحكم بالحاقه لوقف موكل
 البائع المزبور صحيح فانفذ معتبر بمثل افعاله في ذلك لذي قاض
 ثم رجع فانفذ حكم القاضي الثالث لذلك واستند في حكمه الى ان
 الواقف اذا شرط له ان يبيع ذلك يكون الوقف صحيحاً والشرط
 باطل والحال انه لم يشرط له البيع بل شرط له التفسير والتبديل وقد
 فهم بالاستبدال بما ذكر ورجع اولاد موكل البائع المزبور
 ببيع المبيع المذكور في المرة الماضية على اولاد الموكل المشتري ٧٧
 واخذوه منهم قبل يكون شرط الواقف الاول في وقفه وما استحق
 به الادخال والخراج والتفسير والتبديل شرطاً صحيحاً معمولاً به شرعاً
 كنص الشارع صلى الله عليه وسلم في الفهم والمراد بالدلالة لا في وجوب
 العمل به او لا وهل يصح ان يكون التشييط في وجوب العمل ايضاً من جهة
 ان المتصرف في الوقف عليه اتباع شرطه لانه ما اوصى باخر احده عن
 ملكه لهذه السروط فلا بد من مراعاتها الا فيما استثنى كما حكه صاحب
 البحر في فتاواه الترتيبية او لا وهل يكون توكيل الواقف المزبور في ذلك
 وقيل وتكيله في بيعه للمشتري المذكور بالتمن المرقوم ~~في ذلك~~ لا على
 ان مراده بالتبديل الاستبدال ومفسر له وان نفسه بذلك
 صريح وله ولاية الاستبدال وان الكلام متى امكن حمله على التاسيس
 لا يحمل على التاكيد ولفظ التبديل يحتمل المعنى المزبور وحمله على معنى
 يغايره فيه ما بعده اولي من جعله مؤكداً به كما حكه في البحر من
 الوقف او لا وهل يجوز الاستبدال بالدرهم على ما حكه الترتيبية
 في فتاويه والولامة الشيخ خير الدين في فتاواه اخبرية او لا وهل

يكون

يكون قوله ما هو جار في ملكه اخرجاً من صفة الوقفية الى صفة الملكية
 يستند بالدراهم على وجه الابتياح كما انه اذا انشأه وفقاً وشرط
 له ان يبيعه ويشترى بثمنه ارضاً وتكون موقوفة له تعالى
 ايما مثل ما وصفه المبيع فالوقف جائز وله ان يبيعه ويستبدل
 به وهو قول ابي يوسف وهو القول عندنا كما حكه في النفع الوسايل
 والغوي على قوله كما في الفصول العادية وغيرهما جواز بيعه
 لا بعدد حوله في ملكه قبل هناك ذلك او لا وهل يكون العمل حينئذ بحجة
 وقف المشتري المبيع المزبور عملاً بما ذكر دون ما عداها من حجة
 الحاق وما يبنى عليها من الحجج في ذلك او لا وهل لا عبرة باستهاد اولاد
 اولاد الواقف المشتري المزبور في ذلك لا بتنايه على ظنهم البين
 خطأه لقولهم لا عبرة بالظن البين خطأه او لا وهل لهم الرجوع على
 او لا او لا موكل البائع ببيع المبيع الذي اخذوه منهم عن المدة
 الماضية واخذوا منهم او لا وهل يحكم لاولاد او لا المشتري المزبور
 بصحة كل من البيع المزبور وقف جدهم له بعده ومنع اولاد
 او لا موكل البائع من معارضتهم في ذلك امر **احاب** نعم ما شرط
 الواقف من الخراج والادخال والتفسير والتبديل شرط صحيح
 معتبر معمول به شرعاً مراعاة معتد بها قطعاً لقول الفقهاء نصوي
 الواقف كنصوص الشارع في الفهم والدلالة ووجوب العمل كما
 كما ذكره العلامة زيني من انه يبيع من جهة ان التصرف في الوقف
 على اقتناع شرطه فيجب مراعاته وذكر في شرحه للكنز في كتاب
 القضاء نقلاً عن الاستباه والنظائر للاسيوطي معزاً الى فتاوي
 السبكي ان قضا القاضي فيقضي عند الحنفية اذا كان كمال دليل عليه
 وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص سوا كان نصه في
 الوقف نصاً او ظاهراً انتهى قال وهذا موافق لقول مشايخنا
 كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب اتباعه كما صرح به

للقاضي

في المجمع للمصنف قال استجنا الاستاذ خال الوالد رحمه الله تعالى فهذا
يؤيد قوله ويصح ان يكون التتبيه في وجوب العمل ايضا والتوكيل
من الواقف وبيع الوكيل يدل على ان الواقف اراد بالتبديل والاستبدال
استبدال وهو اللابق بحاله تصحيحا لتصرفه وصوننا له عن
الابطال وانما فعل الاما يسوغ له فعله بمقتضى شرطه اخافي
ذلك الافادة التي هي خير من الاعادة واما الاستبدال بالدرهم
فهو جائز كما في اوقاف هلال والحائنة وغيرهما وفي التتارخانية
وغيرها وانباع الارض وقبض الثمن يكون امانة في يده فان هلك
في يده فلا ضمان عليه كونه امينا كالوكيل بالبيع ولو باع بغير مقبوض
واما ان مجهلا كان ديننا في تركته ولو وهب الثمن صحت وضمن
في قول الامام وقال ابو يوسف لا تصح الهبة ولو باع ارض الواقف
بغير رضى في قياسي قول الامام ببيع ثم بيعها ينقذ ثم يسترى
عقارا او يبيعها بعقار وقال ابو يوسف وهلال لا يملك
البيع الا بالنقل كالوكيل بالبيع انتهى ولما قدر على البيع يكون منه اما
بناء على انه ملكه ويند عليه قوله ما هو جار في ملكه وجنبه
فالبيع مما لا يخفى صحته واما بناء على ارادة الاستبدال وهو
صحيح ايضا بالشرط ويكون قوله جار في ملكه اي ما هو جار
في ملكه في جواز التصرف في ملكه له فيه بمقتضى شرطه اذا جمع
علما ونا ان الواقف اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل وقفه
لكون صحيحا وملكه وفيه دفع التناقض عنه واذن يكون
كل من ستر المشتري ووقفه صحيحا لصدور كل من اهله لاسيما
حيث تقدم حكم ب صحة البيع الصادر من الوكيل ومن المقررات
الحاكم اذا حكم بعد استكمال شرائط الحكم في محل قابل له فقد حكمه
ولا ينتقض حيث لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة والاجماع
فالحكم باللاحاق بعدة يتضمن نقض الحكم وقد نصوا بانه لا ينتقض

وَالْبَحْرُ

۱۹

فلا يعتد به ولا يهاجروه من الصحة التنفيذية لأن ما بنى علي غير معتبر
لا يكون معتبرا وإذا شهد أو كالأولاد المشتري بأنه لاحق لهم
بناء على اعتبارهم لحكم باللاحق وعدم صحة الشراء والوقف
لا على سبيل إسقاط حقهم من وقف جدتهم فلا عبرة بإسهادهم
ولا يسقط حقهم من وقف جدتهم في أخذه أو كالأولاد موكلا
البائع وله الرجوع به عليهم ويمنع أولاد أو كالأولاد موكلا البائع من
معارضتهم هذا وغيره خاف أن من المنصوص عليه في كلامنا مجتئان
مجرد الوقف لا ينزل الملك وهو المنصوص عليه أيضا أن القاضي
إذا قضى بصحة بيع الوقف غير المسجل يصح والاستظهار بعض
الاطلاق في القول بالصحة مسجلا أو غير مسجل معلل بأن البيع
استند إلى الفسخ والاستبدال ليس فيه فسخ القضا السابق
حتى يمتنع وإن الحاكم لم يحكم بعد استكمال شرائط الحكم في محل مجتهد
فيه ولم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة والاجماع يصح حكمه
ولا ينقض ومن المعلوم الفرق بين الفسخ والإبطال والبيع والاستبدال
سبب الوجود حيث شرط الواقف في وقفه التفسير والتبديل وبيع
وكيله فهو استبدال واقع بشرط صحيح معتبر يجمع عليه من
علمائنا وفي العمل به دفع التناقض عن الواقف وصحة تصرفه
وعدم نسبته إلى البيع في نقض ما تم من جهته الذي هو مردود
على فاعله وقد قيل في التهام في فتح القدير من باب الاستحقاق
قائلا ببيع عقار ثمرين من أنما باعه وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف
محمولين ومنه يقبل انتهى وهذا التفصيل حكاه بعضهم وعزاه
إلى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يقول عليه في المرافعة
والقضا فإبطال الحكم باللاحق وتصحیح كل من البيع الصادر
من الوكيل والوقف الصادر من المشتري عملا بشرط الواقف
إبطال معتبر مستند لا من معتبر ساينج معمول به شرعا وفي فتاوى

۳۰
بیت

مخلافات عتاق و لو بر حقان

ابن جيم رجل وقف وقفا على اولاده الذكور والاناث ومن بعدهم
 على اولادهم الخ ثم بعد مدة وقف الموقوف على اولاد الذكور
 دون الاناث وثبت كل من الوقفين لدي حاكم وحكم بحجبه بعد
 موت الواقف ولم يشترط في وقفه الا دخاله والاخراج والزيادة
 والنقصان والتغيير والتبديل فهل له فعل ذلك بدون شرط
 الواقف او لا الوقف الاول هو الصحيح المأمور به بحجبه اجاب ليس
 له فعل ذلك بدون الشرط فهو كما ترى اناط الجواب بوجود الشرط
 وسيل ايضا عن استري دارا وثبت البايع انه يوجد له من املاكها
 الى حبي البيع ووقفها المستري وقفا شرعيا وحكم به حاكم
 حنفى فبعد مدة ادعى البايع انه وقف الدرا قبل البيع واقام
 بينة بذلك فهل تسمع دعوى البايع وتقبل بينته ويحكم الحاكم
 بالوقف ام لا الوقف من المستري هو المأمور به اجاب تسمع
 بينته بالوقف فاذا ثبت يحكم الحاكم بوجوب الوقف وبصحته
 ويبطل البيع وما صدر من الوقف من المستري انتهى هذا
 لا بد علينا فلا يتاخر فيما قلناه فانه ليس فيه شرط الادخال والا
 خراج والتغيير والتبديل الذي هو مدرك الحكم هذا ما تيسر لنا فهمها
 وتخبروا وانت سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 سئل من طرابلس الشام في وقف اهلى انشاء واقفه على نفسه
 مدة حياتها لا يشاركه فيه امثا رث ولا يبايعه فيه منازع ثم
 من بعد مدة حياتها على ولديه لصلبه هيا يوسف ناصر الدين وعلي
 من يسجد له من الاولاد الذكور والاناث بين الجميع على القرينة
 الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم على اولاده
 ثم على اولاد اولاده ثم على نسائه واعقابه بينهم على احوالهم
 المذكور اعلاه ومن توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم
 ونسائهم واعقابهم عن ولد او ولد او ولد او نسل او عقب

انتقل

انتقل ما كان جاريا عليه على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على نسائه
 ثم على اعقابه منهم على الترتيب المذكور اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم
 وما نوايسرهم ولم يبق منهم واحد ينسب اليهم بوجه من الوجوه
 كان ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اولاد اولاده احمد المتوفي
 قبل الوقف ذكر اكان او انثى بينهم على الحاكم المذكور اعلاه ثم من بعد
 كل منهم على اولاده على اولاد اولاده ثم على نسائه واعقابه ثم على
 الشرط والترتيب المعين اعلاه يتفرق فيه الواحد ويشترط فيه
 الاثنان فما فوقهما ذخورا كانوا او اناثا بينهم على القرينة الشرعية
 للذكر مثل حظ الانثيين يقدم الاقرب فالاقرب على انه من توفي منهم
 عن ولد او ولد او ولد او نسل او عقب انتقل ولده الى نصيبه ثم الى
 ولد ولده ثم الى نسله ثم الى عقبه منهم كذا لك ومن مات منهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا عليه اعلى
 من فني درجته وذوي طبقة من اهل الوقف فاذا انقرضوا باجمعهم
 وما نوايسرهم ولم يبق من ذرية الواقف المذكور اعلاه ولا من
 ذرية ولده من ينسب اليه باب من الاباء ولا بام من الامهات كان ذلك
 وقفا على مصالح الحرميين الشرعيين ما تريد وما ننت ههنا وزين
 من اهل الوقف من اولاد يوسف عن غير ولد ولا نسل ولا عقب
 ولم اخت طيبة مستحقة معهم في الوقف وفي درجتهم ودرجتها
 اولادهم ولهم ولهم يستحقوا بعد في الوقف ولهم ام مستحقة
 معهم في الوقف بغير تلك الدرجة فهل لا ولا دالمة المذكور في
 مساواة مع اخت المتوفين في استحقاق ما كان عليهم ام يحجبون
 بامهم وحيث عظم الواقف في ذرية يوسف وناصر الدين ولم
 يخصصه بالاقرب ابل هو على ان كل من يكون في درجة يستحق
 في نصيب المتوفين ونفى في ذرية احمد على تقديم الاقرب فالاقرب
 قبل الشرط المذكور في ذرية احمد وهو تقديم الاقرب فالاقرب

ومن مات منهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل
 ولا عقب عاد ما كان جاريا
 عليه اعلى من فني درجته
 وذوي طبقة من اهل الوقف

فيقدم في ذرية الاقرب
 فالاقرب الى التوفيق
 احسن

يختص بذرية احمد ويرجع الي ذرية يوسف وناصر الدين وذرية
احمد قد اعدمت ولم يبق منهم احد فاضحو لنا الجواب فهذه
الواقعة متفق عليها فينا واكم بينوا لنا الدرجة ما تكون
والطبقة ما تكون **فاجاب رحمه الله تعالى** اعلم ان شرط الواقف
كنه الشارع وقد شرط الواقف ان من توفي من غير ولد ولا ولد
ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه الي ولده لمن هو في درجته
وذوي طبقة من اهل الوقف بينهم علي الحكم المنزور فوجب
مراعاة ما شرط وهو صرف نصيب زيد وهند وزينب لا ختم
ولا اولاد الهمة حسب ما شرط الواقف لمساواتهم الاخت في الدرجة
وتكونهم من اهل الوقف اذ اهل الوقف من له حق ما حالا او مالا
وتسوية من لم يتناول شيئا من اهل الوقف جائزة كما صرح به
السيوطي رحمه الله تعالى واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول
من قال بعدم جواز ولا تحجب اولاد الهمة بامهم والشرط المذكور
في ذرية احمد وهو تقديم الاقرب والاقرب يختص بذريته ولا يرجع
الي ذرية يوسف وناصر الذي كما هو ظاهر غير خاف من كسر في
حياض الفقهاء اما الطبقة فهي الجماعة المتساوية في الدرجة في معناها
قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعير للموقوف
عليهم وفي القاموس الدارجان محركة الطبقات من المراتب هذا
وقد قال العلامة زين بن جيم رحمه الله تعالى في الاشباه والنظائر
ولم تنزل العلماء مختلفين في سائر الاعصار في فهم شرائط الواقفين
الا من رحم الله تعالى والله تعالى هو الموفق والميسر لكل عسير
انتهى والله تعالى اعلم **سئل** من طرأ بلس ايضا في رجل وقف وقفا
علي نفسه مدة حياته ثم علي اولاد او لده لصلبه خضر ثم علي اولاده
ثم علي اولاد او لده ثم علي اولاد او لده ثم علي نسله وعقبه
ابدا ما تناسلوا ودايما ما بقوا يستوي فيه الذكور والاناث

بطلب التوضيح
البراقع السكار
نصب من علي عينا
شهر در حقه
بشغل نصيب
ذكرت في حقه
ولو كان محققا

والطبقة

والطبقة العليا والسفلي فاذا انقرضوا اعيد وقفا علي مصالح الحرمين
الشريفيين مات الواقف عن ولده خضر المذكور فاحصر الوقف فيه
ثم مات خضر عن بنت واحصر الوقف فيها ثم ماتت البنت عن ابنت
مات الابن عن ابني وبنتين ثم ماتت احداي البنتين عن ابني والبيت الذي هو هذا
الطبقة لها ثلاثة اولاد ذكر وبنتان فهل الترتيب موجود في هذه
الواقعة ام لا سيما بقوله يستوي فيه الطبقة العليا والسفلي وهل
هو الموجود من شركاء في الوقف تقسم الفلقة بينهم بالسوية ام لا
وهل هم اعني الموجودين من النسل والعقب لانهم من البنت ام لا وهل
الفرع يربث مع وجود اصله ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى بقوله تستوي
فيه الطبقة العليا والسفلي فقد صرح في الاشباه والنظائر ان الواقف
اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمخاخر منهما ونقل عن الحنفية
انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف انه لا يباع ولا يوهب وكتب
في اخره علي ان فلان يبيع ذلك ولا يستبدل به فانه الاستبدال
قال من قبل ان الأخير فاستغنى الاول ولو كان علي العكس كما تمتع ببيعة اترقي
فاذا علمت ذلك ظهر لك انه يستوي في الاستحقاق الطبقة العليا
والسفلي وتقسم بينهم الفلقة بين الكل بالسوية وكل ذلك بشرط الواقف
الذي هو كنه الشارع وهو قوله يستوي فيه الذكور والاناث
واما الاستوي في الاستحقاق فهو منقسم من الشرط الثاني وهو قوله
تستوي الطبقة العليا والسفلي اذ هاتان معطوفتان والعطف يقتضي
المغايرة وفيما قلناه اعمال الشرطين والاعمال اولي من الاهمال والموجود
من النسل لا من العقب قال في انفع الوسائل ناقل عن الحنفية ان ابنت
رجلا قال ارضي مني هذه صدقة موقوفة لله تعالى (بدا على نسل
فلان بن فلان ابدا ما تناسلوا ثم بعد هجر علي المساكين قال الواقف
جائز قلت ومن نسل فلان قال ولده وولده ابدا ما تناسلوا قلت
وولد البنين والبنات في ذلك سواء قال نعم ثم قال ولما العقب فهو

من هذا هو هذا

الولد وولد الولد ابدا ما توالدوا من اولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون
 ازواج الاناث من ولد الولد انتهى ولا شك لاحقا ان كلامنا من النسل والعقب
 داخل في عبارة الواقف بقوله ثم علي نسله وعقبه ويصرف الى الموجود
 ويرك الفروع مع وجود اصله اذ اصله هو الطبقة العليا والفروع هو
 الطبقة السفلى وقد نص الواقف على استواء الطبقة العليا والسفلى
 والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **سئل** في واقف انشاء
 وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده علي اولاده وهم ابراهيم واصبه
 وحامدة وعلي من يسمي له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة
 الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم علي اولادهم مثل ذلك
 ثم علي اولادهم نظير ذلك ثم علي انسالهم واعقابهم وذرياتهم
 كذلك وعلى انه من مات منهم اجمعين عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل
 ولا عقب ولا ذرية عاد نصيبه من ذلك الي من هو معه في درجته
 وذوي طبقة من اهل الوقف المذكور بقدم في ذلك الاقرب والاقرب
 الي المتوفي وعلي انه من مات منهم اجمعين قبل استحقاقه لشي من
 متافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا ولدا وان سفل استحق ذلك
 المنزلة ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وواقف في الاستحقاق
 مقامه فاذا انقرضوا باجمعهم وابادهم الموت عن اخرهم وخلصت الارض
 منهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب ولا ذرية عاد وقف شرعا علي
 سيق الوقف الخ هذه عبارة الواقف ما ان الواقف عن ذكره ثم
 ماتت اصبهان عن غير ولد ثم ماتت حامدة عن ولد ذكر فهل
 يستحق في حامدة ما كانت تستحقه حامدة المذكورة ام يختص
 بالوقف ابراهيم المذكور دون ابني اخته او ضحو الناحية **اجاب**
 نعم يختص الوقف بابراهيم دون ابني اخته حامدة لان ابني الاخت
 من اهل البطن الثاني ولم يشترط الواقف ان ينقل نصيب من مات
 لولده وحيث لم يشترط ذلك فكل اصل يحجب فرع وفرع غيره

فلا

فلاحق لاهل البطن الثاني ما دام واحد من اهل البطن الاول المترتب
 بين الطبقات ثم فكاكه قال بطبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن لما
 صرح به علما ونا رضي الله تعالى عنهم انه اذا جمع بين ذلك وبين ثم
 كان ما بعد ثم تأكيد اذ الترتيب مستفاد من ثم والله تعالى اعلم
سئل في حصنين في قريتين مملوكتين لرجل وقفهما علي ولده لصلبه
 الشهابي احمد وعلي اخيه كاتبة الجمالي جمال الدين بن عبد الله ثم علي اولادهم
 واولاد اولادهم ابدا ما نتا سلوا وقد ايا ما تقا بقوا الطبقة العليا
 منهم تحجب الطبقة السفلى غير ان من كاذله ولد من الهيا او ولد ولد انتقل
 نصيبه لولده واولاد ولده وان لم يكن له ولد ولا اولاد ولد انتقل
 نصيبه لمن هو في درجته قبل والحالة هذه يدخل ولد البنت في الوقف
 ام لا **اجاب** لا يدخل ولد البنت في ذلك والحالة كذلك علي ما هو
 المختار وقد سئل العلامة في عبد الله التمر تاشي صاحب مخ الفقار
 رحمه الله تعالى عن ذلك فاجاب بما صورته لا يدخل ولد البنت
 في الوقف علي الاولاد واولاد الاولاد علي الرواية المختارة انتهى
 ومن خطه رحمه الله تعالى نقلت والله تعالى اعلم **سئل** في واقف
 شرط في وقفه النظر للارشد فالارشد من اولاده واولاد اولاده
 اولاد الظهور بدون اولاد البطون هل يولي لواحد من اولاده
 البطون النظر مع وجود اولاد الظهور بلا خيانة منهم وان يولي
 يبيع او لا يبيع **اجاب** لا يولي النظر لواحد من اولاد البطون ما دام
 واحد من اولاد الظهور موجودا سالما من الخيانة متصفا بالرشد
 موافقة لشرط الواقف الذي هو كونه من السارخ واذا ولي واحد
 منهم لا يبيع والله تعالى اعلم **سئل** في دار موقوفة انهدم بعضها
 وليس لها ما تم به هل يجوز بيع شيء من نقضها لعمارتها ام لا
 يجوز **اجاب** نعم يجوز ذلك والحالة كذلك والله تعالى اعلم
سئل في رجل بني في ارض الوقف لنفسه بغير اذن المتولي هل يؤمر

عدم دخول ولد البنت
 في الوقف على الاولاد
 واولاد الاولاد خلافا
 لظاهر الرواية في المساواة
 الخامسة والاربعون
 من مسائل المحتسب

برفع بناءه حيث لا ضرر في ذلك امره **اجاب** نعم يؤمر بذلك والحالة
 كذلك والله تعالى اعلم **سبل** في الصغير اذا كان له عقار هل لا يبيعه
 وقعه على ذلك الصغير من بعده على ولده ثم على نسله وعقبه
 وادماة الصغير لا عن ولد يكون لمن في درجته وذوي طبقة فيصير
 منه وتعمل بهذه الشروط **اجاب** قد صرح علماؤنا بان من شراها
 صحة الوقف ملك الموقوف وقت الوقف وصرحوا ايضا في الوقف
 بان لا يبيع له وقف عقار ولده ولا ذماة الصغير كعن ولد لا يلتفت
 الى ما شرطه ابو الواقف في كتاب الوقف اذا عمل بالشروط يفيد
 صحة الوقف ولزومه والله تعالى اعلم **سبل** في واقف وقف وقفا
 وشرط الرجوع ويلغو الشرط افيد **الجواب** لا شبهة انه الرجوع شرط
 عنه شرط ابطال كائن الواقف قال علي ابي ابطلة اي وقت شئت
 لا شرط خيار وقد اختلفا فيمنها في الحامية والاسعاف في احكام
 الاوقاف للعلامة برهان الدين الطرابلسي واللفظ له ولو وقف ارضه
 او داره وشرط الخيار لنفسه قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان بين
 وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقت مجهولا
 لا يكون الوقف باطلا وقال محمد رحمه الله تعالى يصح الوقف معلوما
 الوقت او مجهولا واختاره هلال وقال ابو يوسف بن خالد
 السمتي الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو اعتق بشرط الخيار
 انتهى هذا في شرط الخيار واما شرط ابطال فقال هلال كل وقف
 فيه شرط يبطل اصله فالوقف باطل وفي الاسعاف ايضا ولو قال علي
 ان لي ابطاله ورده من سبل الوقف او يبيعه او يرهنه على ان لفلان
 او لورثتي ان يبطلوه او يبيعهوه وما استبعد ذلك فان الوقف باطل
 على قول الخصاف وهلال وجائز على قول ابي يوسف بن خالد السمتي لا يطله
 الشرط بالحاقه اياه بالعتق انتهى وفي الحامية وان كان الواقف قال في
 اصل الوقف على ان ابيعه عابدا الى من الثمن من قليل او كثير وقال علي

في الوقف
 لا يشترط
 الرجوع
 بشرط
 ابطال
 الواقف

ان ابيعهما واشترى بثمن بعد اوقاف علي ان ابيعهما ولم يرد علي ذلك
 قال هلال هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف لان هذا شرط ابطال
 ولاية الوقف كانه قال علي ان ابطله والله تعالى اعلم **سبل** في وقف لمن
 قديم الزمان في الدفاتر بالبرائة الحاقانية متولي وقاير مقام المتولي
 ابن زجل براءة سلطانية بوظيفة قايير مقام المتولي متعللا بحجة
 مقطوعة الثبوت هل يعمل بالبرائة السلطانية ام بالحجة المقطوعة
اجاب المصريح به في كتب علماؤنا رحمهم الله تعالى انه لا يعتمد على
 الخط ولا يعمل به والحجة المقطوعة الثبوت خط وكاغد وليس به
 اعتبار كما نص عليه العلماء الاخيار واما البرائة السلطانية فيعمل
 بها لانها ملحقه بالمستثنى من ذلك على احد وجهين لا سيما حيث
 كانت موافقة لما في دواوين قضاة الاسلام ورد فاترهم فان ذلك
 يجري على رسمه الموجود في الاستحسان وينبغي الحال على ذلك لان
 الظاهر انه على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين
 والله تعالى اعلم **سبل** في وقف لمن قديم الزمان قايير مقام المتولي
 يتعاطى مصالح الوقف اذا غاب متوليه واجبه السلطان نصره الله تعالى
 تلك الوظيفة من يوم التوجيه والمتولي لاجل من حلول ابيه ومضت
 مدة قليلة وهناك متولي يتصرف والان طلب الرجل معلوم وظيفته
 من يوم التوجيه والمتولي يزعم من يوم القيد فهل حيث كانت من المحل
 وجهها السلطان نصره الله تعالى تكون العبرة من يوم توجيهه ولا
 يتوقف الاستحقاق على قيد ام لا **اجاب** لا شبهة انه صاحب الوظيفة
 من يوم نصبه السلطان ايده الله تعالى بالنصر على توالي الزمان واما
 استحقاقه للمعلوم المحقول فلا يتوقف على قيد اصلا وراسا اذ ليس
 ذلك من شرطه كما هو مقر لدي الفقهاء وغير خاف على من كرع من
 خياض الفقه والله تعالى اعلم **سبل** في المدرس او صاحب وظيفة اذا
 كان له معلوم نظير ما شرقة تلك الوظيفة قباشر هامة ثم مات

في اثنا السنته فوجه قاضي الشرع الشريف تلك الوظيفة لاخر فما الحكم
 الشرعي في المعلوم المقرر لذلك **اجاب** الحكم الشرعي فيه ان ينظر
 وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرة والى مدة مباشرة من جابده
 ويبسط المدين المعلوم على المدين وينظر كم يكون منه لصاحب
 الوظيفة المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه
 مجي الغلة وادالكما اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل
 يختلف الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب الوظيفة
 ما هو الاشبه بالفقير والاعدل وذلك لان صاحب الوظيفة
 مدرسا كان او غير مدرس مترددا الى مكان معين لمباشرة وظيفته
 فان كانت قراءة بقرا وبقيده الطلبة ويهدي ثواب قراته للتواقف
 وكذلك الغنية والامام وهكذا كل عمل ليس بواجب عليه فعلة
 فكان القدر الذي يعطى له من الوقف في مقابلة هذا العمل في معنى
 الاجرة كما صرح به الطرسوسي رحمه الله تعالى في كتابه انفق
 الوسايل والله تعالى اعلم **سئل** في كتاب وقف صورته اشهد
 على نفسه السيد سليمان بن السيد احمد انه وقف وجس واد
 وتصدق بجميع ما هو جاري في ملكه وتصرفه وواضع يده عليه
 الى حين صدور هذا الوقف وذلك جميع الجمة وقدرها النصف
 في اكثر مر الكافي بقية صرفه المستعمل على زيتون وغير ذلك
 المعروف بكم السماط وذكر حدوده الى ان قال وقف الواقف
 هذا الوقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاد اولاده
 الذكور والاثان وقفه على هذا الشرط وجعل النظر له مدة حياته
 ثم من بعده للامراء فالارشد من اولاده او قعه على شرطه وثبت
 ذلك ثبوتا شرعيا هل هذا الوقف صحيح لان مرام لا يجوز
 لورثة الواقف بيعه كونه كسايين تركا ثم **اجاب** ليس هذا
 الوقف صحيحا لكونه وقف بطل مباح وقد تقررت في منون

المذهب

المذهب ان وقف المباح المحتمل للقسمة لا يصح الا اذا قضى قاضي
 يجوز له ولولم يقضى لا يصح عنده محمد رحمه الله تعالى واما ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى فلا يجوز الوقف عنده اصلا وهو المذكور في الاصل
 وقبل يجوز عنده الا انه لا يلزم عزلة العارية حتى يرجع فيه اي
 وقت ساء ويورث عنه اذا مات وهو المصح وفي البحر اذا بيع الوقف
 يعني غير الوقف المحكوم بلزومه وحكم بصحته قاض كان حكما
 لبطلان الوقف انتهى **سئل** في دارين احوي لكل نصفها وقف
 احدهما نصيبه فيها في مرض موته ولم يقض بصحة الوقف ولزومه
 ولم يخرج من الثلث هل يجوز الوقف ام لا **اجاب** صرح العلما في
 المتون والشروح بان ملك الواقف لا يزول عن الموقوف الا بالقضا
 قال بعض شراح الكنز واصل الخلافة ان الوقف لا يجوز عند ابي
 حنيفة اصلا وهو المذكور في الاصل وقيل يجوز عنده الا انه
 لا يلزم عزلة العارية حتى يرجع فيه اي وقت ساء ويورث عنه
 اذا مات وهو المصح فكيف وهو مشاع ولا يخرج حق الثلث
 فالحاصل ان الوقف حيث لم يقضى به فملك الواقف فيه باق
 فيكون ميراثا عنه لورثته والله تعالى اعلم **سئل** في شجر معلوم
 مفروس بارض وقف لامرأة فيه خمسة قرار ربط وقفها على زوجها
 واولادها وشرطت شروطا المذكورة في كتاب وقفها ولم يحكم
 حاكم بصحة الوقف ولزومه هل يصح ويلزم ام لا **اجاب** الوقف لا
 يلزم عند ابي حنيفة مالم يحكم القاضي بلزومه واما وقف المشاع
 لا يصح الا اذا قضى قاض يجوز له وحيث لم يصح لورث القضا وماتت
 يكون ميراثا عنها لورثتها يتصرفون فيه بما شاؤوا وانواع النضر
 والله تعالى اعلم **سئل** في حمام موقوف على جهة برادعي مستاجر ان
 صرف في عمارته مبلغا معلوما لمراسم جرح الحمام غيره فاقتضى وكيل
 المتولي بالوكالة عنه في ذلك من المستاجر الثاني المبلغ المدعي بصرفه

وقد المساء في افره
 هذه احوال المفسر
 الذي عليه العمل
 حوازي وقف المساء في
 من لا يجوز له رخصا
 الى قطع العاقل في

فصل شرح العامة الخ
 هذه احوال المفسر
 الذي عليه العمل
 حوازي وقف المساء في
 من لا يجوز له رخصا
 الى قطع العاقل في

فصل الوقف على المساء
 الخ هذه احوال المفسر
 الذي عليه العمل
 حوازي وقف المساء في
 من لا يجوز له رخصا
 الى قطع العاقل في

ودفعه لمدعيه ليكون ديناً للمستاجر الثاني علي ذمة الوقف
 فهل اذا عمر بلا اذن الناظر يكون له الرجوع واذا اذن له الناظر
 وراي اهل الخبرة العارية ولم تجتمع كلمتهم علي قول واحد بان
 العارية تتحمل هذا المقدار لا يكون القول اقول المدعي بل يكلف الي
 البيان **اجاب** اما الاستدانة علي الوقف فقد نقل في البحر عن
 الذخيرة عن هلال اذ احتاجت الهدنة الي العارية وليس
 في يد القيم ما يعمرها فليس له ان يستدين عليها لان الذي لا يجب
 ابتداء الا في الذمة وليس للوقف ذمة والفقراء وان كانت له
 ذمة الا انهم اكثر منهم لا تتصور مطالبتهم فلا يثبت الدين
 بالاستدانة القيم اليه ودين يجب عليه كما بهلك قضاءه من
 غلة الوقف **سئل** عن الفقراء ونقذا هو القياس ولكن يترك
 فيما فيه ضرورة من انص عليه الفقيه ابو جعفر واما عارية المستاجر
 فان كانت بلا اذن من المتولي فلا تقتضي الرجوع وان كانت
 باذن عنه فادعي مقدارا لا يصدق الظاهر فيه ولم تجتمع كلمة
 اهل الصنفه عليه كما يقبل قوله فيه وهل المستاجر البيان كما
 هو معلوم لدي اهل العرفان والله تعالى اعلم **سئل** في حاكم موقوف
 علي جهه بر واذن المتولي مستاجر بالعارية فعمركم فيما الحكم الشرعي
 في ذلك **اجاب** اذا عمر المستاجر باذن المتولي رجوع وانما يكون
 له الرجوع اذا كان معظم المنفعة يرجع للوقف اما اذا كان
 يرجع للمستاجر او كان فيه ضرر بالوقف او شغل له فلا مال يشترط
 الرجوع كما في البحر والله تعالى اعلم **سئل** في وقف علي جهه بر له
 مصارف وقد ما يصرف من سومر يد فاطر النظار ومدون في دواوين
 القضاة من سالف الأعصار هل اذا ابرز احد المشتقين من يده
 خطافيه زيادة علي ما هو المرسوم في الرفاتر يعمل بما فيه امر
 ينبيي الحال علي ما هو معروف مشهور **اجاب** نعم ينبيي الحال
 علي

سئل في حاكم موقوف
 اذا كان له مال
 لا يمكنه الرجوع اليه
 لسيادته لان كذا
 قال ما يجوز به كذا
 بعد في راجع في كذا
 في كذا

علي ما هو معروف مشهور لان الظاهر ان ذلك علي مقتضي شرط
 الوقف وهو المظنون بحال المسلمين والله تعالى اعلم **سئل** في مدرسة
 صار معظمها علي شرف السقوط ودعت الحاجة لتلافيه دفعا
 لكثرة الضرر ولم يكن سبي من غلة الموقوف عليها بيد المتولي
 ولم يكن اجارته فاستدان بامر القاضي مبلغا وصرفه الي البناء
 ومات هل لصاحب الذي طلبه من المتولي الثاني ليدفعه من غلات
 الوقف وللقاضي الزامه بذلك **اجاب** صرح علما ونا رحمة
 الله تعالى عليهم اجمعين بان الذي لا يثبت بالاستدانة القيم الا عليه
 فاذا استدان والحالة ما نص عليه في السؤل فلصاحب الذي
 الرجوع به في ترصة المتولي وورثته يرجعون بمثل ذلك في غلة
 الوقف وللقاضي الزام المتولي بمثل ما عزموا من غلات الوقف
 والله تعالى اعلم **سئل** فيما اذا استرمت مدرسة واستدان المتولي
 باذن القاضي مالا بالبرج وصرفه في المرمية مع ان للمدرسة مستقلا
 يمكن اخذ من اجرتها المرمية فهل لهذا المتولي الرجوع في غلات
 الوقف ببدل ما صرفه وبالبرج الذي لزمه بتلك الاستدانة
 ام لا **اجاب** صرح في الاستباه والنظاير ان الاستدانة علي الوقف
 لا يجوز الا اذا احتيج اليها المصلحة الوقف لتعير وشراء بذر فتجوز
 بشرطين الاول اذن القاضي الثاني ان لا تتيسر اجارة العين والحق
 من جهتها وفي البحر قيم وقف طلب منه الجبايات والحراج وليس
 في يده من مال الوقف شيء وان كان يستدين فهذا علي وجهين
 اذ امر الوقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يامر فقد اختلف
 المشايخ فيه قال الصدر الشهيد والمختار ما قاله الفقيه ابو
 الليث ان لم يكن للاستدانة بد يرفع الامر الي القاضي حتى
 ياتهم بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان للقاضي هذه الولاية
 وقال في شرح الفوائد للعلامة الطرسوسي بعد نقل ذلك

سئل في مدرسة
 لا بد له من كذا
 لا يمكنه الرجوع اليه
 لسيادته لان كذا
 قال ما يجوز به كذا
 بعد في راجع في كذا
 في كذا

ما ذكره من هذا قلت وهذا ينبغي ان يحل على ما اذا لم تنال اجارتهما اما اذا امكن ولا يصار الى الاستدانة لان الضرورة اندفعت بالاجارة فانه يقضي بالاجرة وينزل ضرر الوقف بها وهذا التقييد لم اسمعه من احد ولا سقت التثنية مما يتعين حفظه وما يؤيده قول ابي الليث اذ لم يكن له بد من الاستدانة وبالاجرة حصل له منها بد فلا يستدبر ولا شك ان الاستدانة على خلاف القياس جوازها ومن استحسنها من المسامح مال الى دفع الضرر وترفع عن الوقف والمضورات تتبع المحظورات فاذا كان للوقف ما يمكن اجارته ونحصل اجرة لا يجوز ان يقال يجوز الاستدانة على الوقف لانعدام الحاجة اليها انتهى واذا لم تجز الاستدانة يثبت الدين باستدانة عليه ودينه يجب عليه لا يمكن قصاؤه من غلته هي على المستغنى والله سبحانه وتعالى اعلم **سبل** في الوقف اذا شرط واقفه اذ لا يجوز اكثر من ثلاث سنين فالجرا أكثر من ذلك فاذا اجرة ناظره بدون اجرة المثل ما الحكم في ذلك سرعا الجواب متفق كالحق في الاجرة ذوي الابواب اجاب قال العلامة الفري في رحمة الله تعالى في مقتبه وبشرحه ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين كيلا يدعي المستاجر ملكها قال في الهداية وهو المختار اطلقه فشمع الجميع وغيرها وقد افتي الصدر الشهيد بعدم الزيادة على الثلاث في الضياع وعلى سنتين في غيرها الا اذا كان له مصلحة في غيره قال في المحيطة وهو المختار للفتوي انتهى وهذا عند عدم الشرط فان نص على مثلي فاجرم الناظر اكثر منه لا يجوز له الا اذا كانت اجارتهما اكثر من ذلك انفع للفقراء والناس لا يبرحون في استيجارها فللقائم ان يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها اكثر لان القاضي ولاية الناظر على الفقراء على الميت ايضا وليس للقائم ان يواجرها بنفسه كذا في فتاوي خاظمي خان والمرايد بعد ما يجوز في كلامهم عدم الصحة انتهى كلام الفري ولما اجازت بدوت اجر المثل ففي شرح الفري نقلا عن تاجي القتاوي الكبير

ما ذكره من هذا
سنة ١٢٠٠
الشيخ محمد بن محمد
لهم مسكن
عنه
هو
ما ذكره من هذا
سنة ١٢٠٠

متولي

متولي الوقف اجرها بغير اجر المثل بل من مستاجرها تعلم اجر المثل عند بعض علمائنا وعليه الفتوي انتهى وقال في الاخرة اجر القيم دارا بقل من اجر المثل مما لا يتقارب الناس حتى لم تجز الاجارة حتى لو تسلم المستاجر كان عليه اجر المثل بالغ ما يبلغ على ما اختاره المستاجرون من المبالغ اه وفي تجميع الفتاوي في كتاب الفضل وصي ومتولي اجر منزل لا يتيم او منزل الوقف بدوت اجر المثل ايلزم المستاجر اجر المثل ام يصير خاصا بالسكنى فلا يلزم اجر المثل بالسكنى ذكره هنا انه يجب على اصول علمائنا ان يصير خاصا ولا يلزم اجر قال وذكر الحنفية في كتابها ان المستاجر لا يكون خاصا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقبل له اتفق بما ذكر الحنفية قال نعم وذكر بعد هذا انه يلزم المستاجر اجر المثل وكما له وذكر قبل هذا اذا اجر منزل لابنه الصغير بدون اجر المثل روي الحنفية في كتابه عن اصحابنا انه يلزم المستاجر اجر المثل انتهى وكثير من عبارات المعنات صريحة في ذلك اه والنقل في المسئلة كثير مستفيض في السروح والفتاوي فمن رام ذلك فليرجع الى بحال جيد ما هناك فالحكم في ذلك شهر والنقل في الحادث كثير والله سبحانه وتعالى اعلم هو الموقوف والمعين **شكل** في حجة حاصلها ملخصا اجر فلان بن فلان الناظر على وقف والده الشيخ احمد وهو الوكيل الشرعي من احمد بكري ان ابراهيم الثابت وكالته عنه في ذلك جميع الدار الجارية في الوقف المشتمل على كذا وكذا بجميع حقوقها وطرفها اجارة صحيحة شرعية ثلاثين عقدا كل عقد منها ثلاث سنين واذن الناظر للمستاجر بان يرم الدار ويكون ما يصرفه دينيا على الوقف ويثبت جريان ذلك فيتم له الحاكم الحنبلي وحكم بموجبه ومن وجبه عدم انقضاء التواجر بموت المتعاقد في واحدتها وعدم قبول الزيادة في المدة المذكورة بعد الثبوت لديه ان ذلك اجرة المثل وقيمة الدار لا يكون الاجارة لان مدة تمامها ويصح اذن الناظر المستاجر في البناء ويكون نوكيلا منه له واذا ادعى الناظر الاجارة وقعت

ان

بدون اجر المثل لا يكون متساوياً ويكون قوله وحكم بموجبه حنبلي
 حكماً لا رافعا للخلاف امر كيف الحال **اجان** اما اجارة الوقف مدة طويلة
 فقد قال في الظهيرية وان اجر يعني الناظر أكثر من ثلاث سنين
 اختلفوا فيه قال مشايخ بلح لا يجوز وغيرهم قالوا رفع الامر الى القاضي
 حتى يبطلها وبه اخذ الفقيه ابو الليث فان احتاج القيم ان يواجر
 الوقف اجارة طويلة قال الوجه فيه ان يواجر ويعقد عقوداً متتالية
 فلان في فلان ارض كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدة كل عقدة بكذا من
 غير ان يكون بعضها شرطاً في بعض فيكون العقد الاول لازماً لا ينافي
 والثاني غير لازم كانه مضافاً وفي حادثة الفتوى يكون العقد
 الاول لازماً وغيره غير لازم وهذا اذا لم يقضي قاضي بصحة الاجارة
 اما اذا قضى قاضي بصحتها فانه يجوز ويرفع الخلاف كما صرح به العلامة
 الفري نقلاً عن جواهر الفتاوى واما اذا اذن الناظر المستاجر بالبناء
 فقد نقل في البحر عن القينة اذا قال القيم او المالك مستاجر بالبناء
 لك في عمارتها فمهرها باذن برجع على القيم او المالك وهذا اذا كان
 يرجع معظم منفعتها الى المالك او الوقف اما بعضها كالمتور فلا
 مالم يشترط الرجوع اليه ولا يكون الناظر متناقصاً في دعواه اذا اجارة
 وقعت بدون اجر المثل قال في المشايخ والمقابر نقلاً عن الخلاصة
 من سعي في نقص ما تم من جهة فسعيه مردود عليه الا في موضعين
 ذكرهما ثم قال وزدت عليه مسائل السابعة المتولي على الوقف اذا
 تبين انها وقعت بدون اجرة المثل يجب على المستاجر اجرة المثل بالغا
 ما بلغ قال في الظهيرية واذا اجر القيم الدار باقل من اجر المثل قدر
 ما لا يتغاضي الناس فيه حتى لم تخز الاجارة لو سلمها المستاجر كان
 عليه تمام اجر المثل بالغاً ما بلغ على ما اختاره المتأخرون من مشايخنا
 وكذا لو اجرها اجارة فاسدة او ما فوقه وحكم بموجبه حنبلي
 ومن موجه عدم انقضاء عقد التواجر بموت المتعاقدين او احدهما

وعدم

وعدم قبول الزيادة الخ لا يكون حكماً لكون ذلك ليس حادثة وقت
 الحكم له اذن شروط الحكم ان يكون بعد تقدم دعوي صحيحة من
 خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتكاكاً صرح به في البحر
 والله تعالى اعلم **سبل** في ارض موقوفة احتكرها رجل بشي معين
 وعرضها ووقف الفراس على جهة بل خري قال الناظر على الوقف
 الثاني اي صغير له وصي وخال ايضاً وقد قضي الفرس وعادت الارض
 بيضا قد فوعها الخال فصولاً الى رجل مفارسة بالعصيب الانفع من الفراس
 لجهة الوقف الثاني وعرضها واخرى بل الخ الناظر واي اجارة عقد الفار
 نفتا هل يملكها الخالم الشرعي او الاجارة حيث كانت انفع لجهة الوقف
 وتعد كما شرط المتعاقدان عملاً بالانفع وقد اباح المتولي امر **اجاب**
 لا شبهة ان من المقر في كتب علماءنا مسطور ان المتعاقب في الوقف
 اذا اراد المصلحة والنفع لجهة فاذ علم ذلك علم ان الخالم الشرعي يملك
 الاجارة اذ اراد في ذلك مصلحة ومنفعة ولي المتولي ويشهد
 لذلك فروع كثيرة صرح بها في البحر وغيره قال في البحر وظاهر قوله
 اعلم انك الاجارة المتولي والقاضي ان القاضي الاستقلال بالاجارة
 ولو ان المتولي الا ان يكون المراد التوزيع فالقاضي يواجرها مع وجود
 المتولي قلت نعم على ما قدمناه عند قوله اجرها الخالم قاله شيخنا خال
 الوالد رحمه الله تعالى لا ولا يخالف ما قررناه في المشايخ والنظائر في
 القاعدة الخامسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة في
 هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله
 والاجارة تصرف اذ القول بان له الولاية يحمل على ما اذا ابي المتولي الاجارة
 وفي اوقاف هلال ارايت القاضي اذا اجر الدار الوقف قالوا الاجارة
 جارية قلت وكذا لو اجرها وكيل القاضي بامر القاضي قال نعم ولا
 تنقض الاجارة لان هذا بمنزلة الحكم من القاضي اهـ ولا خفا ان الاجارة
 اللاحقة كالوكالة السابقة وقد صرح الفري رحمه الله تعالى بانه

تأمل هذه الفتوى
 فان في سبلها خلو
 ظاهر وهو عدم جواز
 هو ما تقدم من المشايخ
 تراعى في الحكمه

يفتي بما هو الانفع للوقوف فيما اختلف العلماء فيه والله تعالى اعلم **سئل**
 في صيانة نصفها وقف على جهة نصب القاضي له ناظر او النصف
 الآخر وقفما اهران على جهتين ويريد الناظر المذكور ان يوجر جميع
 الصبابة او يستاجرهما من نفسه لنفسه هل له ذلك **ام لا اجاب**
 ليس له اجارة جميع الصبابة اذ لا ولاية قاصرة على ما هو ناظر عليه
 ولا اجارة لها من نفسه لنفسه ولا اجارة ما هو ناظر عليه من نفسه
 حتى لو كان للنصف الاخر ناظر او فلان ناظران فارجح احدهم ان يوجر
 الاخر لا يجوز كما في البحر فقلنا على الثانية واستقالي **سئل** في وقف
 وقف شرط في وقعه النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد
 فالارشد من ذريته من اولاد الظهور مات الواقف وولي النظر ارشد
 اولاده ثم مات وولي النظر ارشد من اولاده فوكل وكيل مقام نفسه
 وادن له بالتصرف ويدفع استحقاق المستحقين من ريع الوقف على
 حكم شرط الواقف ثم غاب وليس في ذرية الواقف ارشد منه
 فصار وكيل الغائب يتصرف مدة كما اقرح موكله الناظر على حكم
 شرط الواقف ففعله احد المستحقين بغير جحّة ثم وكل وكيل يتصرف
 في الوقف عنه راعيا انه المستحق للنظر فهل عرله لوكل الناظر يتصرف
 وكيله في اجارات الوقف وقبض ريعه صحيح نافذ ويقبل قوله
 في الغيبض والصرف وان اجل واذا طئ هذا المستحق موت الناظر
 الغائب ولم يثبت بالوجه الشرعي موته ولا ما ينفع له به يبقى وكيله
 على كالتد وكالم الشرع الشريف مساعداً وتقريره حيث كان في
 ذلك نفع وخير للوقف والمستحقين لا سيما اذا كان من يعارضه
 غير ارشد وسمى التصرف في الوقف وهل لوكل الناظر الغائب مطالبة
 وكيل المستحق بما قبض من ريع الوقف وصرفه لمستحقه على
 حكم شرط الواقف وان فضل من ذلك شيء يبقى تحت يده امانة
 ام لا **اجاب** ليس للوقوف عليه المستحق عزل وكيل الناظر وصح

قوله خير لو كان المستحق
 ناظر او ناظر ارشد
 هذا من غير القاعده
 المستقره في الفقه المستقره
 من ماله واحده من اهل البيت

فقهاونا

فقهاونا بان اجارة الموقوف عليه لا تخوز وانما عليك الاجارة المتولي
 او القاض فاذ كان الموقوف عليه هو المستحق لا عليك الاجارة
 فوكيله بالاولى فاذا اجر وكيله او باع باجر المثل او عن المثل ولحققت
 الاجارة او ما باعه اجارة من يملكها نفذت الاجارة والبيع ويقبل
 قوله في مقدار ما قبض بهمينه وقد نقل في البحر عن القنينة ما نصه
 ينبغي للقاضي ان يجاسب امناه فيما في ايديهم من اموال الناس البتامة
 فيصرف الخاين فيستد وكذا القوام على الاوقاف او يقبل قوله فيما حصل
 في ايديهم من مقدار العلات الوصي والقيم فيه سواء والاصل فيه ان
 العقول تقول القابض في مقدار الغيبض اكي ان قال نقلا عن المحيط
 وان اتهمه بخلفه وان كان امينا كالمودع يدعي هلاك الوديعة
 او ردها قيل انما يستخلف اذ لا عي عليه شيئا معلوما وقيل يحلف على
 كل حال وان اخبروا انهم انفقوا على القيم والضيعة من اموال الوقف
 كذا وبقي في ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجمال
 ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا الى اخر ما نقله وبه يعلم الحكم فيما
 اذا اجل وكيل الموقوف عليه ولا عبرة بغبن الموقوف عليه موت
 الناظر الغائب وهما لم يثبت موته يبقى وكيله على وكالتة وحيث
 كان الوكيل عن الغائب امينا صالحا قادرا بنفسه على القيام بامر
 الوقف وفي ابقائه مصلحة للوقف ونفع للمستحقين فلما حكم
 تقريده اذ لم يقصر ما هو نفع للوقف ولم مطالبة وكيل الموقوف
 عليه بما قبض من ريع الوقف والصرف لمستحقه على حكم شرط الواقف
 اذ هو موكله وان فضل كرحمة سي عنه يبقى امانة تحت يده
 والله تعالى اعلم **سئل** في واقف وقف وقفا وشرط النظر لنفسه
 ثم من بعده لولده فلان ومات الواقف عن ابنتين احداهما فلان
 المذكور واخصر الوقف فيما فهل يكون النظر له دون اخيه
 وهل اذا تصرف الاخ فيه باجارة او مساقاة او قبض غلة او نحو

مطلب ويريد ان لا ينافي
 لا يضر له المستحق
 بقوله حيث البتامة
 نكرة المستحق

مطلب شرط النظر
لنفسه
لنفسه
لنفسه
لنفسه
لنفسه

ذلك بغير اذنه بغير اذنه لا ولا في الناظر نقصه امر كيف الحال **اجاب**
النظر للآفة الذي شرط الواقف له ان يكون ناظر بعده ولا تصرف
لا فيه في الوقف معه وليس له اجارة الوقف ولا المساقاة فيه
ولا قبض غلته ولا ان يدعي فيه ولا يصح مدعي عليه وانما له حق
في الغلة فقط واذا تصرف فيه كنصرفي من التصرفات المذكورة بغير
وكالة من اخصه واجارة فلا فيه الشروط له النظر نقصه نصت
العلماء على ذلك كذا افتي فيه به خال الوالد رحمه الله تعالى
واسم تعالى اعلم **سئل** عن ذلك مع زيادة في السؤال والجواب بعد
هذا الجواب بسنين من مدينته نال بس المذكورة بصورة في رجل
وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه مراد ومصطفى وشرط
فيه النظر لنفسه ثم من بعده لولده مراد ثم من بعده للارستين
اولادها وذرئتهما المذكور ثم مان الواقف عن ابنه المذكور في
واخصر الوقف فيهما وال النظر لمراد بشرط الواقف فهل اخصه التصرف
في الوقف باجارة او غيرها بغير اذن من الناظر او من المستولي اولاده اذا
ال النظر اليهم بالشرط المشرع ام لا وهل اذا اجر من الوقف طاحونة
مدة سنين ومات يكون لمن كان ناظرا رد الاجارة وهل اذا قر بعض
المستحقين مكرها بان على ان عن الوقف في كل سنة فكل كذا قرين
لغلان رسامع ان لم يعلم ذلك على الارض فيما مضى من الزمان ينفذ
افتراره ويكون لغلان المذكور المطالبة امر **اجاب** بقوله ليس
له التصرف في عقار الوقف لانه صنوع بشرط الواقف الذي هو كنفى
الشارع فاذا تصرف باجارة او غيرها لا ينفذ تصرفه الا بوكالة
او اجارة ممن كان ناظرا سواء كان الناظر في الواقف او غيره ممن
ال اليه النظر بالشرط المشرع في كتاب الوقف وحيث لا وكالة
ولا اجارة فان من كان ناظرا نقض تصرفه وورده اليه اذ حقه في
الغلة واما الامر المذكور بالوصف المذكور فهو غير لازم

فينسخ

فينسخ حيث زال موجبها لا سيما حيث لم يعلم ذلك على ارض الوقف
ولا يكون للمقر له المطالبة به والله تعالى اعلم **سئل** في مصبنة وقف
اهل اذن المنكح عليها المتناول لغلتها الرجل ان يطبخ بها صابونا
كل طبخة في ايام بمقدار معلوم يبلغ اجرة المثل لها ولم يسم مقامه
ولا مسانته ثم من بعد فراغه من الطبخ من الاله وقال ان انا رجل مكسور
وليس معي شيء ولا ياتني احد على شيء فلا طاقة لي بها ودفع
مفتاحها له فلم يقبله وتركها الرجل فاستمرت سنة مقفولة
والان المنكح عليها يريد ان يضمه اجرة لها هل له ذلك امر **اجاب**
ليس له ذلك والحالة كذلك اذ لا وجه للقول بالضمان لانه لا يحصل
منه غصب لعقار الوقف ولا المنفعة فيفتي بضمان ذلك والله
تعالى اعلم **سئل** في المتولي اذا امتنع من العماره وفي الوقف غلة ولم
يعمل بها بعد امتناعه حيانه مجوزة لغزله امر **اجاب** قال في البحر
من الحيان امتناعه من العماره قال في كتاب الخصاص اذا امتنع
من العماره وله غلة اجبر عليها فان فعل فيها والا اخرج القاضي
من يده والله تعالى اعلم **سئل** في رجل وقف ضاع على زاوية تشيئني
ثم مات الواقف قبل البناء تصير وقفا على الزاوية اذ بناها وارثه ام لا
اجاب لا تصير وقفا والحالة هذه قال في الحاوي الزاهري برزق
ولو وقف ضيعه لمسجد يبني في محلة كذا ثم مات المستحل ثم بني
المسجد لا تصير وقفا مسجلة ام والله تعالى اعلم **سئل من دمشق**
في ناظر وقف استقبله عن ستم وقفا لم يبيع كثير يحصل منه في
كل سنة مبلغ عظيم من الدراهم نحو خمسمائة قرش يدار لوعمره
يحصل منها في كل سنة نحو العشرة قرش وبماية قرش يشتري
بها عقار الوقف وشهدت بيته بان في ذلك نفعا للوقف
وحظا ومصالحا لجهة الوقف واخص والظاهر ككذب ذلك ومع
ان الواقف شرط في وقفه ان لا يستبدل وصار المستبدل يتقعر

بر بيع الفراس ثم ما ان المستبدل والناظر بعد ان صرف مال البدل على نفسه
 ثم روي غيره فله الاستبدال صحيح ام لا الخ الفة شرط الواقف وعدم
 الحظ والمصلحة للوقف وما الحكم الشرعي في ذلك كله **اجاب** صرح العلامة
 زين بن نجيم رحمه الله تعالى في بحره نقلا عن ابن وهبان ان الواقف
 لو شرط ان لا يستبدل الناظر هل يجوز استبداله قال الصرسوسي
 انه لا تقل فيه ومقتضى قواعد المذهب ان للقاضي ان يستبدل اذا
 تعين بان كان الموقوف لا يستفيع به ونهر من يرغب فيه ويعطل بدله
 ان هذا اوطار الخارج يعود نفعه على جهة الوقف فلا يستبدل
 في هذه الامور في قول ابي يوسف ومحمد جاز وان كان للوقف ربح
 ولكن يرغب شخص في استبداله ان اعطى مكانه بدلا للربح فبما منه
 في صقع احسن من صقع الوقف جاز عند القاضي ابي يوسف ان يترى
 فاذا علمت ذلك فلا يستبدل المزبور باطل لعدم الحظ والمصلحة
 لجهة الوقف ولا عبرة بما شهدت به البيعة حيث كان الحسن والظاهر
 بكوب ذلك ولو قضى بذلك فاضي لان القضاء والحالة هذه يكون
 باطلا لبيانه علي بيعة يكذبها الظاهر والحسن فهو معتزلة رجل
 جاحبا بعد الحكم بموته وما تناوله المستبدل له من ربح الوقف مضمون
 فلناظر حال الرجوع في تركته وما تناوله الناظر وصرفه على نفسه
 من مال البدل مضمون عليه يوخذ من تركته فان لم يكن له تركة تاخرت
 المطالبة اليوم العجينة وهذا مما لا شبهة فيه فانهم والله سبحانه
 وتعالى اعلم **سئل** في وقف له متول وقاير مقام المتولي كلاهما منصوب
 السلطان نصره الله تعالى وما ذون له في التصرف في تعلقاته من
 حضرته ما ان المتولي عن صغير فنصبه القاضي مكان ابيه وجعل عليه
 وصيا فهل التصرف يكون لما ذون السلطان المنصوب من جهة ام
 لوصي الصغير **اجاب** التصرف يكون للقايير مقام المتولي المنصوب
 ولما ذون له في ذلك من حضر السلطان نصره الله تعالى لا لوصي الصغير

في هذه الامور في قول ابي يوسف ومحمد جاز وان كان للوقف ربح
 ولكن يرغب شخص في استبداله ان اعطى مكانه بدلا للربح فبما منه
 في صقع احسن من صقع الوقف جاز عند القاضي ابي يوسف ان يترى
 فاذا علمت ذلك فلا يستبدل المزبور باطل لعدم الحظ والمصلحة
 لجهة الوقف ولا عبرة بما شهدت به البيعة حيث كان الحسن والظاهر

اذ الصغير لا يصلح للمولية وليس من اهلها اذ اهلها البالغ العاقل كما
 صرح به في الجرن نقلا عن الامام عاف والله تعالى اعلم **سئل** فيما لو ادعى
 وصي القاهر صريحا علي ناظر مدرسة معلوم قلة جزء الصغير بالمدرسة
 من غير مباشرة الصغير ولا نيابة عنه فهل يستحق الصغير المعلوم من
 غير مباشرة وهل للموصي طلب المعلوم من الناظر والحال هذه ام كيف
 لكال **اجاب** لا يستحق الصغير معلوما من غير مباشرة لان الحكم في
 المعلوم ما اير علي نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان
 لم توجد لا يكون له معلوم قال العلامة زين بن نجيم في بحره وهذا هو
 الفقه فاذا علم ذلك علم انه ليس للموصي طلب ذلك من الناظر والله
 تعالى اعلم **سئل** في رجل له وظيفة عاب عنها لضرورة واقام مكانه نائبا
 بياشرها قاضي لو كبر حضره السلطان نصره الله تعالى ان الغائب قد مات
 فوجهها بناء على انها في الواقع في نفس الامر خلاف ما انهي فهل والحالة
 هذه ينزل الاول ام كيف الحال لا يتغير **اجاب** لا ينزل الاول حيث كان
 الواقع في نفس الامر خلاف ما انهي لانه لا يشترط كون الاول قد مات
 كما انهي والمعلق بالشرط ينتفي بان تغاير فاستقي بانتقامها انهي
 لا سيما وقد صرح علماؤنا بانه لا يصح عزل صاحب وظيفة بصغير
 جنة والامر في ذلك شهير فلا تطيل بكثرة التحريم والله تعالى اعلم
سئل في رجل عايب عن وظيفة مدة سنين وقد استناب نائبا بياشر
 الوظيفة مكانه فهل يستحق الاصيل او النائب المعلوم المقرر في الوقف
 واذا عزل السلطان نصره الله تعالى صاحب الوظيفة لذالك وقرر
 غيره يصح ام لا **اجاب** لا يستحق الاصيل من معلوم الوظيفة تسأل لعدم
 المباشرة وكذا النائب لعدم التقين لان الاستحقاق بالتقير واذا
 عزل السلطان نصره الله تعالى وولي غيره صح ذلك والله تعالى اعلم
سئل في رجل تغرز لآخر عن وظيفة ثقلية وقف مسجلا وقرر
 القاضي فيها ثم قرر اخر برة سلطانية في الحكم في هذا التقرير وهل ينزل

فوائد الاختلاف في الثمن في المصارف
 وما كان من عيبه لا يملكه المالك

بينهما واما الاختلاف في مقدار الثمن فمن اقام بيعة حكم له بجمعه وان
 اقام كل البيعة حكم له في الزيادة وان لم يكن لواحد منهما بيعة ولم
 يرض بدعوى صاحبه بخلها وببدا بيمين المشتري فمن ثكل منهما
 لزمه دعوى صاحبه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل باع اخر سنته
 قراريط في كرم مستغل على استجار مختلفه الانواع بثمن معلوم
 قاصده ببعضه عما له بذمته وقبض منه باقي الثمن ببيعاً صحيحاً
 شرعياً وكتب المشتري بذلك هكذا الذي قاض شرعي وقبض ثم بعد
 تمام ذلك وانقضاه ولزمه وانبراه وعقد المشتري البايع انه
 متى جاله بتظاير الثمن المعين اعلاه بر دله الحصة المبيعة وله مدة
 سنين يتناول ثمرته فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي
 في ذلك انه عثرته تطيب للمشتري ويجل لمتناولها حكم البيع فماتوا له
 من الثمر فهو غافلهم كما اذا ردا البايع على المشتري مثل الثمن رده
 المبيع حكم الوعد والحالة هذه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى
 حصة معلومة في فرس يثمن معلوم فماتت الفرس قبل ان يقبضها
 المشتري هل يبطل البيع فلا يلزم من المشتري شيء من الثمن ام لا **اجاب**
 نعم يبطل البيع ولا شيء على المشتري لان المبيع مضاعف بالثمن فيسقط
 الثمن بالهلاك فلا يكون مضاعفاً بالقيمة لانه لا يتولى شيئاً واحداً
 ضماناً والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى بهيمة من آخر وليس به
 عيب ثم ركبها الى قرية لدمرتين فظهر باحدى رجلتيه عرج واخبر
 اهل الخبرة والمعرفة انه عيب قد يبر وسبق منه العرج عند بايعه
 فهل له رده ام يمنع المرد ركوبه **اجاب** حيث ثبتت قدم العيب فلم يرد
 ولا يمنع ركوبه الردي حيث كان الركوب له كما صرح به العلماء في المتون
 والشروح لان الركوب للرد ولا يكون رضي بالعيب والله تعالى اعلم
سئل في رجل باع فدان بقرية ثمن معلوم وقبض البايع الثمن والمشتري
 المبيع والان يدعي انه به عيباً والبايع ينكر فما الحكم الشرعي في ذلك

اجاب

اجاب الحكم الشرعي في ذلك ان المشتري يكلف الى اليه ان يوجود العيب
 عنده فاذا برهن يحتاج ان يبرهن ان هذا العيب كان به عند البايع لا خفا
 انه حدث عنده فلا يستحق عليه الرد فاذا ثبت انه كان فيه عند البايع
 فسخ العقد بينهما لم يوت في الحالين واذا لم يكن للمشتري بيعة بخل
 البايع مرتين من قيام بثبوت العيب للحال والاخرى ان هذا العيب لم يكن
 عنده فان حلف بري وان ثكل فسخ العقد بينهما والله تعالى
 اعلم **سئل** في رجل اشترى نصف فرس مكتوبة خلفاً اذنها بعد ان
 راي كنهها فقبضها ورضي بذلك ودفع له ثمناً من الثمن فماتت
 عنده قبل ان يدفع بقية الثمن للبايع ثم رجع عليه بما دفع له فطالبه
 انها حيث ماتت وبها العيب تكون من ضمان البايع لا من ضمانه هل
 له الرجوع بذلك ولا يلزمه شيء ام لا **اجاب** ليس له الرجوع على
 البايع بما دفع له من الثمن ويلزمه جميعاً حيث قبضها بعد الاطلاع
 على عيبها ووجد منه ما يدل على الرضي والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
 اشترى من اخر حماراً به عيب وهو قلته الاكل ثم قبض منه يا بعه
 الثمن ثم ذهب به الى مكانه فراه من بعضا فساد به الى مجلس الحكم ليرده
 فمات قبل الحكم بالرد فهل يهلك على المشتري فله الرجوع بنقصانه على
 بايعه ام كيف الحال **اجاب** نعم يهلك على المشتري وله الرجوع على بايعه
 بنقصانه كما في جامع الفصولين والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى
 من اخر نصف فرس بعشرين قرشاً ودفع له سبعة قروش ثم ماتت
 الفرس عند المشتري فادعي انه اطلع على عيب قديم بها قبل موتها
 ولم يرضي به ويرجع على البايع بما دفع له فطالبه ان لا يلزمه من
 الثمن شيء هل له ذلك ام ويبسط عنه جميع الثمن فليس للبايع مطالبة
 بشيء منه ام لا **اجاب** المصريح به في كلام العلماء ان المشتري اذا اطلع على
 عيب بالمبيع ولم يوجد منه ما يدل على الرضي وهلك عنده يهلك
 من ضمانه فان كان دفع جميع الثمن يرجع بنقصانه ولا يسقط
 عنه بقدر ما نقصه العيب وببيان ذلك في الحادثة ان تقوم وليس

بها عيب وتقوم روباها ذلك العيب ثم ينظر الى ما نقص من القيمة
 لاجل النقصان وينسب الى القيمة فان كان النصف او الربع سقط
 نصف الثمن او ربعه فحيث اشترى نصفها بعشري قرش او هو
 الثمن وهو يساوي عشري ونقصها العيب عشرة سقط عنه
 نصف الثمن وهو عشرة وربعه دفع عشرة وان نقصها خمسة
 سقط عنه ربع الثمن وهو خمسة وربعه خمسة عشر وهكذا
 وليس له الرجوع على البائع بما دفع له ولا يسقط عنه جميع الثمن والله
 تعالى اعلم **سئل** من غرق في رجل اشترى من آخر جارية ومكث عنده
 مدة ثم ظهر بها سعال قد يمر هل للمشتري ردها ام لا **اجاب** لا شبهة
 ان خيار العيب على التراخي عندنا فلا يبطل بعد العلم به بالتأخير ما لم
 يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به وقد صرح
 علماؤنا بان ما كان من السعال عن داء فهو قد يمر ثم يكره به المبيع
 اما المعتاد كما صرح به في البحر نقلنا عن الفخ وانه تعالى اعلم **سئل**
 في رجل اشترى من آخر بقرقطن بثمن معلوم الى اجل معلوم وزرعه
 فلم ينبت هل للمشتري اذا حل الاجل الامتناع عن دفع الثمن ام لا **اجاب**
 ليس له الامتناع عن دفع الثمن اتفاقا وانما الخلاف في الخط من الثمن
 بالعيب فقيل ليس له ذلك وصح وقيل له ذلك ان ثبت ان عدم نباته
 لعيبه وبدون ثبوت العيب لا يحط بالاتفاق لاحتمال ان عدم النبات
 لرداء حرثه او جفاف أرضه والله تعالى اعلم ثم **سئل** ايضا عن ذلك
 في رجل اشترى من آخر حب القطن وزرعه ولم ينبت والان
 المشتري يمنع من دفع ثمنه لبايعة هل له ذلك ام لا **اجاب**
 ليس له ذلك ويجوز على دفع ثمنه لبايعة نعم ان ثبت المشتري انه
 كان ولم يعلم بعيبه حين قبضه فله ان يمنع من ثمنه بقدر نقصانه
 في قولنا في آخره لا نهلك المبيع والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى
 من آخر حمارا بالدينين ثم ظهر بالاكديش عيب وثبت قدمه عند

البائع

البائع بالوجه الشرعي هل يفسخ عقد البيع بينهما ام لا واذا تصرف المشتري
 في الحمار بالعيب وتقدر رده بغيره مستريه او بهلاك الحمار خيب قيمته
 ام لا **اجاب** نعم يفسخ العقد بينهما حيث ثبت قدم العيب بالوجه الشرعي
 واذا تعذر رد الحمار وجبت قيمته والله تعالى اعلم **سئل** في أرض
 موقوفة تصفها على جهة كذا والنصف الثاني على جهة اخرى
 ولز يدحق الانتفاع بها وعليه جهة الوقف مبلغ معلوم من الدراهم
 فانشا من يد بها غراسا وبني بها بناء ثم فرغ عن منفعة الأرض لغيره
 وباعه البناء والغرس بمبلغ معلوم من الدراهم قبضها منه ثم تصرف
 عمر في الأرض مدة سنين وفي كل سنة يعطي ما على الأرض من الأعشار
 وغيره لمن له ولاية قبض ذلك والان يدعي انه لم يعلم بان الأرض
 جارية في وقفين لجهتين ولا جماع على الأرض من المون ويريد فسخ العقد
 والرد والرجوع بالمذقوع لن يرد ولز يدعيه شرعية تشهد بان حين
 القراع والبيع اعلم المشتري بذلك كله ورضي به هل تقبل بينته ومن
 العقد فلا يملك عمر ودفعه ولا الرجوع على زيد بالمذقوع وهل اذا حلف
 عمر وانه لم يعلم بذلك واقام زيد البينة تقبل بينته ام لا **اجاب**
 المقرر في كلام العلماء رضي الله تعالى عنهم اجمعين بان ما كان في المبيع
 مما يتضرر به المشتري مما يعود في العرف عيبا منقضا ولم يعلم به المشتري
 يثبت الخيار له فان شا أتى العقد وان شأ رفعه كيدا يتضرر بيمينه برفعه
 جمع ما لا يرضى به فاذا ثبت بالوجه الشرعي انه اعلم ورضي به ومنه
 العقد وانتفى بثبوت الخيار فاذا علم ذلك علم ان عمر لا يملك رفع العقد
 ولا الرجوع للرسوخ مما دفعه لزيد كما هو ظاهر لدي من لرفعه وتقبل
 بينة زيد على قولا العامة المصحح بان البينة هي الحجة في الأصل
 ولما لم يبيح حكمه انقطاع الخصومة للحال موقتا الى غاية في احضار
 البينة عند العامة فافهم والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى
 سمكا في نهر قبل صيده ثم باع منه مقدارا ويكون ما يصاد مشتركا

على مقدار الانصباء اخذ الصبا دون يصيدون ويدفعون للمشتري
 الاول فيسببه ويقبض الثمن والان المشتري الاول يطالب المشتري الثاني
 بما يخصه من الخسرات هل له ذلك ام لا **اجاب** المصريح به في كتب
 علمائنا متونا وسروجا وفتاوي ان يبيع بيع السمك قبل الصيد لا يجوز
 وعلة ذلك الغرور وقد روي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرور ثم قال
 في البحر وقد سئلت حين تاليف كتاب البيوع عن هذا الشرح عن العبرة
 بناحية كرم السمك الجارية في وقف الحامدي اليوسفي يجوز اجارتها
 من النظار لمن يصطاد السمك ففتشت ما عندي من الكتب فلم اراها
 في كتاب الخراج ثم نقله الي ان قال لكن رايت في الايضاح عدم الجواز قال
 في النهر لاخ صاحب البحر الشيخ عمر بن نجيم وما في الايضاح بالقواعد
 الغفيرة اليق انتمى ثم قال اقول والذي علم مما تقدم عدم جواز
 البيع مطلقا سواء كان في بحر او نهر واجمة وهو باطلا قد اجمعت ان
 يكون في ارض بيت المال او ارض الوقف انتهى كلام صاحب المنها فاذ
 تقرر عدم صحة البيع فلهذا **باب البيع الفاسد** سئل في زيت
 خسران وكيف يطالبه الثاني بالخسرات مع عدم قبضه هذا اما لا
 يقول به علماء الايمان والله تعالى اعلم **باب البيع الفاسد** سئل في زيت
 في بين رجل اشترى منه رجلا طبخة صابون يقول انها بيت طبخ من
 هذا الزيت بئس معلوم وكفل كل صاحب فيه ما ياعمر في الحال احد
 المشتريين لثان بئس معلوم ايضا وقبضه ثم طبخها البايع الاول وكلها
 للمشتري الثاني هل يصح البيع الاول وكفالة كل من المشتريين صاحبه
 والبايع ان يطالب البايع بما شأ بالاصالة والكفالة والبيع الثاني الصادر
 من احد المشتريين صحيح ام لا **اجاب** كل من البيع الاول والكفالة والبيع
 الثاني غير صحيح شرعا اما البيع الاول فلا بشرط الصحة مفقود فيه
 وهو كون المبيع حاضرا موجودا مهيئا مقدورا للتسليم فان بيع ما
 سيطخ غير بيع معدوم ليس عنده وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تبع

مال ليس

مال ليس عنده وقد اجمعنا على انه لو باع عينا مريثا لا يملكه
 ثم ملكه فسلم لم يجز نقل ذلك علما ونا وهذا في العين المري فكيف بالمعدوم
 واما الكفالة فليست صحيحة ايضا لان شرط صحة كون الدين
 صحيحا ايضا لا يسقط الا بالاداء او الابراء او البيع الثاني الصادر من
 احد المشتريين غير صحيح لانه بيع منقول ببيع بيقا غير صحيح ولم
 يقبض وما قبضه البايع الثاني من الثمن يجب عليه رده ان كان
 موجودا وضمان مثله ان كان غير موجودا وعلى المشتري الثاني ان
 يرد الصابون على البايع الاول كان كان موجودا والا فضا منه لان
 عليه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر ربع ٢
 بئس معلوم ثم اختلفا فادعى البايع الثان والمشتري الاول فاقول
 لمن منهما وهل اذا ثبت كونه وفاء عليك المشتري فسخه وطلب عنه
 ام لا **اجاب** القول قول مدعي البتات كما في جامع الفصولين واذا ثبت
 كونه وفاء فالمشتري فسخه اذ هو فاسد في حق بعض الاحكام
 حتى ملك كل منهما الفسخ وهو قول بعض المحققين كما في البحر وحيث
 فسخه المشتري فله طلب عنه والله تعالى اعلم **سئل** في شجر وماني
 بيد رجل فعمل عليه بالحصنة باع اخر بئس معلوم قبضه منه هل ينقل
 البيع امر او للمشتري انه يرجع بالثمن على البايع وهل يبقى الشجر في يد
 المشتري ام يترج عنه ويدفع لمن كان بيده سابقا وهو البايع **اجاب**
 لا ينفذ البيع لان لا ملك للبائع فيه والمشتري الرجوع بالثمن على
 البايع واما الشجر الروماني فهو لبيت المال وقد تقر ان ما كان لبيت
 المال سواء كان شجرا او غيره مفوض للسلطان نصره الله تعالى او نا
 ان شاعره من بيت المال لبيت المال وان شاعره من عليه حصته من
 الخارج من كان في بيده سابقا او من هو في يده الآن حسب ما يراه من
 المصلحة والله تعالى اعلم **سئل** في مكاري اخذ من تاجر مرام لمشتري
 المكاري بها زينا لنفسه ثم يبيعه للتاجر بعد ان يحصل مقدار معتبرا اخذ

منه كذا لك على دفعات وحصل مقدار ما منه فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك ان الزيت املك المكارى وعليه للتاجر مثل ذلك ما كان له لما دفع اليه رب المال المال ولم يشترط لنفسه من الربح شيئا يكون جميع الربح للمكارى فيملك جميع راس المال ويكون المال قرضا والله تعالى اعلم **سئل** في رجل له صريح ماء وهو قائم معلوم قبضه فما حكم هذا البيع شرعا **اجاب** اما بيع الصريح فهو غير نافذ لعدم املك المكارى فيه واما بيع فهو باطل ايضا والمستري ان يسرد ما دفعه على البايع ان يرد ما قبضه والله تعالى اعلم **باب الاقالة** **سئل** في رجل اشترى من اخيه نصف ناقه بدين معلوم وقبضها قبض مثلها ثم دفعها للبايع وامره ان يعمل عليها بالاجرة فاخذها يعمل عليها ويدفع للمستري من الاجرة ما بحصة ثمران المستري اجتمع برجل وقال له الناقه التي اشتريت نصفها لا تناسبني في واجر البايع بذلك فقال البايع انا اولي بما لي فهل يكون ذلك اقالة **ج** فاذا ماتت تكون من ضمان البايع ام لا تكون من ضمانه **اجاب** لا يكون ذلك اقالة لان اتحاد المجلس في الاجاب والقبول شرط في صحة الاقالة ولم يوجد واذا لم تنفع الاقالة وماتت عند البايع هو تكون من ضمانه والله تعالى اعلم بالصواب **باب الراس** **سئل** في رجل ما ن لا عن تركه وعليه دين جهة وقف وله ولدان اخدهما يدفع في كل سنة للمتكلم على الوقف مبلغا معلوما من غير معاملة شرعية فهل ما يدفع ربح ام من اصل المال **اجاب** الربا لا يحل تقاطيعه ولا تناوله شرعا باجماع علماء الدي قطعوا سوا كان المال لوقف او لبيتهم كما هو منصوح عليه في القران العظيم والله سبحانه وتعالى اعلم **باب الاستحقاق** **سئل** في بيع استحق من يد المستري فاظهره سجل الاستحقاق لذي قاض هل للقاضي ان يجعله ويقضي برجوعه باليمن بلا برهان ام لا **اجاب** ليس للقاضي ان يقضي برجوعه

باعتد و باع ۲
على طريقه يخصص و له ابني
بمنزله

بالحسن

بالتن على الهايح لا يبيته تشهدان قاضي بلد كذا وان القاضي القلافي
حكم عليه بالبيع الذي اشتراه من هذا البايح واخرجه من يده ولا يجوز
الاعتقاد على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا على قضا القاضي
على وضع يد المستحق عليه والله تعالى اعلم **باب المسلم سبيل**
فرب السلم اذا ادعى الصحة والمسلم اليه ادعى الفساد هل القول
قول مدعي الصحة ولا يستفسر ام لا **اجاب** القول قول مدعي الصحة
اذا لم لا يجوز الاستئذان في الشرايط فالظاهر يشهد له والقاسد
حرام والظاهر ان المسلم لا يباشر المهرام ويغني عن الاستفسار كما هو
مصرح به في كتب الامامة الاخبار والله تعالى اعلم **سبيل** في كاتب صيانة
وظيفة كتابة الواصل لها وانما خرج منها من الزيت وغيره طبع من
زيت بمعرفة ربها طبعني صابون وسلمها للتاجر والان يقول كنت
استلمت من زيتي ما عليك وانت غائب بمدينة كذا وبقي لمن
استلمني عندي من المسلم فيه كذا فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب**
كاستيمنة ان الصابون لرب الزيت اذا لا يملك الكاتب غير ما اذن له فيه
وما لم يؤذن له فيه بعقد السلم لا يتوقف في عدم نفاذه فقيه وما لم
الكاتب بعقد السلم لا يجوز فكيف فهو المطالب به لا غير وانت اعلم بما صرح
به الفقهاء رضي الله تعالى عنهم اجمعين من ان التوكيل بعقد السلم
لا يجوز فكيف اذا كان ذلك بالفضول لعدم لزوم ملك الصيانة
باجماع من اهل المفقور والمنقول والله تعالى اعلم **سبيل** في رجل
اسلم امره لغيره ما علم ان زيت معلوم فلما حصل الاجل اعسر المسلم اليه في
الزيت فباعه رب السلم من المسلم اليه باكثر من راس المال هل يطوع البيع
المذكور ام لا يبيع **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك انه غير صحيح كما صرح
به في البحر وغيره في اقال في البحر لو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه
باكثر من راس المال لا يبيع ولا يكون اقالته اه فاذا علم ذلك فللمسلم
طلب الزيت ان كان السلم صحيحا والا فليس له الا راس مال سلمه والده

والله اعلم بالصالحات مما حول السؤل

تعالى اعلم **سئل** في رجل اسلم اخرا دراهم معلومة في جرة زينة عردا
معلوما اسلم شيئا مستوفيا شرابطه الشرعية وعند حلول الاجل
امتنع المسلم اليه من دفع الزينة المسلم فيه واراد رد المال هل له ذلك
والحال كذا لك ام لا **اجاب** ليس للمسلم اليه ذلك والحال كذا لك
ويجب دفع المسلم فيه حيث استوفى اسلم شرابطه الشرعية المصححة
له اذ حكم المسلم بعد وجود ركنه وهو الاجاب والقبول له ثبوت
الملك للمسلم اليه في الثمن وهو راس المال ولزم المسلم وهو المسلم فيه
واسمه تعالى اعلم **سئل** في رجل قرضي قرض عليهم حالهم عوايد عرقية
فجزوا عن جمعها واذا بها الفقيرهم وفاقهم بسبب الفلا والخطا لمالهم
فجعلها لهم سلم في زينة ثمر كلهم كعلمهم في ذلك متساخيم هل يبيع السلم
والكفالة فلم او لو كبله مطالبتهم بذلك شرعا ام لا **اجاب** ليس له
ولا لو كبله مطالبتهم ولا مطالبة من كعلمهم بالزينة شرعا اذ ليس ذلك
بمصحح من غير شبهة قطعا اما عدم صحة السلم فلما صرح به العلماء
قاطبة من ان ما في الزمة من الذي المصحح لا يبيع ان يكون راس
مال السلم كونه يكون ديني يدوي وذلك لا يجوز حيث كان ذلك في
الذي المصحح كذلك فالحكم بعدم الصحة في مسئلتنا بالطريق الاولى
واما عدم صحة الكفالة فموضع او شرطها ان تكون الذي صححها
لان ما لا ينقطع الابا لا اولا ولا بر او قد علمت عدم الصحة قانوم والله
تعالى اعلم **سئل** في رجل طلب من اخر عشرين قرشا على قنطار من الزينة
فدفع له ذلك قايلا استلمت هذه العشرة فكل قرش على جرة زينة والآن
يطالبه بالزينة هل يكفي في ذلك صحة السلم ام لا **اجاب** لا يكفي ذلك
في صحة السلم بل لا بد فيه من استيفاء الشروط التي نص عليها العلماء في
كتبهم فاذ لم تستوف لا يباح وليس للمسلم الا راس مال سلمه والله
تعالى اعلم **سئل** في رجل له دين على اخر حبسه فيه فقال رجل لرجل الذي
اطلقه من الحبس وان لم يدفعه لك وقت كذا وكذا ولا يفي في كذا جرة

زينة

زينة عندي فلم يدفعه له في الوقت المعين والآن ربي الذي يطالبه بالزينة
زاعما انه صار اسلم في الزينة الذي سماه هل الامر كان غم وله المطالبة به
شرعا ام لا **اجاب** ليس الامر كان غم ولا مطالبة له به شرعا اخبرني كونه
في ذمته لا يصلح ان يكون راس مالا اسلم فكيف وهو في ذمة غيره هذا
تعالى لا يقول به فاضل ولا يتوهمه عاقل والله تعالى اعلم **باب الصرف**
سئل في بيع او اتي الذهب والفضة بالدرهم والدنانير ومقاصصة
المستزني بما عليه من الذي هل يجوز له **اجاب** ببيع او اتي الذهب والفضة
بالدرهم والدنانير المصرح به في المتن والشرع حله اذ باع الذهب
بالفضة فلا يجلو اما ان يجعل ابتداء ما بذمته ثمانية جوار اجاعا لانه
جعل الثمن دراهم لا يجب قبضها ولا نفيتها بالقبض لان التعيين للاحتراز
من الربا ولا ربا في ادبي ساقط فاما ان يجعل الثمن دراهم مطلقة ثريفا
بما عليه وفي ذلك قياس واستحسان فالقياس عدم كيان كونه
استبدال التبدل الصرف والاستحسان انه يجوز وعليه اصحاب المتن
وجهه انه لما تقاسمنا انفسنا العقد الاول وانفقد صرفا اخر مضافا
الي النسافنتين الاضافة اقتضاها ما يبيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة فيستطفيها التماثل والتقابض واما المقاصة فقد تقدم علم
حكمها مما قدمناه والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الكفالة سئل** في امرأة
زوجها عيا عصبها تزوجها شرعا لرجل لم يهرم معلوم كعلمه هل للزوجة
مطالبة الكفيل بذلك وهل لها ان تتركه شقيقها في المطالبة امر لا
اجاب لها او لو كبلها مطالبة الزوج لاصالته او العلم ككفالة والده
تعالى اعلم **سئل** في رجل استترى فرسا بئمن معلوم كعلمه فيه جماعة
هل للبايع مطالبة الاصيل والكفيل وان تعدد **اجاب** نعم له ذلك
فيطالب الاصيل بما للزمة والكفيل بما التزمه اذ حكم الكفالة ثبوت
مطالبة الكفيل بما على الاصيل وان كان الكفيل واحدا طوبى بكل الثمن
وان كان اثنين طوبى كل واحد بنصفه وان كانوا ثلاثة طوبى كل واحد

بثلاثة والله تعالى اعلم **سبل** من القديس الشريف في جماعة متكلمي على طائفة
معلومة من اليهود استدانوا مال يتيم من احنة شرعية وكفل كل صاحبه
ثم عزله واحد منهم هل يبرأ بفزله من المطالبة ام لا **اجاب** لا يبرأ بفزله
عنها اذ البراة تكون باداء الاصيل او باثراء الطالب وليس الفزل واحدا
منها فلا وجه للقول ببرائه عن المطالبة ولا حرج وجه بذلك عن الكفالة
قطعا والله تعالى اعلم **سبل** في رجل بذمته دين موجب لاخر به كفيل
اعارطه للمديون ليكفله عند الدين بالدين فخصي الاصل ولم يوف
المدين الدين هل يخصي الاجل ببراء الكفيل من المطالبة ويسقط حق
المرتفع في حبس الرهن ام لا **اجاب** لا يبرأ الكفيل عن المطالبة بخصي
الاجل بل المطالبة اغنا فجهت للمطالبة على الكفيل والاصيل بخصيه
وبراة الكفيل بالاداء والبراء للمرتفع حبس الرهن مادام دينه والله
تعالى اعلم **سبل** في رجل ادعى على اخر انه مكلي عليه حاكم سياسة تقديرا
فقربه لمالا وانه اخذ منه كذا رطل حبر قليله ويريد الزامه بضمان
ما غرمه وعقد الرهن ان كان هالكا وبعينه ان كان موجودا فانكر
المدعي عليه ذلك فطلب من المدعي بيينة فقال لي بيينة غائبة وطلب
المهلة عشرين يوما والمدعي عليه مسافر هل يجاب المدعي لطلبته وما
احكم الشرعي في ذلك **اجاب** لا يجاب المدعي لطلبته والحكم الشرعي في ذلك
ما صرح به في البرازية وغيرها بان المدعي عليه لو كان مسافرا
لا يؤخذ منه كفيل ويؤجل الى اخر المجلس فان برهن الطالب على المجلس
والا حله سبيله والله تعالى اعلم **سبل** في رجل عليه دين لاخر كفله
بماخر ومات الكفيل هل يبطل الكفالة بموته ام لا وكرب المال اخذه
من تركته ثم ترجع ورثته على المكفول عنه به **اجاب** لا تبطل الكفالة
بموته ويوفي الدين من تركته ثم ترجع الورثة على المكفول عنه
حيث كان يلزمه وكان الدين حالا فان كان مؤجلا لا والله تعالى اعلم
سبل في اخوة ثلاثة استدانوا من زيد مبلغا معلوما بينهم وهم

منصاعون
على ما في الاصل

منصاعون متكفلون بالادومة ثم بعد مدة مديدة ذهب اليه احد الاخوة
واستدان منه لنفسه مبلغا غير المبلغ الاول وليس للاخوة علم بذلك
والحال كذلك فهل له مطالبتهمما به ام لا **اجاب** ليس له مطالبتهمما بذلك
والحال كذلك اذ لا موجب لها شرعا ولا مقتضى قطعا والله تعالى اعلم
سبل في رجل دفع لآخر مال مضاربة ثم ادعى على ذي انه كفيل المضارب
في مال المضاربة هل تقع هذه الكفالة ام لا **اجاب** لا تقع هذه الكفالة ولا
تلتفت الى دعوي المدعي بسبب ذلك قال في الخاتمة في الكفالة بالمال
رجل كفيل بعين في يد رجل فهذا على وجهين ان كان العين امانة في يده
كالوديعة والغاربية واموال المضاربة والشركة والمضاربة والبضاعة
والعين المستأجرة وما كان في معناه لا تقع الكفالة والله تعالى اعلم
بالصواب **كتاب احوال السبل** في رجل له على اخر مال معلوم لا نمره
احاله به على رجل ورضى كل من المحتال والمحال عليه ثم ان المحال عليه
دفع غالب الدين المحال به عليه للطالب والان يمتنع من دفع باقية هل
له ذلك ام لا ويجب عليه وان امتنع بحبس فيه الى ان يوفيه **اجاب** ليس
له ذلك ويجب عليه دفع بقية لا تنقل الدين الى ثمنه وقد ثبت للطالب
ولاية المطالبة وملازمته فان لم يرد بحبس فيه ضده الى ان يوفيه والله
تعالى اعلم **سبل** في رجل ما وقف الجرة من ليس له ولاية ايجاره بطريق
التملك والتفدي والتجدي لرجل مدة ثم احواله على المستاجر رجلا بمبلغ
معلوم من اجرة فدفعت المحتال عليه الذي هو المستاجر غالب المبلغ المحتال
فانقطعت بد التملك عنه وارثت نقدية فهل اذا ضمن المستاجر اجرة
للمسحق ومن هو مضمون فيه يكون له الرجوع على المحيل والمحتال القنا
اجاب هو في الرجوع بالخيار ان شاء رجع على القابض وهو المحتال وان شاء
رجع على المحيل كما في الجرة نقلا عن البرازية والله تعالى اعلم **سبل** في رجل
له دين على حاكم ولاية احواله به على مقاطع على مال الملك ثم ان المحتال احواله
به اخر هل تقع احواله ويؤخذ المال من المحتال عليه وان اخرج من المقاطعة

طاعة

أم لا إجابة المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا والمال المضروب
 على المقاطع غير لازم بل جاع على الإسلام قطعا وللعلماء في تعاطيه كلام
 في القلوب انهم في السهام وانت حزين من شرائط الحال به ان يكون
 دينا لا زما فادعيت ذلك ظهر لك ان الحوالة غير صحيحة من
 اصلها فلا يطالب المحال عليه بسببها وليس للمقاطع والمقاطع طلب
 بذلك لما علمت والله تعالى اعلم **كتاب القضاة** فيما اذا ورد
 حكم السلطان ايد الله تعالى دولته وخلافته على من الزمان ينهي القضاة
 عن تولية رجل للنيابة واستخلافه فهل تسوغ مخالفته واختلافه
 واذا استخلف فقضا ينفذ قضاؤه أم لا **اجاب** لا تسوغ مخالفته شرعا
 بل طاعة فيما ليس فيه معصية الله تعالى فرض قطعا كما صرح به ائمتنا
 رحمة الله تعالى عليهم لجمعين واذا استخلفه القضاة بعد نهى السلطان
 نصم الله تعالى لهم عن استخلافه لا يصح فلا ينفذ قضاؤه اذا استخلف
 اخلفا انما يستفاد من جهنم ابد الله تعالى بالتفويض اليهم وليس
 لهم التصرف في غير ما فوض اليهم لانهم وكلاء عن جنابه الشريف ومقامه
 الخاقاني المنيف والوكيل لا يوكل به وان اذن الموكل فكيف اذا وجد
 التمرح بالنهي لا وجه لصحة ذلك والله تعالى اعلم **سئل** في رجل تزوج
 بكراتزوجا شرعا وعاه عنها قبل الدخول بها وله مدة سنين فوكلت
 بتقيتها فادعى لهي حاكم شرعي على رجل انه كف الزوج الغائب
 في موضع صداقتها وانه طلقها ويطالب بذلك فاق المدة عليه
 بالكفالة وانكر المطلق فبرهن المدعي على ذلك فحكم الحاكم الشرعي
 لها بالمر على الحاضر ويوقع الطلاق على الغائب هل ينفذ حكمه شرعا
 أم لا ينفذ **اجاب** نعم ينفذ قال في البحر واما جيل اثبات الطلاق على
 الغائب فكلها على الضعيف ثم قال في جامع الفصولين ومع هذا
 لو حكم بالحرمة نفذ لا اختلاف المسامحة واذا ثبتت الحرمة بآلة
 لا الي عدة لكونه طلاقا قبل الدخول والله تعالى اعلم **سئل** في رجل

يتصرف

يتصرف في ارض بزراعة الاشجار وغيرها هو له بوجه مدة جديدة من
 السنين تن يدعدتها على اربعين سنة من غير منازع له فيها ولا مدافع
 والان منكم على وقف وجدكنا له وفيه ارض موقوفة محدودة
 حدود بعضها يتغير بدخول الارض التي يدوي اليه فيه هل يجر
 ذلك يثبت كونها وقفا بغير حد ذلك وهل يكلف ذلك اليد الي بيته
 أم لا **اجاب** لا يثبت كونها وقفا بغير حد ذلك قال في الاشياء والنظائر
 لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط
 القضاة الماضية لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البيينة او الاقرار
 او النكول كما في اقرار الخاتنة ولا يكلف ذلك اليد الي بيته لان اليد بلاد
 منازع اقضي ما يستدل به على الملك والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
 ادعى على اخيه انهما سعيابا الي حاكم بغير من مجرد السلعية الكاذبة
 ففرقه ما لا يسعيابا فانكر ذلك فاق بيته شهدت بان المدعي
 عليها اقرا بانها سعيابا له لحاكم العرف وعمر بسبب سعيابها كذا وكذا
 فحكم القاضي عليها بضمان ذلك والزامها به والاث يهبردا ان ياتيا
 بدفع هوان الشهود كذبة وتسهلاتهم زور هل يقبل ذلك منهما وينقض
 احكامهم أم لا **اجاب** لا يقبل ذلك منهما ولا ينقض الحكم بالضمان حيث
 استوفى شرائط الشرعية والزور لا يحكم به الا باقرار الشهود وكذلك
 الكذب لا يمكن اثباته بالبيينة لانه من باب النفي والبيينة حجة الاثبات
 كما صرح به الآية الاثبات والعلم الثقات والله تعالى اعلم **باب**
خلل الحاضر والسجلان **سئل** في حجة حاصلها ادعى فلان بن فلان
 على فلان بن فلان بان المدعي اتى من المدعي عليه ثلاثة اجمال من ملكة
 المشرفة الي المدينة غرة باخرة قد هلكا وعين عليه بانه لا يوجر
 الاجال المعينة للغير بغير اذنه المدعي عليه المزور الذي الاجال
 المعينة للغير بغير اذنه المدعي بانه فرط في الاجال المذخور وضاع
 منها فردة فلعل وطالبه بقيتها وسال مسواله عن ذلك فاجاب

بأنه حملها على جماله وسرقت فردة منها بغير تقرب طامنه وطلب من المدعي
بيينة فاحضر فلانا وفلانا وشهدا بوجه المدعي عليه بأن فلانا حملها
إلى المدعي المذكور بحضرة ما يحمل الغفل ووضع في محل كذا وقال له
أنا استأجرت فلان يعني المدعي عليه شهادة صحيحة شرعية ثم
احضرت فردة من الغفل رقيقة المسروقة وقبضت ووجدت كذا
رطلا فلما تكامل ذلك وثبت لدي موكلنا الحاكم الشرعي مضمون
ما هنالك الزم المدعي عليه بدفع قيمة الفردة الغفل المسروقة
فهل ما ذكر من الشهادة والألزام صحيح شرعا أم لا **اجاب** كل من
الشهادة والألزام غير صحيح شرعا إما الشهادة فبأنها وافيه لأن
قول الشاهدين أن فلانا اجمال المدعي وهو حاضران يحمل الغفل
على جماله ووضع في محل كذا وقال أنا استأجرت فلان يعني المدعي
عليه حمل هذا الحمل المعين لا تثبت به الدعوى ولا يلزم المدعي عليه
المدعي وهذا مما لا يخفى على قائل فضلا عن قاضل ومن العجب وزن
الفردة الغفل الباقية والحكم عليه أن رقيقته تذر لها واجب منه
الزامة بضمان القيمة ولم يأت أن هذا الجردة قطعا حيث أن الزم
المدعي عليه بما يلزمه شرعا فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
إن الله وأنا إليه راجعون نسأله الله تعالى المعافاة مما ابتلي به
كثيرا من خلقه والله تعالى أعلم **سئل** في محضر حاصله حضر فلان
ابن فلان المتولي على العامة بالعامة بالقدس الشريف وفق خايمي
سلطان طاب ثراها وذكر أن من الجاري في الوقف المذكور جميع
الحزبة الغلانية الكاثنية بظاهر قرية ثعلين التابعة لأرض القرية
المذكورة المحدودة قبله كذا وعربا كذا وسرقا كذا وسما كذا
بموجب كتاب الوقف وإن بعض أهالي قرية كذا وأهالي قرية
كذا وأهالي قرية كذا وغيرهم من تركة القري المجاورة في القرية
المذكورة يزعمون ما يملكون زرعهم من الأرض الداخلة في حدود

الحزبة المرقومة وينتفعون به ويودون قسمة ذلك لأرباب الولاية
على القري المجاورة المذكورة بموجب كتاب الوقف المذكور بيد من الحاكم
الشرعي واجابه إلى سؤاله وتوجه بنفسه الزكية للكشف على الحزبة
المذكورة ومحبته المتولي المرقوم وجماعة من المسلمين المتقاة
من ستدكر أسماءهم فله فلان وفلان وفلان الخ ٣ كتاب الوقف
بحضور الجماعة المذكورة ليؤشروا عن الحدود المذكورة بباطنه فاحضروا
باجمعهم أنهم يعرفون الحدود المذكورة حق المعرفة فمضى على الحدود
والجماعة بميثاق يثبثون بأيديهم ويفوضون بالسنتهم إلى الحدود
المذكورة متتبعين في ذلك كتاب الوقف المرقوم ومخبرين
بالحدود المرقومة حسبما سمعوه من كتاب الوقف إلى أن قال فلما تم
الحال على هذا المنوال طلب تطهير ما هو الواقع فسطر فهل ما صدر
يثبت به كون الأرض المتنازع فيها لجهة الوقف وترفع يد الزراع
السابقين عنها ويكون ما يتحصل من نصيب الأرض الذي يأخذ
التماري حراجا بدلا عطائية لجهة الوقف فونتأوله المتولي لجهة
الوقف أم لا **اجاب** ما صدر لا يثبت به كون الأرض المتنازع فيها لجهة
الوقف شرعا ولا ترفع يد المزارعين السابقين عنها ولا يكون ما يتحصل
من نصيب الأرض لجهة الوقف قطعا بل يتبع كما على ما كان أذهو
الأصل حتى يظهر بالوجه الشرعي خلافه وغاية المحضر حكاية ما وقع
وهو طلب الكشف والتحرير من المتولي قد هاب القاضية محبته في جماعة
المسلمين ونشر كتاب الوقف وأخبار الجماعة الحاضرين أنهم يعرفون
الحدود حسبما سمعوه وكل ذلك لا يثبت به حكم شرعي بل تسمية مثله
محض يكاد أن يكون منكرا إذا المحضر ما كتبت فيه حضور الخصمين
عند القاضية وما جرى بينهما من الأقرار والآنكار من المدعي عليه
أو النكول والحكم بالبينة للمدعي على وجه يرفع الاستثناء ولا يدعو
هنا من مدعي ولا أقرار ولا أنكار ولا نكول من مدعي عليه بل لا

مدعي عليه هنا اذ المدعي عليه من يملك المدعي وكل من المزارعين
 وكنيل بيت المال الذي هو وكيل عن حضرة السلطان نصره الله
 تعالى في قبض الحصة المعينة من نصيب الارض ليس خصم
 لمن يدعي في الارض ملكا لنفسه او لجهة وقفا وغيره كما افتي بذلك
 شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوفي مفتي الديار
 المصرية وصرح به الشيخ زريق بن نجيم في مجرم وهذا الامر في ذلك ظاهر
 الشان واصر لدي اهل المرقان والله تعالى اعلم بالصواب **فصل**
في اجاب سبل في المدعيون اذ اسال القاضي عن حاله بعد حبسه
 قدر ما يراه من حيلانه فاجبه اثنان ان حاله حال المعسر في بفقته
 وكسوته هل يطلقه من السجن ام لا **اجاب** نعم ان لم يظهر للمحبوس مال
 بعد السؤال من القاضي عن حاله اطلقه من السجن لانه عسرة ثبتت
 عنده فاستحق النظر الى الميسرة للالة الكريمة قال عن من قائل
 وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله تعالى اعلم **كتاب**
الشهاد ان سبل في ذي ينحالي السبع والشرع لم يعرف انه صاحب
 احد من له ولاية تعصب عليه جماعة من اهل الذمة وبر ويرون
 رفعه الى الحكم والشهادة عليه بانه شرير يودي المسلمين واهل
 الذمة بيده ولسانه ولم يستتر ذلك عنه بل ذلك محض تعصب
 هل تقبل شهادتهم بذلك والحالة كذلك ام لا تقبل **اجاب**
 لا تقبل شهادتهم بذلك والحالة كذلك وقد صرح العلماء الكرام
 والفضلاء الفخام بان هذا ليس من باب الشهادة الشرعية وعلي
 كل حال فكل من انصف بكونه منعصبا غير مقبول شهادته كانت
 شهادته او اخباره فالواجب على حكام الاسلام **٢**
 عند اجراء الاحكام في بناء لول الثواب ويخجوا من اليم العذاب والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **سبل في القدس الشريف** في ارض جانية
 في تيمار زيد ادعاها متول لوقف بانها لجهة الوقف واحضر مزارع

الارض

الارض ويريد ان يشهد على الارض فهل شهادته المزارع مقبولة ام لا
اجاب صرح في البحر نكلا عن شرح المنظومة الوهابية بعدم القبول
 شهادة المزارع وذكر في الحاوي الزاهدي ٢ لجم الائمة البخاري انه
 تقبل شهادة المزارع ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وكذا صرح
 بعدم القبول عن شرف الائمة لكن محل ذلك ما لم يغلب على المزارعين
 الصلاح اما اذا غلب عليهم الصلاح فتقبل كما يفهم من كلام البرازنية
 وهذا بعد فرض صحة الدعوى وقد تقرر ان التيماري ليس خصم
 لمن يدعي في الارض لكونه ليس بها لك لها كما هو ظاهر والله تعالى اعلم
سبل في متول على وقف ادعي على احد المترتبة لجهة الوقف فهل تصح
 شهادته بعض المترتبة على بعض ام لا **اجاب** نعم تقبل شهادته بعضهم
 على بعض حيث كانوا عداوة ولا مانع من عداوة دينوية او غيرها كما هي
 عليه علماء الحنفية اذ كل شهادة لم تجز نفعا ولم تدفع مضر ما هي مقبولة
 شرعا والله تعالى اعلم **سبل** في رجل بيده اشجار زيتون وتبين محدود
 تلقاها عن ابيه وابوه عن جده ادعي عليه اخر تصفها انه ميران عن
 جده اني امه فلان فانكر فاقام المدعي بينة على اقرار ابي المدعي عليه
 المذكور ان تصفها لجده المرنور ولم تشهد على اقراره بجر الارض يعني
 على اقراره انه له يوم مرات فهل تقبل هذه الشهادة ويقضي بها ام لا
اجاب نعم تقبل هذه الشهادة ويقضي بها شرعا اعتبارا بالاستحسان
 احوال اذ الاصل البقاء وهذا ظاهر لا عيار عليه والله تعالى اعلم **سبل** في
 اهل بلدة بخارا اخذ منهم متغلب ما لا أهل اذا حضر واحد منهم الذي قاي
 الشرع الشريف وادعي بذلك وانكر فاحضر المدعي شاهدين من بقيتهم
 فشهد المدعي ثم ادعي الشاهد ايضا فشهد له الشهود له على المدعي
 عليه تقبل الشهادة من بعضهم عليه لبعض ام لا **اجاب** نعم تقبل الشهادة
 من بعضهم عليه لبعض قال في شرح اذ ب القضاء للجسام الشهيد والاصل
 الخصاف لو ان شهد اثنان كاشفين قبلت شهادتهما ثم ادعي الشاهدان

بعد ذلك فشهد لها الفرعان الاولان فبني جارية اه ولا خلاف بين
 الامام ومالك في الحادثة لانا الدعوى فيها على ولا شركة
 في المشهود به فلا تتحقق تهمة وقد اقرت بذلك خال والدنا
 العلامة شيخنا رحمه الله تعالى وهي في فتاواه الحيرية والله تعالى
 اعلم **كتاب الوكالة سبل** في ذلك باسني دفع الي آخر ما لا وامر ان
 يدفعه لانا من معلومين وان الامور يدعي دفعه لهم فكذب الام
 واستوفى على خيل الامور واسبابه ودراهم على سبل القصب ليرد
 عليه المال هل له ذلك وما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي
 في ذلك ان القول قول المأمور في برائة نفسه قال في الاستيعابي في
 شرح مختصر الطحاوي واذا دفع الرجل الى الرجل ما لا يدفعه الي رجل
 فذكر انه دفعه اليه وكذب الامر في ذلك والمأمور له بالمال قال قول
 قوله في برائة نفسه عن الضمان والقول قول المأمر انه لم يقبضه
 ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليقين عليها وانما تجب على احدها
 لانه لا بد للامر من ان يصدق احدها ويكذب الآخر فوجب اليقين على
 الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه
 يجلف الاخر بالله تعالى ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر
 القبض وان نكل لزمه ما دفعه اليه اه واما الاستيلاء على اموال
 المأمور فلا شبهة ان ذلك حرام شرعا ومجازفة في الدين قطعا
 فيجب عليه رد جميع الحديث الشريف على اليد ما اخذت حتى ترد
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى احد ان يأخذ مال اخيه لا عبا
 او جادا وان اخذ فليرده والله تعالى اعلم **سبل** في شجر زيتون بين
 اخوة قاصرين وكل احدهم وكيل في بيعه فباع جميعه هل ينفذ
 ام لا واذا تصرف المشتري في ثمرته بضمن ام لا **اجاب** لا ينفذ البيع
 وما تصرف فيه المشتري مضمون عليه بمثله اما في حق من لم يوكّل
 من القاصرين فظاهر واما في حق من وكل فله عدم المميز اذ طمحه

وكالة

وكا لذي الصبي الذي يعقل مسرورة باحارة ووليه وحيث لا اجازة فلا صحة
 والله تعالى اعلم **سبل** في رجل وكل اخر وكالة عامة على ان يقوم بمصالحه
 فان الموكل عن لجة قد ادعى بقر كائنة تحت يد الوكيل قالت الي التلغ
 والهلاك لعدم من يمونها وينفق عليها فرفع الوكيل امرها الي القاضي ولما
 في بيعها فان له في ذلك لما فيه من الحظ والمصلحة لصغيرة الميت ولا ريب
 الذين هل حيث باعها والحال هذه ببيع صحيح نافذ ام لا **اجاب** حيث
 لم يكن للصغيرة وصي من جهة الميت او الحاكم تمكن من ارجعته في ذلك
 والت الي التلغ والهلاك لعدم من يمونها وينفق عليها وتقيست
 المصلحة في بيعها فباعها من هو تحت يده بمثل قيمتها باذن القاضي
 صح البيع ونفذ لانه لما تقدر لحفظ صورة ومعني يصار اليه معنى وهو
 يحفظ المتي والله تعالى اعلم **سبل** في رجل وكل اخر في جميع تعلقاته الكلية
 والجزئية في اجارة وقبض اجرتها والصرف مما يتحصل الي ما يحتاجه
 فاجر اما كن وقبض اجرتها من المستاجر في سلفا صرف منها شيئا في
 مصالحه ودفع للموكل تعيينها على دفعات ثمرات الموكل ولان وصي
 الوارث يطالب الوكيل بما قبض فهل القول قوله في القبض والمضي يمينه
 ام كيف الحال **اجاب** الحال في ذلك ان القول قوله الوكيل يمينه في برائة
 نفسه واما في حق الموكل فلا لما صرح به علماء واما ان الوكيل لو
 قال كنت قبضت الذي في حال حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق
 لانه اخبر عن شئ لا يملك انشاءه ومن حكمي امر لا يملك انشاءه او كان
 فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه تنفي الضمان عن
 نفسه والوكيل يقبض الاجرة بوجب الضمان على الموكل وهو ضمان
 مثل المقبوض فلا يصدق وقد علمت ان عدم تصديقه بالنسبة الي
 المستاجر في فلول وصي الرجوع عليهم ثمران المستاجر في ان صدقوا الوكيل
 في الدفع فلا عليه ولا رجوع لهم لانهم اقرؤا انه وصل الحق الي مستحقه
 وان الرجوع عليهم بطريق الظلم والمطلوب لا يظلم غيره وان كذبوه

في الدفوع فلم تخليغه فاذا حلف بري لانه بالنسبة اليهم مودع
والقول قوله في براءة نفسه وحيث انكر الوصي قبضه منهم وقلنا
بان له الرجوع على المستاجر فلما قاموا بيعة على دفع الاجرة الى
الوكيل اندفعت دعوى الوصي عنهم وبرئوا والمسئلة طوليلة
الذيل والعلامة المقدسي وكذلك شيخنا خال الوالد خاتمة المحققين
الشيخ خير الدين فيها كلام حسن جدا فمن رآه فليرجع اليه والله تعالى
اعلم **سئل** في امرأة وكأنت زوجها ليستري لها ببيعة بقرم معينة
ودفعت له الممن فاستتراها ومضي على ذلك مدة سنين فتنجبت ولان
يتكر الوكالة ويدعي الشر لنفسه هل اذا اقامت بيعة بكم لها بالبقرم
وتناجها وان نوي الزوج الشر لنفسه او تلفظ به امر **اجاب** نعم
اذا اقامت بيعة على ذلك بكم لها بالبقرم وتناجها وان نوي الزوج
الشر لنفسه او تلفظ به لما صرح به العلما رضي الله تعالى عنهم اجمعين
من ان الوكيل بشر اشبه بعينه لا يجوز له ان يشتريه بغير بيعة الموكل
لنفسه لانه يودي الى تفرق الامر من حيث انه اعتمد عليه وكان فيه
عزل بنفسه ولا يملك ذلك الا بمحض من الموكل والله تعالى اعلم
سئل في الوكيل اذا عزل الموكل هل يصير اجنبيا عنه وتبطل الوكالة
فلا تسمع الدعوى عليه بعد العزل امر **اجاب** المصريح به ان الوكالة
التي لم يتعلق بها حق الغير تبطل بالعزل اذا علم به الوكيل واذا
بطلت صار الوكيل اجنبيا من الموكل فلا تسمع الدعوى عليه من
عن موكله الموكل والله تعالى اعلم **سئل** في رجل وكل وكيله ودفع له
زوجته ليوصله لها فاوصله ثم مات الزوج والزوجة تغتفر
بوضوله اليها ولان ابى الزوج بطلبه من الوكيل هل له ذلك
ام ليس له ذلك **اجاب** ليس له ذلك والحالة كذلك والله
سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في حاكم لرجل عنده دين امر حلام من اتبا
ان يدفع له ذراهم وصابونا له عنده من دينه ويعينه لغلات

لقرية

لقرية ياخذ منه زينا ويطلبه صابونا ويدفع له ايضا فدفع ما عنده
من الدراهم والصابون للداني ولم يدفع فلان الزيت للبايع ثم مات
الحاكم والآن التاجر يطالب التابع الرسول بيمين الزيت الذي عند
فلان هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة كذلك اذا
يطالب الرسول كما هو في المذهب متقول لانه سفير ومعتبر لا غير
واذا اختلف التاجر مع التابع مع في كونه الذي عليه او في كونه
رسولا فالقول قول التابع انه رسول والله تعالى اعلم **كتاب**
الدعوى سئل في قرية سلطانية بها جماعة يقتصر قون في الارض مدة
سنتين ويدفعون نصيب الارض لمن له ولاية قبضه وبها سفير بعضه
مملوك لهم واليهم روماني تولى بالقرية جماعة اخرون ووضعوا
ايديهم على تلك الارض والشجر مدعين ان اباهم اخبرهم ان ملك
ذلك هل لهم ذلك بمجرد اخبارهم **اجاب** ليس لهم ذلك اذ لو اعطى
الناس بدعواهم لادعي اقا حرس دمار رجال واهوالهم وكأعبره بمجرد
قول ايهم فينتقل الشجر المملوك على ملك ما لكان ولا يخرج عن ملكه
الا بالمسوع الشرعي واما الروماني فهو ليس المال وما كان ليس
المال فهو مقوض للسلطان نصر الله تعالى اولنا يمينه واما الارض
فالتي بها كروانهم فصاحب الكروان احق بها واما التي لا كروان بها
فمن سبق له يد وينصرف وهو الذي يزرع ويؤدي الحصة لمن له
ولاية القبض فهو اولي بها لاسيما حيث كانت مباحة للزارعين
على ان يزرعوا ويؤدوا الحصة التي عرفت له ومن وضع يده على ما
فهو اولي به والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في الدعوى المجردة عن حق
المدعي او دفع ضرر عنه هل تسمع شرعا امر **اجاب** قد وقع مثل
هذا السؤال لخاتمة المحققين استاذي وخال والذي العلامة الشيخ
خير الدين طيب الله تعالى ثراه وجعل فرا ديس اجنان ما واكافاجاب
بما صورته لا تسمع شرعا لان الدعوى قول مقبول يقصد به طلب

حق قبل غيره اورد فعه عن حق نفسه ودعوى النسب المجرى عن
ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقبا الانشراق
انه ليس به بشر في احواله فتنسب الله تعالى التوقيف وصلاح الاحوال
والسلامة والنجاة في الاقوال والافعال امين امين يا رب العالمين **مثيل**
في قول صاحب الدعي قبل استيفائه ولو متوليا على وقف لاحق
لي ولا للوقف قبل المدي هل اذا ابرأ عام حتي لو مات المدين لم تسمع
دعوى المقر به على وارث المدين الا بعد بيان ان الحق حدث بعد
الابرأ العام ولو اخذ شيئا من الوارث او وصية يسترد منه ام لا **اجاب**
قوله القائل لاحق لي ابرأ عام معتبر فيها يملك فلا تسمع دعواه الا
بحق حادث واذا اخذ بعد ذلك من الوارث او الوصي شيئا بغير
وجه شرعي يسترد منه واما قوله لاحق لي قبل فلان ان قال لاحق
لوقف قبل فلان الا استوفيته يصح ويمنع اقراره عن مطالبة
وان ثبت بعد ذلك بالبرهان على ان للوقف على هذا الفرع كذا
وكذا او باقرار المقر به نفسه اخذ ذلك من المتولي لصحة اقراره
بغضن كله كما يعلم ذلك مما افاده النزاع واما اذا اهدر من المتولي
على وجه الابرأ للفرع من ماله الوقف لا يصح عندنا في يوسف وعندها
ان وجب بفقده صح ومن ولو بغير عقده لا يصح وفاقا كما في
جامع الفصولين والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في رجل له دين على
ذي سئولة مضى عليه من السنين اربعة عشر سنة ولم يأت
الداني من الدعوى عليه هل اذا تمكن من ذلك وادعي تسمع
ويؤثر المدعي عليه بدفع الذي امر لا **اجاب** نعم تسمع دعواه ويأثر
القاضي المدعي عليه بدفع ما يثبت المدعي من مقدار الدين كربة
لانه ترك الدعوى مع عدم التمكن لا يدل على عدم الحق والحق لا
يسقط بمضي السنين كما نص عليه علماء الدين والله تعالى اعلم
سئل في من تزقة على وقف هل تصح الدعوى على بعضهم بعضا

بسبب الوقف المزبور ولا اجاب قال في النزاع الفتوى على انه
لا تسمع الدعوى من المستحق وفي التتارخانية وانما تسمع على
القيم او على الواقف ومثله في كثير من كتب ائمتنا فهو صريح في عدم
سماع الدعوى من من تزق على مثله والله تعالى اعلم **سئل** في ارض
يتنازع فيها ناظر الوقف مع يتمازي يزعم الناظر انها داخله في ارض
الوقف تمسكا بكتاب الوقف هل يثبت كونها للوقف بمجرد كتاب
الوقف الموجود بيده ام لا واذا اراد ناظر الوقف الدعوى على يتمازي
تسمع دعواه عليه اجواب منقول عن العلماء ذوي الالباب **اجاب**
لا يثبت كونها للوقف بمجرد كتاب الوقف الموجود بيده لما صرح به
العلامة زكي ابن حليم رحمه الله تعالى في الاستباه والتظاير من انه
لا يعتمد على الخط ولا يهمل به فلا يهمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماصين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البيعة او الاقرار
او النكول كما في اقرار الخانية واما دعوى الناظر على يتمازي فلا تسمع
كما افق به شيخ الاسلام شيخ شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ سراج الدين
الحانوتي رحمه الله تعالى وصرح العلامة زكي في جرم بان وكيل بيت
المال ليس بجزم قال العلامة استاذي وخاله الوالد الشيخ خير الدين
عليه الرحمة والراضوان من ربح العالمين ويتفرع من ذلك ان المزارع
لا يصلح خصما لمن يدعي في الارض ملكا وكذا المقاطع المسمى بلفهم
تتماريا هو كلامه ووجه ذلك ان المزارع يملك المنفعة فقط لا رقة
الارض واما يتمازي فهو وكيل عن حضرة السلطان نصره الله تعالى
في قبض وظيفة الارض المعينة بدلا عن عطائه وليس وكيل في سماع
الدعوى من يدعي في الارض ملكا لنفسه ووجه الوقف او غيره والله
تعالى اعلم **سئل** في ارض بيت المال التي بيد الاسباهية يدفعها له
حضرة السلطان نصره الله تعالى لباخذ وامنها ما يتحصل من المشرك
من خراجها نظير عطايتهم في الديوان هل اذا ادعي متول على وقف

رفقتها انها جارية في الوقف الذي هو ناظر عليه ينتصب ٧
 السباغ خصما تنفع الدعوي من المتولي عليه امر لا تنفع وان
 صدق أحد الاسباغية الناظر على ارضي من الاراضي التي بيده
 انها جارية في الوقف يكون تصديقهم معتبرا شرعا امر لا عتق
 بتصديقه **اجاب** لا ينتصب السباغ خصما لانه كملك له
 في رتبة الارضي وانما هو وكيل عن حضرة السلطان نصر الله تعالى
 في قبض خراجها الموقوف عليها الذي كان يحمل لبنت المال ولذا
 لا يصح تصرفه فيها بما هو مخير لها عن بيت المال فلا تنفع دعوي
 الناظر عليه لما علم من ان الدعوي انما تنفع من خصم على خصم
 ولا اعتبار بتصديق أحد الاسباغية شرعا ولا التفات اليه
 قطعا اذ هو تصديق بما هو اجنبي عنه وقد سئل عن ذلك
 استاذنا خاتمة المحققين خاله الوالد رحمه الله تعالى فاجاب
 عنه بما يشفي القليل ويرى القليل وهي في فتاواه الخيرية تنفع
 البرية وفي غيرها من الفتاوي والشروح فمن رآه ذلك فليراجع
 ما هناك والله تعالى اعلم **سئل** في دعوي العقار والشهادة عليه
 هل تجوز بلا ذكر الحدود او في الشهادة على الشهادة هل تجوز
 بلا موت الاصل او مرضه او سفره وحينئذ الاصل الى ان يشهد
 عند القاضي اذ كان القضا بعد دعوي غير صحيحة وشهادة
 غير مستقيمة ونستأنف الدعوي امر لا **اجاب** صرح العلم بان
 الدعوي ان وقعت في العقار فلا بد من ذكر الحدود كما يشترط
 التحديد في العقار يشترط في الشهادة في الظهيرية وغيرها
 واللفظ لها وان وقعت الدعوي في العقار فلا بد من ذكر البلدة
 التي فيها العقار ثم ذكر المحلة ثم ذكر السكة ثم يبدأ بالاعم
 ثم بالاحصى واهل الشروط في هذا مختلفون قال بعضهم يبدأ
 بالاحصى وعامة العلماء على انه بالخيار بالبدائية بايهما شئت

وقال

وقال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في التحديد لزيق فلان
 ولا يذكر لزيق دار فلان وعندني كلاهما سوا ولا يكتفي بذكر الحد
 ويكتفي بذكر الثلاثة وكل جواب عرفته في الدعوي فهو الجواب
 في الشهادة ام والمسئلة في المنون والشروح والفتاوي وصرح اصحاب
 المنون بانه لا شهادة للفرع بلا موت اصله او مرضه او سفره اي سفر
 الاصل ثلاثة ايام لا بد ان يشهد عند القاضي لنقله الى مجلس القاضي كما
 صرح بذلك في البحر واذا وقع القضا بعد دعوي غير صحيحة وشهادة
 غير مستقيمة لا يكون ما ضيا ونستأنف الدعوي والشهادة والله تعالى
 اعلم **سئل** في امرأة ماتت ثم مات زوجها بعد ما فاختلفت ورثتها
 في متاع البيت كل يدعي انه ملك مورثه فهل القول قول ورثة الزوج ام قول
 ورثة الزوجة **اجاب** قال في لسان احكام مرآة الشحنة اذ امان الزوجات
 فاختلفت ورثتها فالقول قول ورثة الزوج في قول ابي حنيفة ومحمد
 وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة لان الوارث يغفر مقام المورث
 فصار كاللمورثين اختلفا بانفسهما وهاجيان في حال قيام النكاح ولو كان
 كذلك كان علي هذا فكذا بعد موت **سئل** في رجل ذي يد على رجل في دار
 يتصرف في عسله وله زوجة بدا ارضي سوي الدار التي بها الخلمات
 الرجل عن زوجته وعن اولاد منها فادعت ان الخمل ملكها هل يكون
 القول قولها فيه بيمينها ام لا **اجاب** لا يكون القول قولها فيه انه ملكها
 والحال ما انتهى عليه في السؤال اعلاه لعدم يدها بل يحتاج الى البيينة
 لكونها خارجة وانما يقبل قول الحي بيمينه في الصالح للزوجين اذ اثبت
 وضع يدها عليه او تصرفها فيه بان كانت يدها متعاقبة عليه وتختلف
 بالعرف فاذا امان احد هما يكون اليد للحي دون الميت فيكون القول قوله
 وما لا فلا والله تعالى اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فوضعت يدها
 على حمار وطبخه وبعضه متعة مما يصلح لهما مدعية ان ذلك ملكها
 فهل القول قولها ام قوله **اجاب** صرح العلماء رحمهم الله تعالى بان الزوجين

إذا اختلفا في مناع البيت وكان ما يصالح لهما كالفراس والامتنعة والاواني
والمراس والتفود فادعي الزوج انه ملكه فالقول قوله في ذلك يمينه
لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول لصاحب اليد الدعوي
والله تعالى اعلم **سئل** في رجل باع ثوبا لآخر وقبض من ثمنه الثمن دينار
ثم جاء المشتري واراد ان يرد الدينار زاعما انه غش فهل اذا انكر
المشتري انه الذي دفعه للبائع يكون باستيفاء حقه القول للبائع ام
للمشتري **اجاب** ان اقر المشتري البائع باستيفاء حقه لا يقبل قوله
ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على نفق
العلم يجاب الي ذلك ويجلف فان نكل لزمه الره والله تعالى اعلم
سئل ليقار من موقوفه بها مفارقة عادية لا يعرف لها مالكم اتخذها
رجل بدا من له ولاية التكم على الوقف باكاته والان رجل من
اهل القرية يريد ان يرفع يده عنها مدعيها انها كانت لجدته هل
تسمع دعواه وترفع يده عنها ام لا **اجاب** لا تسمع دعواه عليه
ولا ترفع يده عنها بذلك والحالة كذلك وهذا ظاهر لا شبهة
فيه ولا يتوقف فيه فقيه واستقال **اعلم سئل** في رجل يتصرف في
شجر زيتون مدة تزيد على ستين سنة من غير منازع له في ذلك
واعتبه وارثه على ذلك بعده والان برز له رجل يدعي انه ملك
جده هل ينفذ عند موته واضع اليد مع ان والده يشاهد التفرق
المذكور المدة المذكورة ولم يدعي هل تسمع دعواه ام لا تسمع **اجاب**
لا تسمع دعواه والحال ما ذكر ليس السلطان نصر الله تعالى عن
سماع ما يمضي عليه خمس عشرة سنة من الدعوي والله تعالى
اعلم سئل في ميت مات عن زوجة وعصبة معتقة وهو متقلب
ذو شوكة فوضع يده على منقوله وعفاره ومنع الزوجة حقه
الذي فرضه الله تعالى لها وامتنعت من الدعوي عليه بسبب ذلك
ومضي على ذلك مدة سنين نحو خمس عشرة سنة ثم مات وترى

الدعوي

الدعوي بذلك هل لها اولويكها ذلك ولا يمنع منه مضي المدة المذكورة
ام لا **اجاب** نعم لها اولويكها ذلك ولا يمنع من الدعوي مضي المدة
المذكورة والحالة كذلك اذا ترك الدعوي مع عدم التمكن لا يدل
على عدم كنف ولا يمنع من الدعوي عند التمكن كما صرح به علماء ونا في
كثير من حضرة السلطان نصر الله تعالى عن سماع الدعوي بعد
مضي المدة انما هو عند ترك الدعوي مع عدم مانع يمنع اذا الامور
السلطانية خلقت خلافة مبدئها موضوعا على طبق المنقولات
السريعة وهذا لا يتوقف فيه من صبح اصبح في الفقه والله سبحانه
وتعالى اعلم **سئل** في حاكم ما دون له من قبل حضرة السلطان نصر الله
تعالى بتوجيه التيمارات وجه تيمار الرجل على الوجه المعتاد والاسلوب
المتعارف ثم عن الحاكم وولي غيره فانه رجل لهذا الحاكم ان التيمار الذي
وجهه الحاكم بالاول ساع غير فوجهه له بناء على صحة انها هل حيث
كان الامر بخلاف ذلك يكون توجيه الاول هو المقبر ام لا **اجاب**
نعم حيث كان الامر بخلاف ما اني فالتوجيه الاول هو المقبر ولا عبرة بالنق
الثاني لانه كالمعلق بالشرط والمعلق به ينتقي بانتقائه فيما انهاء والله
تعالى اعلم **ثم سئل ايضا** فيما لو اشترى وتعرف في لذي السلطنة العلية
من توجيه التيمارات لطالبها بغير ريس السباهية لمعرفته باحوال
الدعية ومن يقوم في هذا العطاء واجب الخدمة السلطانية هل اذا
دلس رجل عرضا على لسانه وجه لا له تيمار بناء على صحة العرض
وكان الامر بخلافه يكون مستحقا له بذلك الاعطاء ام لا **اجاب**
لا يكون مستحقا له بذلك الاعطاء والحالة كذلك اذا عطاوه له بناء
على صحة ما ابرز من يده وهو فاسد والمبني عليه مثله وقد تقر
ان المعروف في كالمسروط فبعد ما بقدر امر شرطه ولا شك ان ما صدر
من التذليل كذب محرم وهو مصيبة في الاسلام وخليفة ذميمة
بين الخاص والعام فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نسأله المعافاة

كما انبلي به كثير من خلفه انه هو السميع العليم والله سبحانه وتعالى اعلم
سبل في قرية موقوفة بيد كل رجل من زراعتها ارض تفرق به يطرح
بها حصيدة ليدوسه يتلقونها ابا عن جد والان يرز رجل من
زراعتها ووضع حصيدة في ارضه المعروفة به المتصرف هو وابوه
فيها مدة تزيد على اربعين سنة ويريد اخراجه يكلفه رفعه مدعيها
انها له مع رؤياه تصرفه وعدم منعه هل له ذلك وتسمع دعواه
وله استردادها منه ام لا **اجاب** ليس له ان يكلفه رفع حصيدته
ولان يستردّها والحالة تمانص عليه لثبوت حق القرار للمتصرف
فيما فوق الثلاث سنين كما صرح بذلك في الحاوي الزاهدي ولا
تسمع دعواه والله تعالى اعلم **سبل** في ارض سلطانية لرجل بها
بناء تركه اختيارا فتصرف في ذلك وليله في حياته وهو يراد ولم
يمنعه مدة عشر سنين وبعد ذلك بمدة تزيد على خمس عشرة سنة
والان يقبضه اولاده يريدون رفع يد عنه ليقتسموها بينهم هل لهم
ذلك ام لا **اجاب** صرح علماؤنا بان من له حق القرار في ارض وقف
او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراد ولم يمنعه ليس له
حق الاسترداد وحق القرار وهو الكرخ او هو ان يجدت المزارع
في الارض بناء او غرسا فاذا نقر ان المورث ليس له حق الاسترداد
اليسقوط قديمته بالترك اختيارا قالوا رث اولي بان يكون له حق
الاسترداد والله تعالى اعلم **سبل** في رجل يتصرف هو وابوه وحده
في ارض سلطانية بالقراس وغيره مدة تزيد على ستين سنة والان
رجل يريد ان يدعي انها لا يبيعه والحال ان اياه كان يشاهد والدواض
اليد يتصرف فيها ولم يمنعه هل تسمع دعواه ام لا **اجاب** المصريح
به في كلام العلما ان من له حق القرار في الارض السلطانية اذا
راى غيره يتصرف فيها ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد فكيف
تسمع دعوى المدعي مع رؤياه ابيه التصرف وعدم منعه لا سيما

وقد

وقد نهى السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما يمضي عليه خمس عشرة
سنة من الدعاوي والله تعالى اعلم **سبل** في رجل عنده ثقل وهناك
من يدعي فيه شركته ووضع البدل منكر فما الحكم الشرعي في ذلك
اجاب الحكم الشرعي في ذلك ان البينة على المدعي واليمين على من انكر
فاذا اقام المدعي بينة على دعواه بشي حكم له به والا فبصار الي يمين
المدعي عليه على عدم الشريعة والله تعالى اعلم **سبل** في اخو ت
شقيقين بينهما حنطة وسعير والان احدهما يدعي الجميع ملكا له هل حكم
له بمجرد دعواه ام لا بدله من بينة شرعية **اجاب** المصريح به ان اقص
ما يستدل به على الملك وضع اليد وعليه فلا حكم له بالجميع بمجرد دعواه
والله تعالى اعلم **سبل** في رجل عنده ثقل ودبغة لاجنه وتريد امراة
ان توكل زوجها في الدعوي على المودع بان الثقل ملكها هل تسمع
دعواها او دعوي وكيلها على المودع بذلك حيث يثبت الايداع ام لا
تسمع **اجاب** حيث ثبت الايداع لا تسمع دعوي المرأة ولا دعوي وكيلها
بالخصوصة من دفعه عن المودع والله تعالى اعلم **سبل** في ارض موقوفة
كان يزرعها رجل ويقيم عن اعطاء نصيب الوقف سنين ثم طلب للمرافعة
فقصي وتركها احدي عشر سنة ودفعها المتولي لمن يزرعها بالانفع
للموقف وكان يزرعها ي تصرف المدفوع اليه سنين والان يطلبها يزرعها
كانت في تصرفه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة كذلك لما
نقل في كتب علماؤنا ان المدعي اذا ترك دعواه ثلاث سنين في الارض
الموقوفة والمساكنة ثم ادعى لا تسمع دعواه وقد كروا في وجه ذلك
ان حق القرار يثبت للمتصرف فيه فيما فوق الثلاث وله ان يجوز
اجارته الى ما فوقها خوفا منه ونقل علماؤنا ايضا ان من له حق القرار
في ارض الوقف يتصرف فيه غيره وهو يراد ولم يمنعه لا يكون له
حق الاسترداد كما عبر غير ما واحد من علماؤنا واذا والله سبحانه
وتعالى هو الموقف للرشد والمركس لما عليه الاعتماد والهادي الي

طريق السداد وكتبه افقر العباد محمد بن تاج الدين برحوا الحاجة
يوم الثلاثاء والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** عن بيت المقدس
من المرحوم سلافة الاوليا الكرام الشيخ عمر بن الشيخ عبد الصمد بن
الولي الصالح الشيخ محمد العلي القطناي رحمه الله تعالى ونفعنا
به في رجل مات عن زوجتين وعن اولاد فوكلت كل واحدة من
الزوجتين وكيل في خلاص دينها الثابت بذهمة المنوفي وفي قبض
ما يخصها من الارث بالغرضنة الشرعية فتزافعا الوكيلان مع
الخصوم لدى تائب الحكم ثم انصرف الخصوم قبل الحكم لدى حاكم
اخر ببلد اخر ففعلت كل واحدة وكيلها عن وكالته فادعى الخصوم
الوكيلين بعد عزلهما فلما حضر المحاسي الحكم استشهد كل منهما ان لا
حق لموكلته في الارث وكافي الدين الذي قبل المتوفي ثم صدر منهما
الابرار عاميا وكتب بذلك صك فمل ما وقع منهما من الاقرار بعدم
الدين والابرار العام بعد العزل يكون معتبرا مانعا للموكلتين فلا تسمع
دعواها بعد على بقية الورثة ام تسمع الدعوي منهما لبقا حقهما
في الارث والدين **اجاب** لا يخفى ان الوكالة من العقود الغير اللازمة
فكل من الموكلتين عزل وكيلها متى شئت فاذا عزلته امتنع
من التصرف فاقراره بعدم الدين وابراره عام بعده لا يصح فكل
واحدة من الموكلتين الدعوي اما في الارث فقد صرح العلماء الكرام
والائمة الاعلام بان الوارث لو قال تركت حقي من الميراث او ابرت
منه او من حصتي فيه لا يصح وهو باق على حقه لان الارث جبري
على لا يصح تركه فاذا كان كل من التزك والابرار لا يصح من الوارث
الاصيل فكيف يصح من الوكيل لا سيما بعد العزل واما في الدين فحيث
التصرف والله سبحانه وتعالى هو العالم بالصواب والية المرجع والمآل
سئل في ذي مات عن زوجة واولاد وعليه دين هل اذا كان
الدين ثابتا بالبينة وادق الزوجية من مال نفسه لها ان يجمع

في التركة ام لا **اجاب** نعم لها ان يجمع ذلك والحالة كذلك قال في الفصل
الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو ثبت ببينة وادي احد الورثة
من مال نفسه رجع والله تعالى اعلم **سئل** في رجل يدعي على خاله ان
ام المدعي المتوفية التي هي اخت المدعي عليه اعطته سنة امداد
عزبة ستمسما ببيعها بمش معلوم ويطلبه به فاجاب الحال المدعي
عليه بان الاخت المذكورة اعطته ذلك هبة هل القول قول ابني الاخت
المدعي ام قوله لا الحال المدعي عليه **اجاب** القول قول الحال المدعي عليه
لا تقاوما على الاعطاء الذي هو فصل العطية وهو ليس سببا للضمان
والمدعي يدعي الضمان والمدعي عليه ينكر والقول قول المنكر يمينه
وعلى مدعيه ان يبرهن على دعواه ليحكم له بمدعاه والله تعالى اعلم
سئل فيما لو ادعت المرأة على الوصي مخرج صداقها فهل يحتاج الى
يمين الاستظهار ام لا كما لا يحتاج الى الالبات بالبينة للاكتفا
في شقوته بكون النكاح ظاهرا معروفا **اجاب** نعم يحتاج لذلك
كما يعلم من كلام الحنابلة المرأة اذا ادعت مهرها والنكاح معروف
فالقول قولها الي مهر مثلها يدفع ذلك اليها ولكن ينبغي للقاضي
ان يحلفها بالله تعالى ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت يدفع اليها
وقد افتي المرحوم استاذنا خال الوالد رحمه الله تعالى بانه لا يسوغ
لوصي الدفوع ولا بد من اليقين للاحتياط ولو ايتت الورثة لحق المبيت
اذ عساه ان يكون بذهمته دين فيحتاج لو فائه نظر للميت
وللوارث الصغير قال رحمه الله تعالى وعدم الدفع منهم من كلام
الحنابلة وفي خزانة الفقه لابي الليث خمسة نفر جازين للقاضي
تخليفهم وعدمهم مدعي الدين في التركة والله تعالى اعلم **سئل**
من القدس الشريف في استناب متعلما واليا بناحية من النواحي
وهو يجمع لمستنيبه ما عساه يقع من الجرائم ورسوم السياسة
العرفية فطالبه بمستنيبه بقدر ما يدعي ما جمع وادعي عليه

به فهل الدعوي عليه بذلك من مستنييه باطله كون ذلك ليس
من ماله في الحقيقة أم كيف الحال **اجاب** نعم الدعوي عليه ذلك
باطلة لعدم ملكه لما يدعيه وعدم تزويل من ماله والدعوي
انما نصح من خصم على مثله كما هو معلوم لدي من غم أصبغه
في الفقه والله تعالى اعلم **سئل** في ثلاثة أخوة اشتقوا ورثوا
عقار من ابيهم ما تاروا احدثهم عن بنت وزوجتين وعن الاخوين
فقسموا العقار بينهم وتسلم كل واحد حصه وكان ما خص ابنة الاخ
كرما به شجر وقصر وبن ماء ثم تفرق بعد مدة طويلة ادعي احد
الاخوين ان الكرم وقف مستندا الى صك مغطوع الثبوت فهل
تسمع دعواه ويجعل بحكم الصك أم لا **اجاب** لا تسمع دعواه كما يعلم
من مسئلتي مدعي الوقف والخرى بعد البيع والاعتاق مع ما
صرح به الفقهاء في كتاب القسمة فان من ادعي عينا بعد القسمة
بأي سبب كان لا تسمع دعواه وإما تمسكه بالصك فلا التفت
أنه عند العلماء من غير شك قال في الاشباه والنظائر لا يعتد علي
الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضي لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة او الاقرار
او التناول كما في اقرار الخاتمة والله تعالى اعلم **سئل** من القدس
الشرقي من نقيسها السيد مصطفى في رجل مات واخضر ارضه
في زوجيته وبنيته وولده الاشقاء وقسم القاضي الارض بينهم
بالقرينة الشرعية ثم ماتت احدى البنات او قسم الارض على
المذكورين ثم مات الولد وانقسم ارضه على والدته وشقيقته
ثم ماتت الشقيقة واخضر ارضها في والدتها فماتت ارضها
اخبر جلان حاكم الشرع الشريف بان له في عم والان بمصر يدعي
بعلي ابن محمد بن محمد والمتوفي ابن احمد بن محمد جد علي المنصور
وان احمد والمتوفي ومحمد والد علي المنصور اخوان شقيقان

والدها

والدها واحد فهل بهذا الاخبار يثبت النسب أم لا واذا قلتم لا حضر
الغائب وادعي انه بن عم لميت شقيقه واتي بالخبرين سابقا وشهدوا
له بما ذكر فهل يكفي بهذه الشهادة أم لا بد من اتصال النسب من
تعريف محمد المختصين فيه بالاب والام الى الحد الأعلى ويزيد ان في
الشهادة ولا نفرق له وارثا غيره وهل اذا وكل وكيل لا يثبت له نسبة
وتخليص الارث نصح الشهادة بوجه الوكيل أم لا بد من حضوره
للدعوي والاشارة اليه والشهادة **اجاب** بقوله يثبت شرط لصحة الدعوي
ان يبين انه ابن عم لاب وام او لاب او لام ولا بد للشهود من بيان النسب
الميت وورثته الى ان يوصلوا الى نسب واحد وهو الحد ويكون
حيث يقع التعريف بذلك ويرتفع الاستنباه لان المقصود حصول
التعريف لا تكثير الحروف فاحصل به التعريف التيقن به وما لم يحصل لا
يكفي به حتى لو لم يحصل بذلك الحد لا يكفي به في جامع الفضولين
في الفصل التاسع لو كانت الشهادة على الحاضر يحتاج الشاهد الى
الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصم والمشهد به ولو على غائب
او ميت فسماه ونسبه الى ابيه فقط لا تقبل حتى ينسبه الى
حده ولو ذكر اسمه واسم ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محله
اخر بهذا الاسم وهذا الحرفه ليكن ولو كان مثله اخر لا يكفي حتى يذكر
سببا اخر يحصل التيقن به كذا فيه به بر من بق لارب القاضي
وفيه بر من ٢ لرئيس الدي لو كان المدعي عليه حاضرا فلا
حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه ٢
واسم ابيه قد ذكره اولي واما الغائب فلا بد من ذكر محله ٢
عند اي ضيفة رحمه الله تعالى وهو الاصح ثم قال اقول العرفي
التعريف لا تكثير الحروف فينبغي ان يكفي ذكر ما يحصل به التعريف
فلو كان معروفا لقبه وجده فينبغي ان يكفي ذكر لقبه وجده
ثم رزح للايضاح لو حصل التعريف باسمه واسم ابيه فلا حاجة

الي الجدة وان لم يحصل به بل يذكر ابيه وجده لا يكتفي به ولو كان باسمه
 وابيه وجده لا يحتاج الي اللقب ولوم يعرف الي يذكر اللقب
 بان شاركه في المص غيره في ذلك الاسم والنسب كما في احمد
 ابن محمد بن عمر فهذا لا يقع التصريح اه وفيه ايضا في الفصل ٧
 السادس في بيان الدعوي وشرايط صحتها طلب ارثه فادعي
 انه عم الميت يشترط لصحته ان يبين انه عمه لا بيه وامه او لايه
 اوله امه ويشترط قوله وهو وارثه لا وارث له غيرم ولا بد
 لشهوده ان ينسبوا الميت ووارثه حتى يلتقيا الي اب واحد
 ويقولوا هو وارثه لا وارث له غيره اه وهو صحيح في حادثة
 الفتوي والله تعالى اعلم **سبل** في رجل يعمل عند صباغ قبيض نبلا
 من مال كذا لاستاذة فأتا استاذة فادعي القايض انه رسول فهل
 القول قوله ام لا **اجاب** اذا اختلف البايع والقايض فقال العامل
 كنت رسول استاذي وليس علي الثمن وقال البايع بعث منك
 وثن المبيع فالقول قول الاجير العامل والبيضة على البايع والله
 تعالى اعلم **سبل** في رجل باع شجرة زيتون لاخر يثن معلوم وقبيض
 المشتري المبيع والبايع الثمن وتصرف مدة سنين والبايع قريب
 علم البيع وشاهد تصرف المشتري وهو ساكت ثم مات البايع
 وقريبه وله بنت تدعي الان ان الزيتون المبيع ملك ابيها هل
 تسمع دعواها ام لا تسمع **اجاب** لا تسمع دعواها ولكال مانص
 عليه في السؤال لان من تدعي التلقي عنه لو كان موجودا وادعي
 لا تسمع دعواها لما صرح به علماءنا في كتبهم متقنا وشروحا ان
 من باع عقارا او حيوانا او ثوبا وابنه او امراته حاضر يعلم
 البيع ثم ادعي الابن انه ملكه لا تسمع دعواها بخلاف الاجنبي
 ولو جاز الا اذا تصرف المشتري فيه قال صاحب المنظومية
 اتفق اسلم قدنا علي انه لا تسمع دعواها ويجعل سكوتة رضي

بالبيع

بالبيع فظها للتزوير والاطماع الفاسدة والتلبيس وجعل المضوي
 وترك المنازعة اقرارا بانه ملك البايع فاذا كان ابوها لا تسمع
 دعواها بفرض وجوده لما ذكر فهي اولى بان لا تسمع دعواها والله
 تعالى اعلم **سبل** في رجل له ابن في عايلته والابن يتعاطى صناعة الفلاحة
 وغرس الاشجار وابنه يساعده ثم مات الابن والان زوجته
 تدعي علي ابيه ان لزوجها نصيبا في ذلك وتريد ان تاخذ ما يخصها
 بالفريضة الشرعية هل لها ذلك ام لا وما الحكم الشرعي في ذلك
اجاب سبل شيخ الاسلام جلال الدين عن اب واخي يكتمان في
 صفقة واحدة ولم يكن لهما شئ ثم اجتمع معهما مال هل يكون
 للابن نصيب من ذلك ام يكون كله للاب فاجاب بان ذلك كله
 للاب اذا كان الابن في عيال الاب يكون فيما يصنع معينا للاب الا ان ي
 لو غرس شجرة تكون للاب لهذا المعنى وهكذا في القاضي الامام
 في الزوجين نعم اذا كان له كسب على حدة فانه يكون له ما اكتسب
 ويورث عنه او يثبت بالبيضة الشرعية ان اباه ملكه شيئا مما يدعيه
 عليا شرعا فاذا كان يكون تركته عنه ويجري علي الفريضة الشرعية
 كما هو بين لمن له مساس بالاحكام واطلاع على كتب الفقهاء الثقات
 الاعلام والله تعالى اعلم **سبل** في امرأة بيدها شجرة زيتون وتوت
 تلقت ذلك بالارث الشرعي عن مورثها والان ابن زوجها بن عمر
 ان اباه المتوفي دفع عن مورثها خمسة قروش في دية ويريد
 اخذ الزيتون والتين هل له ذلك شرعا ام ليس له ذلك شرعا
اجاب ليس له ذلك شرعا اذا عبرة بن عمه فقطعا والله تعالى اعلم
سبل في رجل بيده شجرة زيتون تلقاه بالارث الشرعي عن ابيه
 عن جدته وله بتصرف فيه مدة تزيد على سبعين سنة تصرف
 الملاك في املاكها من غير منازع له في ذلك والان ابن رجل يدعي
 فيه حصة معلومة لجدته مستندا علي حصة قديم بيده فهل تسمع

دعواه مع اطلاقه ومسا هدية المتصرف المذكور وعدم ما نع
 عنه من الدعوى ويعمل بالصك امر لا افتونا **اجاب** لا تسمع
 دعواه والى حال هذه لتي مولانا السلطان نصره الله تعالى عن
 سماع ما يمضي عليه خمس عشرة سنة من الدعوى ولا يعمل
 بالصك الذي بيده لما صرح علما ونا في كتبهم كانه مجرد كاذب وليس
 من حج الشرف الشريف الذي في البيعة والافرار والتكول كما
 نصت عليه العلماء الفحول والله تعالى اعلم **سئل** في التماري ادعي
 على ناظر وقف ارضا لها جارية في تيماراه فهل تسمع دعوى
 التيماري على ناظر الوقف **اجاب** دعوى التيماري على الناظر
 غير مسموعة لان التيماري لا ينتصب خصما لمدعيها سواء
 في ذلك الملك والوقف لعدم ملكه لها لان السلطان نصره الله
 تعالى انما جعل له نظير عطائه الحصنة التي كانت تحت بيت المال
 فلا ملك له في رقبته كما صرح به علما ونا في كتبهم والله تعالى اعلم
سئل في رجل تزوج بكرا تزوجا شرعيا ولها بنت خطفها فادركه
 اهل القرية وانتزعوها من يده ولان زوجها يقول لا اقبلها
 وانما لي الخيار في بنات القرية فهل بنت اطلبها احضرها الي هل
 له ذلك شرعا ام ليس له ذلك **اجاب** ليس له اجبارهم على احضار
 بكر من بنات القرية ومنكوحته باقية على عصمتها فان شافها
 معجل صداقها ودخل بها وان ساطلقها قبل الدخول بها ويلزمه
 نصف مهرها والله تعالى اعلم **سئل** في رجل استقرى من اخر بقرة
 لها عجل لم يكن مع امه وقت البيع والان يدعي انه استراه مع
 امه هل يحكم له بمجرد دعواه **اجاب** لا يحكم له بمجرد دعواه بل لا بد
 من بيعة يتكبر بها مدعاؤه والله تعالى اعلم **سئل** في نائب قاضي
 القدس الشريف في رجل ادعي على اخر انه تزوجه ابنته القاصرة
 من مدة ثلاث سنوات تقدمت وقامت بيعة في ذلك فانكر
 والدها

والدها انها كانت قاصرة وادعي بلوغها من اربع سنوات تقدمت
 وقامت بيعة على ذلك فاي البيعتين تقبل وادقلم بان الاب مجبر
 للصغيرة فاذا قامت البيعة على ذلك كانت البيعة بينتها وتقبل
 قولها تنمو بالجواب **اجاب** المصريح به في كتب علماءنا رحمهم الله
 تعالى ان المرأة اذا ادعت ان اباهان زوجها وهي بالغة ولم تر من وادعي
 الزوج ان اباهان زوجها في الصغير كان القول قولها لان المرأة وان اقاما
 البيعة فاقامت المرأة بيعة انها كانت ابنة عشر سنين وقت
 النكاح واقام الزوج بيعة انها كانت ابنة ثمان سنين كانت البيعة
 بينة المرأة فاذا ثبت بلوغها فلا يتقدم عليها عقدانها بغير رضاها
 اذ هي حالية حرة مخاطبة فلا يكون عليها ولاية لان الولاية على
 الصغيرة لتصور عقلها وقد كمل بالبلوغ وادعي علمها وسكوتهما
 وقالت رددت ولا بيعة لهما ولم يكن دخل بها فالقول قولها بيمينها
 على ما عليه الفتوى وانهما اقام البيعة قبلت بيعة وان اقاماها
 فيسنتها اولى لا ثباتها الزيادة اعني الرد والله تعالى اعلم بالصواب
سئل في رجل تكررت منه الدعوى على اخر لذي قضاة متعديدين
 وفي كل مرة بجلفه ولا بيعة له فيما يدعي ومقصده القهر لغيره
 واذا اوه بذلك هل له ان اراد محاصره مضرة يكون له ذلك
 ام لا **اجاب** لا شبهة انه اذا قصد ان يهلك يكون مرتكباً من اعظم
 شرعاً وقد صرح العلماء بان حكم التيمار انقطاع الخصومة الى حال موافقة
 الى غاية احضار البيعة عند العامة فالقاضي لا يمكن المدعي من
 الخصومة الا بحجة والله تعالى اعلم **سئل** في رجل تزوج ابنته البكر
 البالغة من اخر ومات الاب ولها اخوان يديون اخذ مهرها مدعي
 ان مهر اختم باق بذمة ابها وينعون ان مهرها ملك ابها
 فتوفي منه ديوته هل للمهر ثمان غلوة وليس له ان ياخذ وامن
 مهرها شيئا لان المهر ملكها وخالفها ولا تجبر على وفاء ما بذمة

والى حال هذه لتي مولانا السلطان نصره الله تعالى عن
 سماع ما يمضي عليه خمس عشرة سنة من الدعوى ولا يعمل
 بالصك الذي بيده لما صرح علما ونا في كتبهم كانه مجرد كاذب وليس
 من حج الشرف الشريف الذي في البيعة والافرار والتكول كما
 نصت عليه العلماء الفحول والله تعالى اعلم

وام اخذ مهرها
 اجاب ليس له امر
 تزوجها

ايها حيث لا وجه له شرعا والله تعالى اعلم **سئل** في الوكيل بقبض
 الذي اذا قبضه ومات ثم اراد من يسوع دعواه به الدعوي على
 ورثة بانه مات قبل البيات وهو دعي في تركته فهل اذا
 ادعي الورثة ان مورثهم ادعي قبل موته دفعه لمن له ولاية
 قبضه منه وهو الموكل واقاموا على ذلك بيته انه قال ذلك
 في حياته تقبل بيته ام لا **اجاب** نعم اذا ادعوا ان مورثهم
 ادعي قبل موته انه رده على من له ولاية قبضه منه واقاموا البيته
 انه قال ذلك في حياته تقبل بيته فمقتضى قاري الهداية
 اذا مات من عنده مال الوديعة او القرض او غير ذلك مما هو
 امانة فكانه القول قوله في رده الي مالكة او تلفه او جز منه
 فطوب وريته بذلك فادعوا ان مورثهم ادعي قبل موته انه
 رده على مالكة او انه تلف او جز منه واقاموا البيته انه قال
 ذلك في حياته تقبل بيته والله تعالى اعلم **سئل** في رجل تحت
 يده شياه وشجر زيتون يتصرف في ذلك مدة سنين من غير ان
 يزارعه منازع وله اخ اكبر منه ويريد ان يدعي عليه بان ذلك
 كان ملكا حيه المتوفي ويريد ان يقاسمه فيه لكون الثلاثة
 اسقا فما الحكم في ذلك شرعا **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك ان
 القول قوله واتضح الميدان ما تحت يده ملكه لان اقصى ما يستدل
 به على الملك وضع اليد من غير منازع فان اقام الاخ المدعي بيته
 ان ذلك ملك احبه مات وتتركه ميراثا يقسم على من ارضى الله
 تعالى والله تعالى اعلم **سئل** في رجل خي ما مشتركة بين امرئة
 لرجل ضيقا قراطان والباقي بين الثلاثة تسوية باع القراطين
 ما لهما لا احد الشراكا بمن معلق في غيبة الاخر في في احدتهما
 للمشتري حين علم البيع واراد الشفعة فقال له المشتري انا
 اشتريتها بكذا لمونية لكل واحد منا ثلث المشتري صدر منه

ذلك

ذلك مجزئة شهود ففرض عليه مقدار ما يخصه من الثمن فقال انك
 ذلك معك حتى اطلبه منك وللمقر له اشترى يتصرف في مقدار ما
 خصه والآن المشتري يقول اشترى لنفسه في الحكم الشرعي
 في ذلك شرعا **اجاب** حيث اقر وهو عاقل بالغ بانه اشترى القراطين
 القراطين بكذا بينه وبين شريكه تسوية فاقرايرم صحيح معتبر
 يعتد به شرعا ويكون المشتري بينهم حسبما اعترف ولا عبرة بعد
 ذلك بقوله اشترى لنفسه خاصة لانه سمي في نقض ما نثر
 من جهته وذلك مردود عليه شرعا والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب **سئل** في رجل قرضه السلطان نضم الملك الرحمن في كتابه
 مقاطعات المير في مدينة كذا ثم ان المقاطعات طعن بدفعون للكاتب
 المذكور مال المقاطعات ليدفعه الي من له حق القبض وهو وكيل
 السلطان نصره استغالي فهل اذا مات الوكيل او عن له الحال انه قد
 قبض بعض مال المقاطعات من الكاتب المذكور وصرفه في
 وجوهه واعطائه تمكات وولي وكيل آخر وطلب مال المقاطعات
 يطلب المال من الكاتب المذكور ومن الوكيل الذي قد قبضه ٧
 افيد والجواب **اجاب** احمد لله وحده حيث دفع الكاتب المال الي
 الوكيل وخرج من البيني وان دفع عنه الطلب وارفع عنه
 الشين اذ تعرض كونه متعديا في تناول المال من المقاطعات
 مخرج عن العهد بدفعه لمن له ولاية القبض بيقين والله
 سبحانه وتعالى هو الموفق والمعين **كتاب الاقرار سئل**
 في رجل انهم اربعة رجال بانهم سرقوا له ثوبا اثنى منهم
 اقر بالانها والاخرى سرقوه جميعا هل يكون ذلك اقرارا
 منها على انفسها وسها دة على من اشترى معها ام لا **اجاب** ام لا
 اقرارهما فصار على انفسهما لا على غيرهما فيلزمهما ما اقرار به
 ولا يكون ذلك شهادة على غيرهما لان شهادتهما غير مقبولة

شرعا اذا الشهاده متى جلبت مفعلا او دفعت مفعلا لا تكون
 معتبرة شرعا والله تعالى اعلم **سئل** في الرجل اذا قال جميع ما بيدي
 وينسب الي ما لاجي واملك لي فيه ولا حق لي عند اخي فما حكمه
 شرعا اذا ثبت **اجاب** في النقول رجل قال جميع ما بيدي او جميع
 ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فلان فلهذا اقرارا وفي منع الفغار
 نقلا عن الفصول العبادية اذا قل ذو اليد ليس لي هذا او ليس
 ملكي ولا حق لي فيه او ليس لي فيه حق وبدا اليه منازع يدعي ذلك
 حتى ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فلي رتبة الحكم يكون هذا
 اقرارا منه بالملك للمنازع وعلى رواية دعوي الاصل لا يكون اقرارا
 للمنازع لكن القايه يسأل اذا اليد اقول ملك المدعي فان اقراره عليه
 له وقد صرحوا ايضا بان لا حق لي من ضيق الابرا العام المبطل للدعوي
 الا في حاد ثابته والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اقر في صحته وسلامته
 ان جميع ما في بيوتته وجوانيته او مصائبه وما يعرف به وينسب
 اليه ملك لولديه فلان وفلان هل يكون ذلك اقرارا منه شرعا
ام لا اجاب نعم هو اقرار منه شرعا قال في الخلاصة رجل قال
 جميع ما في يدي او جميع ما يعرف بي وينسب الي فهو فلان فهذا
 اقرارا في التنازع خاتمة مثله وعبارتها سئل عن اقراره فقال
 جميع ما ينسب الي او يعرف بي فهو فلان فهذا اقرارا وفي منع
 الفغار شرح تنوير الابصار نقلا عن الخاتمة رجل قال جميع
 ما يعرف بي او ينسب الي فهو فلان قال ابو بكر الاسكافي هذا
 اقرارا شرعا ولو قال جميع ما في يدي فلان كان اقرارا انتهى والله
 سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في رجل اقر وهو صحيح عاقل بالغ غير
 مكره ان السجماية اقر في التي عنده زيد حق من حقوق عمر
 وليس لي فيها حق مطلقا وصدقه عمر والمقر له بما ذكره ثم ان
 عمر المقر له وكل خالد في خلاصهما من زيد فقبضهما منه ودفعا
 لعمر

على من
 يملك
 ما
 في
 بيوتته
 وجوانيته
 او مصائبه
 وما يعرف به
 وينسب اليه
 ملك لولديه
 فلان وفلان
 هل يكون ذلك
 اقرارا منه
 شرعا ام لا

لعمر ثم ان المقر جا بعد ذلك لخالد وطلب منه ان يدفع ما كان
 قبضه من زيد فاجابه بان ما قبضه منه دفعته لموكله عمر وان
 اثبت لي بمكتوب منه عندي وحاشاه ان يدفع لك فمكتوب يا هذا
 بعد قبضه مني فمات عمر ورجا المقر بعد ذلك مائة مائة
 بمكتوب خالد وكيل عمر وان المبلغ للمقر هل يعمل بالمكتوب ويقضي به
 وهل المقر طلب بالمبلغ على خالد وكيل المقر له **ام لا اجاب** لا يعمل بما بيده
 من المكتوب اذ هو خط وكاغد فلا يعتبر شرعا ولا يقضي به قطعا
 وليس للمقر طلب بالمبلغ على وكيل المقر له بلا وجه شرعي اذا اقراره
 صحيح ولا ربح حيث صدقه المقر له فهو عامل وامين للمقر له واما
 فهو فاجنب عنه بما صدر من الاقرار على سبيل الاختيار ولا عذر لمن
 اقر والله تعالى اعلم **سئل** في رجل ادعي دارا بيد غيره انها وقف
 من جهة جده وان واضع اليد يتصرف فيها بغير حق فانكر المدعي
 عليه ذلك ثم بعد ان كان اقر في مجلس الحكم انها وقف على المدعي
 فهل يعتبر اقراره فليس لاحد ان ينتزعها من المقر له بغير وجه شرعي
 ام لا واذا قلتم نعم هل اذا شهد اثنان حسيبة بان العيني المدعى وقف
 على رجل يسكنها او يقر كل يوم ما تيسر من كتاب الله تعالى تقبل
 شهادتهما من غير حضور مدع يبطل الاقرار السابق وهل قول
 الموثق ان الوقف يثبت بثبوتها دة الحسيبة دون مدع ومدع عليه
 جاز على اطلاقه **ام لا اجاب** نعم اقرار المقر معتبر فليس لاحد ان
 ينتزعها منه بغير وجه شرعي واذا حكم بذلك الاقرار ولا منازع
 بدون الدعوي فليس الجواب على الاطلاق بصحيح واما الصحيح
 ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون
 الدعوي وكل حق هو حق العباد فالشهادة عليه لا تقع بدون
 الدعوي كما في التنازع خاتمة والله تعالى اعلم **سئل** في رجل ادعي على
 اخرا انه سرق فزسه وشهد له بذلك شاهداان واقرارا شرعا
 فكذبهما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك انه يقضي

على من
 يملك
 ما
 في
 بيوتته
 وجوانيته
 او مصائبه
 وما يعرف به
 وينسب اليه
 ملك لولديه
 فلان وفلان
 هل يكون ذلك
 اقرارا منه
 شرعا ام لا

على المشهود عليه لا على المقر لأنه يدعواه على المشهود عليه ورد الأقرار
 يكون مكذبا للمقر فيبطل أقراره فتأمل وكتب على نسخة مع الفقار
 في آخر كتاب الجنائيات عند قوله ولو أقر رجل بأنه قتله وقامت
 البينة على آخر أنه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له إي ٢
 قتل المقر دون المشهود عليه لأن فيه تكذيبا لبعض موجب قوله
 على ٢ من أن تكذيب الشاهد في بعض ما يشهد به يبطل شهادته
 فقول الولي قتله فلان كما في تكذيب الشهود شهادته في بعض
 ما شهدوا به وهو أنفراد المشهود عليه بالقتل وذلك يبطل ٢
 الشهادة فيبقى أقرار المقر فيقتل بأقراره فافهم وبه يعلم الحكم في
 حادثة الفتوي وهي رجل ادعى إلى أخيه وأمه تعالى أعلم كتاب
الصلح سئل في رجل عقر بقره آخر وذبحها وجعل لحمها وليمة عرس
 فطالبه ربهما بضمانها فصاحه على بقره ودفعها له ولها عنده مدة
 أشهر والأذنير يد أخذها ودفع قيمة البقرة التي عصبها هله
 ذلك أمر لا **أجاب** ليس له ذلك وإحالة كذلك لأن الصلح بيع لوقوع
 المبادلة بالمالين في حق المتصالحين بتراض منهما وأمه سبحانه ٢
 وتعالى أعلم بالصواب **كتاب المضاربة سئل** في رجل دفع مالا معلوما
 لأخيه في مضاربة وأذن لهما بالشراء أن يتشروا عين نصيب
 كل واحد منهما ثم إن أحدا المتضاربين أذن للآخر في الشراء فاشترى
 أعيانا مختلفة ومريد أن يختص ببيع بعضها أعماله اشتراه له خاصة
 لنفسه ورب المال والمضارب الآخر يقول لا للمضاربة فما الحكم الشرعي
 في ذلك **أجاب** الحكم الشرعي في ذلك أن ثمانية لا تجلو من إضافة
 الشراء إلى مال المضاربة أو إلى ماله فإن أضاف الشراء إلى الكل إلى
 مال المضاربة فالقول قول رب المال وتكون الأعيان جميعا للمضاربة
 والربح على ما عين وإن أضاف الشراء إلى مال المضاربة في البعض وإلى
 ماله في البعض الآخر فما أضافه للمضاربة فهو لها وما أضافه إلى
 ماله فهو له وإن لم يصف الشراء إلى مال المضاربة ولا إلى ماله نفسه

بحكم النقد فإن فقد من ماله المضاربة فهو للمضاربة وإن من ماله فهو
 له كما في الفتاوى الظهيرية وكل ذلك مع عدم البينة فإن قامت
 بشي حكم به إذا البينة كما سها مبيته وأمه تعالى أعلم **كتاب**
الوديعة سئل في رجل أودع جردا عند ذي ثم طلبها المودع
 من المودع وهو بيلدة غير البيلدة التي بها الوديعة فلم يقدر على
 تسليمها له فبهم متقلب مكان المودع الذي هي فيه وانتهبها فهل
 على المودع ضمانها أم لا ضمان عليه **أجاب** لا ضمان عليه لعدم قدرته
 على التسليم والحال ما نظر عليه أعلاه إذا المودع أغا يضمن إذا منع
 الوديعة ظلما وحيث لم يقدر على التسليم فلا منع فلا يكون ظلما
 فلا يضمن وأمه سبحانه وتعالى أعلم **سئل** في رجل دفع إلى خاني
 حمل ثياب قاتلا أحفظه حتى أعود من سفره فدفعه الخاني
 في غيبة المالك بغير إذنه ليجعله في مصر ففرق في أثناء الطريق
 في واد فتلف فما الحكم الشرعي في ذلك **أجاب** لا شبهة إن الخاني
 مودع وقدم المالك بالحفظ إلى أن يعود ويدفعه إلى الخال
 بغير إذن من المالك يكون مخالفا فيصير غاصبا ويد الخال كذلك
 يدعدوان إذا ليد المترتبة على العادية عادية والحكم الشرعي
 في ذلك وجوب الضمان والمالك بالخيار يضمن إيهما شاء لو جرد
 التعدي بالتسليم والتسلم بغير إذن من المالك وأمه تعالى أعلم
سئل في ذي دفع لذي الخرد را م معلومة على سبيل الوديعة
 ثم مات المودع ولم يبين حال الوديعة بل مات مجهلا هل يضمن
 أم لا **أجاب** نعم يضمن لما صرح به العلماء من أن كل من كان المال أمانة
 في يده إذا مات مجهلا قبل البيان ولا تعرف بعينها فإنها تكون
 دينا عليه في تركته لأنه صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل وأمه
 تعالى أعلم **كتاب العامرية سئل** في رجل استعار فرسا ليركبها
 استعاره مقيدة بمكان وزمان أياما معدودات فيقال

فيها الى شهر وماتت الفرس عند المستعير في مدة الخلاف فما حكم الشرعي
في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك ما صرح به علماء ونا في كتبهم ٧
متوفيا وشروحا وشفا ويبان الغارية اذا كانت مقيدة بضمن المستعير
بالخلاف الى شهر والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الهبة سئل** في رجل
وهب لآخر جوحته وقبضها الموهوب له والان الواهب يريد الرجوع
جها او يعوضها فادعي الموهوب له انها احترقت هل القول قوله
وهل للواهب الرجوع بذلك ام لا **اجاب** نعم القول قوله بلايين
كما صرح به اصحاب المتن والشروح اذ المصريح به ان الموهوب
لو ادعى الهلاك يصدق في دعواه بلا حلف لانه منكر لوجوب
الرد عليه ولا رجوع للواهب في العين الموهوبة لتعذر الهلاك
وكا بالعوض لعدم شرطه فان اختلفا في الشرط فالقول قول الموهوب
لانه الاصل عدم الشرط والقول لمن تمسك بالاصل لان الظاهر
مشاهد له وان اقاما البينة فيبينة الشرط اولى ان كان لقائدة
عائدة الى الواهب كشرط العوض والافيينة الاطلاق اولى كشرط
ان لا يركب الموهوب له الدابة الموهوبة بل بسببها الى ان
يستولد ايجارية الموهوبة او يعتقها لان هذا الشرط باطل
والهبة جائز عمافي الحاوي الترهدي في كتاب الشهادة في
فصل التواتر **سئل** في امرأة وهبت لابنها حنطة ودراهم وغير
ذلك بشرط ان تمكث عنده بطمها ويكسوها الى ان تموت
فطردوها ولم يوف بالشرط فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم
الشرعي في ذلك ان هذا بمنزلة هبة بشرط العوض لا بهذا
الشرط فان الشرط فان الرضي والله تعالى اعلم **سئل** في
امرأة ساكنة في دار لها وابن اخيها باسبابها وامتنعتهما
مرضت فوهبت الدار بتمامها في مرض الموت وليس يوارث
لها فما الحكم في ذلك شرعا **اجاب** لا شبهة ان الهبة في مرض الموت

في مرض الموت
والهبة في مرض الموت
والهبة في مرض الموت
والهبة في مرض الموت

من قبيل

من قبيل الوصية ولكن بعد تمامها وحيث كان الموهوب مشفوا
بملك الواهب فلهبة غير تامة لما صرح به العلماء من ان استقال
الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذ القبض شرط في تمامها
والله تعالى اعلم **سئل** في مضارب ربح في مال المضاربة قد راى معلوما
والربح مشروطا منصفة بطلب رب المال من المضارب ان يهب له
نصيبه من الربح فوهبه منه فطلب ان الواهب يريد الرجوع فما
حكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك ان كانت الهبة
الصادرة فخر واجب وقبول فقط او الربح باقيا في يد المضارب وفي
غيره لا منته وملك المضارب في نصيبه باق وان كان المضارب
دفع المال حين الهبة فان كان باقيا في يد رب المال فللمضارب الرجوع
حيث حكم القاضي بذلك ولا مانع والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
زارته بنته فدفع لها محجلة على سبيل الهبة فتحت عندها ثم رأت
الابا الواهب وله عصبه يريد ان ياخذها مع نتاجها من ابنة المتوفى
هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة كذلك ويمنع من
ذلك شرعا ويدفع عنها قطعا والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب**
الاجارة سئل في رجل استأجر من اخر مزارع ليكون له خراج مقاسمتها
فهل يصح ذلك ام لا **اجاب** صرح علماء ونا بان الاجارة اذا وقعت على استئجار
الاعيان وفي باطلة كما اذا استأجر بقرم ليشرب لبنها فان الاجارة
غير منعقدة فاذا استأجر المزارع لاجل تناول خراج المقاسمة او
اخراج الوظيفة فالاجارة باطلة وترفع يد المستأجر عنها والله تعالى
اعلم **سئل** في تيماري وكل اخر في ان يجمع له محصول فريته من حنطة
وتشعر وقطن وغير ذلك ففعل وجمع القطن ووضع في بيته
فحصل قنينة في القرية فحرق بيته واحرق بعض القطن والآن
التيماري ينكر انه وكله في جمع القطن ويدعي انه اجرم ما يتحصل من
القطن بمقدار معلوم من القنطين ويريد الزامه بذلك هل له

ذاك شرعاً لم لا اجاب ليس له ذلك شرعاً سواء كان وكلاءه
 في جهة جمعة او متاجراً اذ الجارية متى وقعت على استهلاك
 الاعيان وهي باطلة وحيث كانت باطلة فما جمعه من المتحصل ليس
 امانة تحت يده مطلقاً والامانة لا تضمن بالهلاك فلا يصح
 بشاها احتراق من القطر بل ما احترق من مال التيماري وما بقي له والله
 تعالى اعلم **سئل** مؤيد نابلس في رجل كان يستاجر قري ميرية ليتناول
 ما يتحصل منها من القسم وغير ذلك من العوائد العرفية والان يمنع
 من استيجارها هل يجزى على ذلك شرعاً ام لا يجزى اجاب لا يجزى المتاجر
 على ذلك شرعاً باجماع العلماء قطعاً بل لو استاجرها اختياراً بقصد
 تناول ما يتحصل من خراج المقاسمة وغير ذلك من العوائد العرفية
 يقع العقد باطلاً لانها ح اجارة وقعت على استهلاك الاعيان
 قصداً وهي باطلة والله تعالى اعلم **سئل** منها ايضا في تغلق المادة
 بما صورته في رجل كان يستاجر قري ومزارع ميرية من الحكماء
 ليتناول ما يتحصل منها من الخارج من القسم وغير ذلك من العوائد
 العرفية والانا مننع من الاستيجار هل يجزى على ذلك ام لا اجاب
 لا يجزى عليك ان الاجارة الصحيحة التي هي عليك المنافع بالفوضى
 هو انها على خلاف القياس لكونها بيع المودوم وضاقة التملك
 الى ما سبق فجد لا يصح لكن جوزت الحاجة الناس فاذا تقرر هذا
 في الاجارة الصحيحة فكيف يقال بالجزء في الاجارة الباطلة هذا
 لا قابل به من علماء الذي وائمة المسلمين فلا يجزى المتاجر بالاجماع
 واذا استاجر اختياراً بقصد استهلاك الاعيان وقع العقد باطلاً
 والله تعالى اعلم **سئل** في قرية حصنة منها وقف اهلي محكوم به
 وباقيها بيد التيماري والموقوف عليهم يتناولون حصنة الوقف
 مدة تزيد على مائة سنة الا بنا بعد ذلك على حسب ما شرط الواقف
 وللوقف صورة موجودة في الدفاتر السلطانية اجر التيماري

جميع

جميع القرية ليتناول المتاجر ما يخرج منها من حنطة وشعير وقطن وغير
 ذلك فمنع المتاجر المستحقين فكل من اهل الاجارة الواقعة على استهلاك
 الوبي صححة ام باطلة **اجاب** ليس للمتاجر منع اهل المستحقين
 مما يخص الوقف من المتحصل المستحق لهم بشرط الوقف باجماع من
 علماء الدين وعقد الاجارة الصادرة من التيماري باطل لان الاجارة
 تلك المنافع فلا تكون على استهلاك الاعيان ومتى وقعت على
 استهلاكها وهي باطلة كما صرح به علماءنا رحمهم الله تعالى اجمعين
 ولان التفرق في الوقف الشايع انما هو لما ظم لا لغيره فاذا تقرر ذلك
 علم ان المتاجر لا يسوغ له التصرف في المتحصل من غلة القرية لعدم
 ملكه له بالعقد الصادر من التيماري والله تعالى اعلم **سئل** في القري
 الموقوفة اذا اجرها من له ولاية التكم عليها لاستهلاك ما يتحصل
 من غلاتها وعوائد العرفية باجر معلومة هل يقع الاجارة وبطلان
 المتاجر وحكم عليه بالاجرة ام لا وكذا المقاطعة على ما يتحصل من ثمر
 فواحي وجهان معلومة بمال معلوم هل تجوز ويقضي للمال شرعاً ام لا
اجاب اما الاجارة الشرعية فهي تملكك المنفعة بعوض فاذا وقعت
 على استهلاك الاعيان قصداً فهي باطلة كما هو مصرح به في كتب
 علماءنا فاذا علم ذلك علم ان اجارة القري الموقوفة لاستهلاك ما يتحصل
 من غلاتها وعوائد العرفية قصداً باطلة فلا تجب الاجرة كما صرح به
 في البحر نفعاً عن العلامة قاسم لان التذر الذي يندزم اكثر العوامر على
 ما هو مشاهد باطل لوجوه منها انه تذر لمخلوق والتذر للمخلوق لا يجوز
 لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها ان المندور له ميتة
 والميت لا يملك ومنها ان ظن ان الميت يتصرف في الامور دون
 الله تعالى واعتقاً ذلك كفر انما قال فاذا علمت ذلك فما يؤخذ
 من الدرر هم والشعير والزيت وغير ذلك فحرام باجماع المسلمين عالم
 يقصد بهن في الفقر الاحياء قولاً واحداً كلامه وللعلامة الغزي

في ذلك رسالة اتي فيها بالحب الجواب قال فيها ولا يجوز للمخادمة اخذ
 منه لانه لم يملكه الا ان يكون النادر عينة في نذر م وكان فقرا
 كلام الفري قاذ انقر بطلان النذر علم ان المقاطعة على ما يتصل
 من النذور من الفواحي باطل لا يحل الفضل بالمال المقاطع عليه
 وانها اذا وقعت في يد غير المخادمة وكان فقير فهي له لانها صدقة
 وهي وقعت في يده والله تعالى اعلم **سئل** في قرية ذات اشجار
 ومزارع موقوفة على جهة بر لها متول فطلب منه المستحقون
 ان يوجروا منه سنة لاخذ ما يتصل من ريعها ببلغ معلوم
 فامتنع من ذلك فهل اذا لم يبق متحصلا بذلك المبلغ يلزمه ان
 يدفع لجهة الوقف ما نقص وهل اذا ضمنه الموجه نقصان يبيع
 ضمان ذلك فيلزمه اذا لم يكن ريع الوقف موقفا
 بما عين من مال الاجارة ويستسمع به الدخوي منهم ويحكم عليه
 به ويكون من مال الوقف امر **اجاب** اما الاجارة لاستهلاكها
 العين فقير صحيحة كما هو مقرر في كتب المذهب فالامتناع فيه
 امتناع عن امر سايع شرعا ومن المقرر ايضا انه فيما يقبض من الريع
 امين ولا ضمان عليه فيما نقص عن المدفوع اجرة ولا يبيع ضمانه
 له شرعا اذ من صحة الكفالة كون المكفول به مضمونا وهذا ليس
 بمضمون وليس بعين مقدورة التسليم اذ هي قبل وجودها عدم
 فكيف تصح كفالتها او الحكم بها او عدها من مال الوقف هذا لا وجه
 له شرعا كما هو ظاهر لمن كان له فقه والله تعالى اعلم **سئل**
 في طواحين ماء معدودة لطحن الحنطة وناعورة ماء معدودة
 لخراج الماء لسقي الزراعة ومكانين يعرفان بالتزليتين يتزلمان زراع
 وخراجها موقوف وقرية خراجها مقاسمة والكل وقف ولذي دين
 على المتكلم عليها فاجره ثلثا في الطواحين وثلثا في التزليتين لياخذ
 ما يخصه من خراج الوظيفة وثلثا في الناعورة لخراج الماء وثلث

في ذلك رسالة اتي فيها بالحب الجواب قال فيها ولا يجوز للمخادمة اخذ
 منه لانه لم يملكه الا ان يكون النادر عينة في نذر م وكان فقرا
 كلام الفري قاذ انقر بطلان النذر علم ان المقاطعة على ما يتصل
 من النذور من الفواحي باطل لا يحل الفضل بالمال المقاطع عليه
 وانها اذا وقعت في يد غير المخادمة وكان فقير فهي له لانها صدقة
 وهي وقعت في يده والله تعالى اعلم **سئل** في قرية ذات اشجار
 ومزارع موقوفة على جهة بر لها متول فطلب منه المستحقون
 ان يوجروا منه سنة لاخذ ما يتصل من ريعها ببلغ معلوم
 فامتنع من ذلك فهل اذا لم يبق متحصلا بذلك المبلغ يلزمه ان
 يدفع لجهة الوقف ما نقص وهل اذا ضمنه الموجه نقصان يبيع
 ضمان ذلك فيلزمه اذا لم يكن ريع الوقف موقفا
 بما عين من مال الاجارة ويستسمع به الدخوي منهم ويحكم عليه
 به ويكون من مال الوقف امر **اجاب** اما الاجارة لاستهلاكها
 العين فقير صحيحة كما هو مقرر في كتب المذهب فالامتناع فيه
 امتناع عن امر سايع شرعا ومن المقرر ايضا انه فيما يقبض من الريع
 امين ولا ضمان عليه فيما نقص عن المدفوع اجرة ولا يبيع ضمانه
 له شرعا اذ من صحة الكفالة كون المكفول به مضمونا وهذا ليس
 بمضمون وليس بعين مقدورة التسليم اذ هي قبل وجودها عدم
 فكيف تصح كفالتها او الحكم بها او عدها من مال الوقف هذا لا وجه
 له شرعا كما هو ظاهر لمن كان له فقه والله تعالى اعلم **سئل**
 في طواحين ماء معدودة لطحن الحنطة وناعورة ماء معدودة
 لخراج الماء لسقي الزراعة ومكانين يعرفان بالتزليتين يتزلمان زراع
 وخراجها موقوف وقرية خراجها مقاسمة والكل وقف ولذي دين
 على المتكلم عليها فاجره ثلثا في الطواحين وثلثا في التزليتين لياخذ
 ما يخصه من خراج الوظيفة وثلثا في الناعورة لخراج الماء وثلث

في القرية لياخذ ما يخصه من خراج المقاسمة مدة معلومة متاجرة
 معلومة غالية اذمة الموجه والزائد على الذي دفعه على التقسيط في
 كل سنة فاستولي على الطواحين منقلب رفع يد المتاجر عنها راسا
 واحدا ووجد الناعورة خرابا لا ينتفع بها اصلا والقرية استولي
 على جميع خراجها المتكلم على ما عده الموجه ولم يبق له من الخراج
 التزليتين شيئا فما حكم الشرع في ذلك **اجاب** لا يخفى ان هذه
 الاجارة قد اشتملت على مبطل وهو وقوعها على استهلاك العين
 قصدا وهو ثبوت خراج مقاسمة ووظيفة وعلى سند وهو البيع
 الاصل وقد تقرر عند علمائنا ان الباطلة لا تقيد شيئا فلهذا رده او ضمانه
 وله الرجوع بالاجرة ٢ اختلف علماءنا على قول ابي حنيفة فقبل
 لا تنقذ وقيل لا يجب الاجر اصلا وقيل تنقذ فاسدا ويجب اجر المثل
 وهو الصحيح يعني اذا انتفع بالعين الموجهة او تمكن ومالا فلا وهذا
 حكم الاجارة الباطلة والفاسدة وقد صرح العلماء ايضا بان عصب
 العين الموجهة يسقط الاجرة والله تعالى اعلم **سئل** في ذي قاطع على
 ما يتصل من ترجمة اهل الذمة بمال معلوم دفعه فهل تصح هذه المقاطعة
 ام لا تصح **اجاب** ليست صحيحة شرعا بل هي باطلة باجماع العلماء قطعها
 فله الرجوع بما دفع باجماع المسلمين لكونه لم يلزمه شرعا بيقين والله
 تعالى اعلم **سئل** في رجل استاجر من وكيل اخر ارضا مدة معلومة
 باجر معلوم فزرعها المستاجر ثم مات الموكل قبل تمام ادراك النزع
 فباعها الورثة فاستاجرها رجل من المشتري مشغولة بزرع الاول
 فاصدق ذلك اضرار ويريده ان يملك زرعه بمن نجس رعا عليه
 فما الحكم الشرعي في ذلك كله **اجاب** اما الاجارة فقد انقضت
 بموت الموكل كما صرح به في الفتاوى والصغرى وغيرها واما اجارة
 المشتري لها وهي مشغولة بزرع الغير والنزع جف فلا يجوز شرعا
 وليس المستاجر من المشتري بملكه ما زرعه المستاجر الاول ٢

رغبنا وحجر عليه اذ اوه واضرارهم وقد صرح العلماء بان من اذني غيره
 يقول او يفعل وتويعر العين يعزى والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل**
 ولي التوفيق نسالة الهداية الى اقوم طريق **سئل** في منكم
 علي النصاري الوارد في من البلاد العاصية لبيت المقدس
 ومن عادة من هلك من هلكا عليهم ان يحملهم الى المدينة المذكورة
 فهل اذا انتهب قطاع الطريق شيئا من اموالهم يكون على المنكلم
 ضمان ذلك او رده بعينه ام لا **اجاب** لا يلزم رده ذلك ومن
 انتهب ماله مظلوم والمظلوم لا يحمل له ان يظلم غيره كما صرح به
 العلماء قاطبة والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر بغير
 فاستعمله ثم استحق هل يجب على المشتري اجرة ام لا **اجاب**
 لا يجب على المشتري اجرة لان استعماله بحكم الملك قاله في احادي
 الزاهدي بر من خرج سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه
 اجرة لانه سكنها بحكم الملك اه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اجار ضا
 فبنا المتاجر فيها بناياتهم فان المتاجر فما الحكم في ذلك شرعا
اجاب الحكم الشرعي في ذلك ان عقد الاجارة انفسح بموت المتاجر
 ولما لينا فيكلف وارثه بقلعه الا انه يفرم له المجر قيمة مقلعه **سئل**
 ويمتلكه وذلك ان تقوم الارض بدون البناء بها لصاحب الارض
 ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما وان كانت الارض لا تقضى بالقلع
 فان ساء صاحب الارض ان يضمن له القيمة كما تقدم ويمتلكه فله ذلك
 برضى صاحبه او بتراضيان فتكون الارض لهذا والبناء لهذا لان الحق
 لهما كذا في منع الفقار نقلا عن الاختيار والله تعالى اعلم **سئل**
 في رجل اجار بيتا لآخر وادن له ان يجر في ماله من التراب وان يستغفره
 بالاحساب وينفق من ماله في عمارة ما يحتاج اليه فهل يقول
 قول المتاجر بيمينه في ذلك حيث وافقه على ذلك اهل الخبرة ام لا
اجاب نعم القول قول من في ذلك والحالة كذلك كما افاده البيهقي والله
 تعالى

تعالى اعلم **سئل** في وكيل اجره او سنة كاملة باجرة معلومة عجلها
 له المتاجر ثم غفل الوكيل قبل تمام السنة والان الموكل يطلبها من المتاجر
 هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك لان قبض الاجر من حقوق الفقد
 فيملك الوكيل العاقبة فهي كالمثل بل هي من لان الاجارة بيع المنافع وقد
 نقل في البحر عن كافي الحاكم ان الوكيل بالاجارة قبض الاجرة والله تعالى اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر حصانا بدين معين لم يقر به على الاناث
 ثم ان البائع قال المشتري في البيع واخذه منه والان يطلب منه مالا
 معلوما في مقابلة نزوه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك
 بل ولا لمن انراه طلب ذلك اذ هو طلب اجرة وقد صرح الفقهاء في التوث
 والشرح بانه لا يبيع اخذ اجرة عيب التيس له فيه صلى الله عليه وسلم
 عنه في الحديث الشريف ان من السحت عيب التيس ومنه البغي وكسب
 الحجام ثم ولا نه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال فلا يجوز اخذ الاجرة عليه
 والله تعالى اعلم **سئل** في مزارع بيده ارض سلطانية اجرها لمزارع اخر
 بمال معلوم ياخذ له نفسه غير ما ياخذ الامام هل له ذلك ام لا **اجاب**
 ليس له ذلك لعدم ولايته في ذلك ومن رام الوقوف على ذلك فقلبه
 بالرسالة الرئيسية المسماة بالتحفة المرضية والله تعالى اعلم
سئل في رجل له حصنة في حمام عام اجرها لغيره شريك
 مدة تسع سنين في ثلاثين حقو كل سنة باربعين قمر شاق وقبض
 المجر جميع الاجرة عن التسع سنين وكتب بذلك حجة شرعية
 لذي حاكم حنبلي وحكم بصحة اجارة المشاع ثم مات المتاجر فهل
 تنتفع الاجارة بموته ام لا **اجاب** نعم تنتفع الاجارة بموته
 لانها لو بقيت نصير المنفعة للملكة لغير العاقبة مستحقة بالعقد
 لا تقالها الى الوارث وهو لا يجوز **سئل** منها ايضا في رجل
 له حصنة في عقار عام اجرة لغيره شريك مدة معلومة باجرة
 معلومة دون قيمة المثل لذي حنبلي ثم مات المتاجر فهل للموخر

طلب اجرة المثل من الورثة ام لا وهل تنفس الاجارة بموت المتاجر
 ام لا **اجاب** ليس له ذلك مطلقا سواء كانت الاجارة صحيحة او
 فاسدة بالشيوخ لرضي المالك باسقاط حقه حيث يسمى المثل وتنفس
 الاجارة بموت المتاجر العاقد لنفسه كما صرح به علما ونا في متونهم
 وشرحهم والله تعالى اعلم **سئل** في رجل قال لاضيه احرن معي واخذني
 حنك وانا ان وجك فخرت معه وخدمه سنين هل يجب علي الماخ لاضيه
 الام اجرة مثله لعله ام لا **اجاب** نعم يجب علي الماخ الام لاضيه
 لما مور اجرة مثله لعله لانه عمل طمعا ولم يرض بالمثل مجانا كما في
 عاقد رب سفينة علي ان يحمل له ارضا مقدارا معلوما وبنكا ذلك
 لكان معلوما باجرة معلومة فجعل له تحمل البني وغالب الارز ونقدرت
 عليه بقيمة الارز وسارت السفينة ولم يكن صاحب الارز ولا وكيله
 معها فانكسرت في اثنا الطريق فسلم بعض مما حمل ووصل ليد المتاجر
 وعرق بعض هل يستحق رب السفينة جميع الاجرة المجلة ام يستحق منها
 بقسطها ويرد ما زاد علي ذلك **اجاب** لرب السفينة الاجرة بقسطها
 ويرد علي المتاجر ما زاد علي ذلك مما تجمله كما صرح بذلك في الفتاوي
 وغيرها وظاهر سواء قلنا ان المعقود عليه قطع المسافة او النقل لان
 العمل صار مسلما للمتاجر بقدر ما وصل ليد فوجب عليه من الاجرة بقدر
 وبينه الزايد علي ذلك والله تعالى اعلم **سئل** في مستاجر خاب وترك
 اسبابه في البيت المتاجر ومضت مدة الاجارة فهل للقاضي ان يجيز
 للموجر في الفسخ وهل يتقيد بالقيمة بمدة وما الحكم الشرعي في الاسباب
 الخراب منعولة عن العلما ذوي الالباب **اجاب** صرح العلامة اني
 خيم في بحر في اول كتاب الدعوي نقلا عن القيمة بان المستاجر لو غاب
 بعد السنة ولم يسلم المفتاح الي الاجر فله ان يتخذ له مفتاحا اخر ولو
 اجرم من غيره بغير اذن الحاكم فمرجان ثم قال وقد صارت حادثة
 الفتوي فاقضيت بان له ان يفتح الدار ويكن فيها ولما المتاع فيجعله

في رجل عاقد
 في رجل عاقد
 في رجل عاقد

في فاجبة الي حضور صاحبه ولا يتوقف الفسخ علي اذن القاضي اخذ ما في
 القيمة انتهى كلامه وهذا صريح في واقعة الحال بان للموجر فتح البيت
 ووضع الاسباب في ناحية الي حضور صاحبه واما القيمة القيمة فلا تتحدد
 بمدة كما يستفاد من الاطلاقة والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اجرا ثوبا مملوكا
 لآخر عشر سنين باجرة معلومة ومضي من مدة الاجارة ثلاث سنوات
 واما زاد اخر في الاجرة علي المتاجر فهل تقبل هذه الزيادة ام لا
اجاب لا تقبل الزيادة منه علي المتاجر سواء مضي بعض المدة او لم
 يمض قال في مع الفغار وانه يد علي المتاجر فان في الملك لم تقبل مطلقا
 سما لورخصت اموال خبير بان الاجارة عليك المنافع بالفوض
 فملكها المتاجر ما دامت مدة الاجارة باقية والله تعالى اعلم **سئل**
 في تاجر وقف ارض من دور الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي
 اجرة المثل وانه للمتاجر ان يعمر ما يحتاجه من العمارة وما يصرفه يكون
 دينيا علي الوقف فمررنا ما انفق بوجه الناظر فزاد اجرتها في نفسها
 عن الاجرة المسماة فهل تكثر من المتاجر الزيادة ام يلزم منه السمي عند العقد
 فقط قال العلامة القري وهل له الرجوع في غلة الوقف ام فيما يتحصل
 من اجرة الدار فقط **اجاب** يلزم منه السمي عند العقد قال العلامة القري
 في منحه واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فله ان يتولي
 فسحقا وعليه الفتوي وما لم يفسخ كان علي المتاجر السمي كما في الصغير
 هكذا حرم مولانا في قوايده وله الرجوع بما صرف في العمارة علي الناظر
 حيث عمر يادته ورجع معظم منفعة الي الوقف كما صرح بذلك في البحر
 ثم يرجع الناظر في غلة الوقف واما كون ما يؤخذ من غلة جميع الوقف
 او من غلة الوقف والدار فقط فهي مسألة صرف احد الوقفين
 للاخر وذلك جائز اذا اتحد الوقف واجهة اما اذا اختلفت الواقف
 واتحدت اجهة او اختلفت اجهة واتحدت الواقف فينبغي شرط
 الواقف كما صرح بذلك في البحر نقلا عن فتاوي خوارزم لكن في البراز

في الرابع في المسجد وما يتصل به مسجد له او قاف مختلفه لا باس للمقيم
 ان يخلط غلتهها وان خرب حائوت منها لا باس بعمارته من غلته حائوت
 اخر اتخذ الواقف او الامم وفي الخبر نقلا ٢٠ عن مثله والله سبحانه
 وتعالى اعلم **سئل** في قاعة مشتركة بين شركاء ثلاثة بها انوال يحرق
 بها الكتان ويستهمل الشركاء فيها اجرا استاجر احدهم باقبيتها من
 الشريكين وصارت منفعة باجمعها مملوكة للمستاجر الجارة شرعية
 ثم ان المستاجر ام بعض الاجراء بالخروج منها فحلف بالطلاق فما خرج
 فالزمه الحاكم الشرعي بالخروج فخرج والان الحالف يزعم انه حصل له
 ضرر بحسب المستاجر هل الامر كما زعم فيلزم من المستاجر كذا الك عقوبة
 او غير امنه مال ام لا يلزمه **اجاب** ليس الامر كما زعم فلا يلزم من المستاجر
 عقوبة ولا عرامة مال ولا حال ما ذكرنا من اجماع علماء الدين وائمة الطائفتين
 لانه لم يأت بدعا ولم يرتكب امر محرما شرعا بل فعل امر جائزا
 حيث ثبت جواز ما في الكتاب والسنة وضرب منه المعقول كما صرح
 بذلك العلماء الفحول ولا ضرر يجب ان ضرر الحالف انما هو باطاعته هو في
 نفسه وعدم نظره في عاقبة امره فسأل الله اصلاح الاحوال والنجاة
 من سلوك طريق لا يرضي الله من المتقال امين **سئل** في جماعة
 استاجروا طاحونة ماء مشقة على اجار سنة كاملة باجرة معلومة
 ثم ان المستاجر في حضر والذي قاض في اثامدة الاجارة وادعوا ان
 الماء في سنة تار حجه كان قليلا وان الحجر انما سمي لم يدرك لقلته الماء الا عشر
 ايام وانما دار حجر دون دون وان عدم دوران الحجر انما سمي لانتيت به
 جميع الاجرة وانوا يشهدوا ان الاجار انما سمي لم تدرك الا عشر
 ايام وان نقصان الماء لا يثبت جميع الاجرة وان ثلثي الاجرة الحظ
 والمصلحة لجهة الطرفين فيموجب ما قامت به البينة منع الحاكم
 الموجه من التقرض للمستاجر في هل يجوز ذلك شرعا وما
 الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك ما صرح به

به الفقهاء رحمة الله تعالى عليهم اجمعين في متوفهم وشروجرهم وفتاوا
 من ان انقطاع ماء الرحي او نقصانه عيب تنفسخ به الاجارة وقيل
 تنفسخ فان زال مسقط خيار المستاجر في الاقلا ولا يلزمهم الاجرة في
 المدد الا ان يستوفوا المنفعة مع العيب فان استوفوها معه لزمهم
 الاجرة بتمامها وفي لسان الحاكم لان النقصنة نقلا عن المانع ولو انقطع
 ماء الرحي والمبيع مما ينفع به كغير الطحن فعليه من الاجرة حصته ولو
 نقص المانع الرحي فان كان غير فاحش فليس له الفسخ قال القدوري
 في شرحه اذا صار يطحن اقل من نصف طاحنه فهو فاحش ثم قال
 وكانت واقعة الفتوى في القاهرة وصورتها في رجل استاجر حماما
 يجري الماء اليها من عين ثم انقطع المانع الحمام لتفطل العين فاجاب
 جدي شيخ الاسلام رحمه الله بطول حياته اكره من انقطاع
 ماء الحمام عيب تنفسخ به الاجارة وقيل تنفسخ فان اجاره الموجه
 تنفسخ خيار المستاجر ولا يلزمه الاجرة في مدته الا ان استوفي
 المنفعة مع العيب اه ولا يخفى على من له فقه ما في شهادة الشهود وقوام
 ان في ثلثي الاجرة الخط والمصلحة لجهة الطرفين ومنع احكام الموجهين
 من التقرض للمستاجر في بشي زايد عن ثلثي الاجرة مع استيفائهم
 المنفعة بعد علمهم بالعيب الدال على الرضي من ٧٢٢ لما صرح
 العلماء كما رأيت والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في قبح رحي ماء خرب
 لا تعود منه منفعة على جهة الوقف اصلا استاجر رجلا ٧
 من المتولي صفقة واحدة مدة معلومة باجرة المثل ليعيده طاحونا
 كما كان في غابر الزمان وان يبين فيه ما يحتاج اليه الرحي ويكون
 البنا لهما ثم بينا فان دادا اجر المثل لهما هل اذا ابيان يستاجر
 بالزيادة ترقع يدما عنه ام لا **اجاب** حيث كانت الزيادة بسبب
 البنا لا الزيادة في نفس الموجه وكانت بحيث لو رفع البنا واعيد
 الى حالته الا صليبه لا يوجر بالترما استاجر لا يظلم ان رفع البنا

وان كان الماء

ويترك في ايديهما بذلك الاجر كما صرح بذلك علما ونا في كتبهم ومن صرح
 به العلامة بن نجيم في جزم نقلا عن المحيط وعبارته حانوت وقف وعبارته
 ملك لرجل ابي صاحب العماره ان يستاجر به باجر مثله ينتظر ان كانت العماره
 لو رفعت يستاجر باكثر مما استاجر صاحب العماره كلفه رفع العماره
 ويوجر من غيره لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان
 كان لا يستاجر باكثر مما يستاجر لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان
 فيه ضرورة اهـ ثم قال والظاهر انه لا تقبل الزيادة عليه دفعا للضرر
 عنه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة كانت بسبب البناء لان الزيادة في
 نفس الامر من راحة سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في رجل استاجر عمالا لبناء
 بيت وهم من اهل الخبرة بالصناعة فسوفه ودفع لهم اجرهم فانهدم فيه جانب
 هل عليهم اعادة ما انهدم ام للمستاجر استرداد شي مما دفعه من الاجر
 ام لا **اجاب** ليس عليهم اعادة ما انهدم ولا للمستاجر استرداد شي مما
 دفعه لهم قال في جامع الفصولين استاجر اجير البيتي له حائطان ويجفر
 يثر في ملك المستاجر ففعل اثارها رجب الاجر وليس على المجير اصلاحه
 والله تعالى اعلم **سئل** في امرأة استاجرت من امرأة اخرى حمامة لتحمل عليها
 شيئا عينته وبيعت مقدار من فحلها جنسا اخر غير المسمى انقل منه
 وزادته على حمل مثلها فانت بذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية
 تضمن المستاجرة قيمتها ام لا **اجاب** نعم تضمن المستاجرة قيمتها اذا
 ثبت ذلك بالبينة الشرعية لانها لا يجوز لها ان تستوفي اكثر
 من المنفعة المقدرة بالقيمة والله تعالى اعلم **سئل** في رجل استاجر
 ارضا تسقي بماء المطر فانقطع المطر فهل عليه الاجر ام لا **اجاب**
 لا اجر عليه لعدم التمكن وبه صرح في الحائية وعبارتها رجل استاجر
 ارضا تسقي بماء المطر فانقطع الماء ان كانت الارض تسقي بماء الارض وماء
 المطر لكن انقطع ماء المطر ايضا لا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها
 اهـ وفي تنوير الابصار متى منع الفقار المجر لا يلزم بالعقد فلا يلزم

بتسليمه

بتسليمه بل بتجديده او شرطه او الاستيفاء او تمكنه منه اي من الاستيفاء
 اهـ ويؤم من عبارته ما ذكرناه من عدم وجوب الاجر في واقعة الحال
 والله تعالى اعلم **سئل** في رجل استاجر طبيا خا ليطبخ له طعاما مختلفا
 للوليمة فطبخ النصف فهل يستحق جميع الاجر او بقدره **اجاب**
 نعم يستحق بقدره اهـ لانه فعل مقصود يستفاد به قال في المحتجب شرح
 القدوري في شرح قوله استاجر خبازا يخبز شق معناه لا يستحق جميع
 الاجر حتى لو خبز البعض يستحق بقدره من الاجر لانه فعل مقصود
 يستفاد به فاستحق الاجر بقدره انتهى وفي متن تنوير الابصار وخرجه
 منع الفقار والخبر في بيعة المستاجر بعد اخراجها عن العمل بالاجراج
 اطلقة فافاد انه يستحق باخراج البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر
 صار ميسرا الى صاحب الدقيق كذا في غاية البيان والنجوة والمحتجب
 اهـ وتما فيه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **كتاب الاكراه**
سئل في رجل له غراس ثين وريمون اكرهه اخر على بيعه بالقتل فباعه
 منه بالثمن النقص خوفا من ايقاع ذلك به منه لقدرته على ذلك
 هل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويكون
 البايع بعد زوال الاكراه بالخيار ان شاء امضي البيع وان شاء فسخه
 ام لا **اجاب** اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي فالبايع بعد زواله
 مخير ان شاء امضي العقد الصادر منه او فسخه لان شرط صحة
 البيع الرضا للنقص القراني الا ان تكون تجارة عن تراض متكم والاكراه
 بالقتل يعدم الرضا فيكون البايع مخيرا في الفسخ والامضاء والله تعالى اعلم
سئل في رجل استقرى من اخر شجرة يتون بمن معلوم وتصرف فيه
 سنين ثم مات البايع ثم ان استا ذا القرية احضر المشتري وامره ان يقر
 عن اهل القرية بغير يدون التصرف فيه هل لهم ذلك ام لا وهو باق
 على ملك مشتريه **اجاب** هو باق على مشتريه لعدم حرج وجه هذا اللفظ
 عن ملكه بل لو صدر بيع والحالة هذه ثم زال الاكراه فهو مخير ان شاء

والله تعالى اعلم بالصواب
 كتاب الاكراه
 سئل في رجل له غراس ثين وريمون اكرهه اخر على بيعه بالقتل فباعه منه بالثمن النقص خوفا من ايقاع ذلك به منه لقدرته على ذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويكون البايع بعد زوال الاكراه بالخيار ان شاء امضي البيع وان شاء فسخه ام لا اجاب اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي فالبايع بعد زواله مخير ان شاء امضي العقد الصادر منه او فسخه لان شرط صحة البيع الرضا للنقص القراني الا ان تكون تجارة عن تراض متكم والاكراه بالقتل يعدم الرضا فيكون البايع مخيرا في الفسخ والامضاء والله تعالى اعلم سئل في رجل استقرى من اخر شجرة يتون بمن معلوم وتصرف فيه سنين ثم مات البايع ثم ان استا ذا القرية احضر المشتري وامره ان يقر عن اهل القرية بغير يدون التصرف فيه هل لهم ذلك ام لا وهو باق على ملك مشتريه اجاب هو باق على مشتريه لعدم حرج وجه هذا اللفظ عن ملكه بل لو صدر بيع والحالة هذه ثم زال الاكراه فهو مخير ان شاء

امضي البيع وان شافى فصحته كان شرط صحة البيع التراضي والاكراه بعدم
 الرضى والله تعالى اعلم **سئل** في حاكم ولاية اكره ٢٢٤ اتباعه
 ان يكفله في مال معلوم فكفله هل تنفذ الكفالة والحالة ما ذكرناه
اجاب الكفالة عقد من العقود فيشترط لبقاؤه التراضي والاكراه
 بعدم الرضى ويفسد الاختيار فاذا وجد الاكراه ثم زال فهو بالجبار
 في الفسخ والامضاء فان شأوا مضوا على كفالتهم وان شأوا فسخوا والله
 تعالى اعلم **سئل** في حاكم ولاية عليه دين جماعة اكره رجلا من اتباعه
 اكرها ما لم يملك ان يكفله فيه فكفل فما الحكم في ذلك **سرا اجاب**
 لا شبهة ان الاكراه يعدم الرضى ويفسد الاختيار كما نص عليه العلماء
 الاضمار ومما هو مقرر وفيما لكتب مسطر ان الكفالة عقد من العقود
 فيشترط فيه التراضي للنفوذ فاذا انعدم الرضى ثم زال الاكراه والنقطة
 فكفيل بالجبار ان شافى فسخ عقد الكفالة وان شأوا مضوا والله
 سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في متسلم ناحية ام وقع عليه القبض حاكمه
 المستناب له هناك واتهمه بانه قبض ما وقع من اجر ابيه والرسوم
 السياسية كذا من المال فهدده بما ينزل الرضى شرعا حتى اقر بذلك
 المال الذي احكام وهو في حبسه بين اعوانه لاني نائب وكنت صك
 بذلك المال قبل لا ينفذ اقراره والصك باطل ام لا **اجاب** صرح علماءنا
 في المتن والشرح بما لفظه لو اكره يقتل او ضرب شديد يخاف منه
 التلف او حبس مديد حتى باع او اشترى او اقر وهو يقر زوال
 الاكراه بالجبار ان شأوا مضوا على اقراره وان شافى فسخ لان الاكراه
 بهذه الاشياء يعدم الرضى فيفسخ والله تعالى اعلم **سئل** في ملتزم
 اكره رجلا ان يستقرض كذا وكذا ويدفع له فليرى من يستقرض منه
 فقال له الملتزم من فلان صاحبي يعطيك فقبض من صاحبه ٢
 بالاكراه والتسليم برضى الذي من الصاحب هل يضمن المستقرض
 ما قبضه ودفعه الى الملتزم بالاكراه ام لا ام يبيع على الدائى

الصاحب

الصاحب ام يكون له الطلب على الملتزم اجاب ان كان فلان وكيله بالاستقرار
 فالتمثيل به غير صحيح ويصح له وان كان رسولا وانكر الامر دفع المقرض
 لا يلزم من الامر شيء وكذا الرسول لانه امين يقبل قوله في برائة نفسه
 لا في لزوم الدين ذمة الامر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب **كتاب الفصب سئل** في يد رجل عصب ثور اخر
 مدعي ان له ذمة دينه قرب الثور وتركه بلا علف وسقي حتى
 هزل والى التلف بحيث لا ترضى حياته فرده الى مالكه قدحجه
 ويريد المالك ان يضمن الفاصب نقصان قيمته هل له ذلك ام لا
اجاب نعم له ذلك والحالة كذلك ومعرفة النقصان بان ينظر
 بكم يشترى قبل الفصب وبعده فيضمن الفاصب فضل ما بينهما والله
 تعالى اعلم **سئل** في تاجر صعب جماعه من الفلاحين في طريق
 ليانوا معه الى مدينة فيشتروا منها قمصة كسوة عروس فتراد
 ضيوقا في انشاء الطريق ونزل بقومهم جماعة من الجند وياتوا يلتمسهم
 فادعوا واحدا منهم انه سرق قميصه فاخذ فرس رجل من الفلاحين
 مدعي انهم سرقوا فرسه ويريد الفلاح ان يلزم من اثناسهم بردد
 فرسه او ضمانها ان تعذر الرد بغير عمامته ان ذلك يلزمه لكونه
 رفيقه ويريد شك القاضى منه فهو السبب في ذلك بزعمة هل الامر
 كما زعم فيلزمه ذلك ام لا **اجاب** ليس الامر كما زعم والشرع الشريف
 بخلاف ما فهم ولا شبهة ان كلا من الجندي والفلاح قد سلك غير
 طريق الفلاح اما الفلاح فلا وجه لمطالبة التاجر شرعا برد فرسه
 او ضمان قيمتها والحالة هذه واما الجندي فيجب عليه رد فرس الفلاح
 اذ يفرض كونه هو السارق كفرسه ليس له ان ياخذ فرسه بدلا
 عنها بل له ان ياخذ عينها او قيمته هذا لو تحقق ذلك
 واما مجر دالوهم فلا ولا الجندي طلبها من تحقق انه سرقها والله
 تعالى اعلم **سئل** في اهل العطا من حضرة السلطان نصر الله تعالى

اذا اخذ عطايا لوجه له من حضرة ايدى الله تعالى في مقابلته خذ منه العروة
 عليه نقلب لنفسه بغير امر شريف سلطان ووجه مسوع شرعي
 فادعي المستحق على الاخذ بذلك فاعترف بالاخذ من الاكرام وادعي
 ان اخذه للمالك كان بامر استاذ الذي هو حاكم العرف هل يكون
 ذلك يخرج له من ضمان ما اخذه شرعا ام لا **اجاب** لا يكون ذلك
 والحال هذه وهو ما نص عليه في السؤال يخرج من ضمان اذ يدعي
 من غير شبهة يدعي عدوان اذ لا وجه لاخذه شرعا ولا مسوع له
 قطعا واخذ مال الغير بلا بيع موجب للضمان بالنص الصريح على
 اليد ما اخذت حتى ترد والله تعالى اعلم **سئل** في دار مودة
 للاستقلال عمرها رجل لما اكدها وسكنها مدة سنتين بغير اذن هل يضمن
 ما استوفى من منافعتها فتلزمه اجرتها للمدة التي سكنها ويجوز
 ما صرفه في عمرتها مما لم يرضه من اجرتها ام لا **اجاب** نعم حيث استوفى
 منافعتها بلا اذن ما اكدها فغلبه ضمانها فتلزمه اجرتها للمدة التي
 سكنها ولا يجب له ما صرفه في عمرتها مما يلزمه من اجرتها لكونه
 منتطوعا بذلك والحال كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل**
 في الدار المودة للاستقلال اذا سكنها الاجنبي مع علمه بكونها مودة
 للاستقلال واستوفى منافعتها هل تجب عليه اجرتها واذا عمرها
 الساكن لربها بلا اذن فله الرجوع عما انفق ام لا **اجاب**
 نعم تجب عليه اجرتها والحال ما ذكر اذ منافع المدة للاستقلال
 مضمونة الا اذا كانت السكنى بتاويل ملك كبيت سكنه احد الشريكين
 او بتاويل عقد سكنى المرتين بتاويل عقد الرهن كما صرح بذلك
 علما وانما حرم الله تعالى في متقنهم وشروطهم فاذا عمرها الساكن
 لربها بلا اذن لا رجوع له بما انفق ويكون منتطوعا في مجموعة
 مؤيد زاده وفي كتاب الحيطان من العدة كل من بني في دار غيره بامره
 يكون البنا للامر وان بني بدون امره يكون له وله ان يرفعه الا ان

بعض

يضرب البنا فحينئذ يمنع يعني اذا بني لنفسه بدون الامر اما اذا بني
 لرب الارض بدون الامر يكون البنا لرب الارض والباقي يكون منتطوعا
 في ذلك كما ذكر في الدي في مسايل الدعوى والبيانات والله تعالى
 اعلم **سئل** في رجل خطب بكر من خاله ودفع لها له حنطة على جهة
 النكاح ولم تقبل البكر الحنطة فهل الحنطة مضمونة على القابض
 بمثلها يوم قبضها ام لا **اجاب** نعم الحنطة مضمونة على القابض
 بمثلها لا بغيرتها اذ الحنطة مثلي والمثلي مضمون بمثله والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب **فصل في السعاة والاعونة** **سئل** في رجل
 بكرة اخر وكلمها اصابه شي من عمن انه هو الفاعل به ذلك فرفعه للحاكم
 وعرضه ما لا فهل يجوز له ذلك ام لا ويلزمه ما عرض به **اجاب** لا يجوز
 له ذلك شرعا ويجرم عليه قطعا وبمرد الظن من غير تحقق لا ترتب
 عليه عقوبة فلا يجوز رفعه للحاكم واذا هو حرام وهو ضمه انظر
 وبسعايته به لا ضرر يلزمه المتقرب من الاهانة والتحقير واذا
 عرض بسعايته الكاذبة مالا لا شك انه يلزمه ما عرض به كما صرح به
 علما ونا قاطبة والله تعالى اعلم **كتاب الشفعة** **سئل**
 من قرية في قرية بها بيوت املاك لاهلها يتصرفون فيها ابا
 عن جده ولا يدري الارض الحاملة للبيوت هل هي وقف كبقية
 ارض القرية او البنا حدث قبل الوقف او البنا سابق على الوقف
 وهي ملك لذوي الايدي كالحاملة له ولا كتاب وقف ولا امارات
 تدل على الوقف من طلب اجر من المتولين السابقين او معارضة
 بوجه من الوجوه فهل اذا بيع من البيوت بيوت بارضها يصح
 البيع في الارض وتنشئ الشفعة في المبيع او لا يصح البيع في الارض
 ولا تنشئ الشفعة فيه **اجاب** بعد احمد لله حيث لم يوجد
 كتاب للوقف ولا علم بسبق ولا تاخير ولا دلالة على كون الارض
 الحاملة للبيوت وقفا من جهة من حجج الشرح الشريف كسبينة

او اقرار وتكول وادعي ذوا الايدي ان الارض ملك لهم كالمنا لاسيما
 مع تصرفهم المدة الطويلة من غير معارضة فالقول لهم باليمين لان
 الظاهر من حال المسلم انه لا يتصرف الا فيما هو ملك له جملة الحال
 المسلم في الصلاح وهو المظنون به وعليه فيصح بيعها وتثبت
 فيها الشفعة والله تعالى اعلم **سئل** في الشريك في العقار اذا مات
 بعد طلب الشفعة قبل القضا له بها هل للجار الاخذ بها اذا وجد
 سببها وشرطها ام لا **اجاب** حيث لم يقض للشريك بالشفعة لم
 ينقطع حق الجار كما صرح بذلك العلامة الاحبار فله الاخذ بها عند
 وجود سببها وشرطها والله تعالى اعلم **سئل** في سفل رجل فوقه
 علو آخر ويقابل بيوت علوية ساحتها وطريقها مشتركة بين
 الكل وطريق السفلى من جهة اخرى باع ذوالعلو علوه لصاحب
 السفلى من جهة اخرى باع فطلب واحد من ذوي البيوت العلوية
 المقابلة للشفعة هل له ذلك ويكون مقدما على ذوي السفلى
 ام لا **اجاب** نعم هو مقدم على ذوي السفلى لكونه شريكا في حق
 المبيع وذو السفلى جارا كما صرح به في بيتين الكثر في شرح قوله
 وبناء وتخل بيعا والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى دارا بدار
 مع قبضة ذهب اشترى اليها وجعل قدرها وخاتم حجر مجهول القيمة
 واشترى ملك البايع الذهب وصاع الخاتم وتقدر ما ذكره هل
 اذا طلب الشفع بالشفعة يقضي له بها ام لا **اجاب** لا يقضي
 للشفيع بالشفعة والحالة هذه المانعة من ذلك نص على ذلك
 ملاحضه وفي شرح الدرر والفرج وصاحب جامع الفتاوى
 وغيرهما والله تعالى اعلم بالصواب والله المراجع والمآب **كتاب**
القسمه سئل في اخوين بينهما شجر من بيوت اقتسماه
 قسمه تراض وكل منهما تصرف في نصيبه مدة سنتين ثم مات
 الاخوان المقتسمان واعقب كل وارثه والآن وارث احد

الاخوين

الاخوين يدعي على احد ورثة الآخر انه حاله القسمه اخذ مقدارا من
 الشجر بطريق الغصب ويريد تقضى القسمه هل تقضى القسمه بمجرد
 دعواه ذلك ام لا تقضى **اجاب** لا تقضى القسمه بمجرد دعواه
 ذلك اذ الظاهر وقوعها على وجه المعاولة فلا تقضى القسمه الا
 اذا كان اقاما لبينة على ذلك وان لم تكن بينة وطلب استخلافه
 فله ذلك لرجاء النكول والله تعالى اعلم **سئل** في عقار مشترك عليه
 عرامة سلطانية يريد الشريك ان يكلفوا واحدا منهم بدفع جميعها
 هل يكلف بذلك ام تقسم على جميعهم بقدر ملكك حيث كانت
 العرامة لتخصيص الملك **اجاب** تقسم عليهم بقدر الملك قال
 في النوازل لا يثبت ان كانت العرامة لتخصيص اموهم قسم
 ذلك على قدر املاكهم وقد صرح بذلك في الاشياء والنظائر فلا
 يكلف احد الشريك بدفع الجميع والله تعالى اعلم **سئل** في جماعة لا يبرقون
 بدفع عوارض سلطانية ولا تكاليف عرفية ومهم احكام شريفة
 سلطانية بعد التقرض لهم في ذلك وقد تصرفوا لهم العرفا والحياة
 سابقا وارادوا تكليفهم بذلك فمنهم احكام الشرع بما في ايديهم من
 الاوامر السلطانية والعدم السابقة لهم في ذلك والآن يريدون
 التقرض لهم وتكليفهم بذلك هل لهم ذلك شرعا ام لا **اجاب** ليس
 لهم ذلك شرعا ويجوز عليهم احدث ذلك قطعاً اذا ذكر يجب
 اعدامه ويجوز تقريره فكيف يقدم على الاحداث عليهم لاسيما
 وقد منع السلطان نصره الله تعالى من معارضتهم وكذلك الحاكم
 الشرعي الذي ثاب عنه فتجب عليهم طاعة السلطان نصره الله تعالى
 والحاكم الشرعي وعدم المخالفة لهما وقد صرح العلامة بان طاعة السلطان
 لله تعالى فيما ليس بمعصية فمن فكيف فيها طاعة الله
 سبحانه وتعالى في الامور التي لا تقوم طريقا والله سبحانه وتعالى
 اعلم **سئل** في قاض شرعي حضر لديه جماعة وانهم اجابوا

الشريف انهم تشرفوا بدين الاسلام واتباع سيدي الانام عليه
 من الله تعالى افضل الصلاة واتم السلام وان مشايخ قريتهم يطلبون
 منهم تكاليف عرفية والحال انهم ليس لهم عادة بمثل ذلك فارسل
 الي اناييه بان يمنع عنهم من يتعرض لهم حيث لم يكن لهم عادة بذلك
 فامتنل امره ومنعه عنهم هل صا دقا المنع محلا ام لا **اجاب**
 لا شبهة انه صا دقا من الشرع محلا وانه متعين بالطاعة وكيف
 لا وهو في نفس الامر طاعة والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في دار
 مستقلة ليست قابلة لقسمه الاقران طلب اخذ الشراكا ٢٧ فقال
 غيره لا اكري ولا ابيع ولا انتفع فهل يجري فيها جبر القايض في حق
 الابي وما الحكم الشرعي اذا اختلف في ذلك من حيث الزمان
اجاب نعم يجري فيها جبر القايض اذا طلبها بعض الشركاء وابي
 غيره وفي التنازخانية دار بين اثنين لا يمكن قسمتها لتنازخا
 فقال احدهما لا اكري ولا انتفع وقال الاخر انا اريد ان
 انتفع فان القايض يامره بالمهاياة ثم يقال للذي لا يريد الانتفاع
 بما في يده ان يبيعه فان انتفع وان سئكت فاعلق الباب اه ولو
 اختلفا في التهاى من حيث الزمان والمكان والمحل يحتملها يامرها
 القايض بان ينتفع لانه في المكان اعدله في الزمان اكمل فان
 اختار في الزمان ٢٨ في البداية نفيا للتممة انتهى
 كذا في المحتبي وان شاء القايض بدأ بها ارا د والله تعالى
 اعلم بالصواب **كتاب المزارعة سئل** في رجل زرع حنطة
 ملوكة له في ارض مكرورة واستوت الحنطة ويريد اخراجه
 يستولي عليها مدعيان ان الكراب كراب يقوم هل له ذلك ام لا ٢٩
اجاب ليس له ذلك والخارج لرب البذر لانه ٣٠
 ملكه والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في رجل استأجر حرا
 ببيع الحمار ووضعه في زرع اياها واستمتع من العمل
 والان

والان خرج الحمار ويريد بيعه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له
 بشي من الحمار والحال هذه وانما له اجرة عمله ولا هو والله تعالى اعلم
سئل في ثلاثة اشترى كوا في المزارعة ستوا يبيعون في ارض بيت المال واذن
 كل للاخر بالبذر من عنده ليكن مشتركا والان احد الثلاثة يريد ان يستغل
 بالزرع لخصته هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والخارج بينهم والحال
 ما نص عليه اعلاه لان كل واحد منهم مقر في مستقر في حنطة بالحنطة
 والشعير بالشعير ليس بشرط لصحة المزارعة عندنا كما صرح به في الفيض
 للكرمي والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب المساقاة سئل** في امر من يضا بين
 رجلين دفعها لثالث يزرعها الشجار وتكون الاشجار نصفها للفارس
 والنصف الاخر بينهما ففرس وانما الشجر ثم مان الرجلان واخلف كلا طرفيه
 والان وارث احدهما رجلين يريد الاستقلال بجميع النصف المذكور بالاستيلاء
 هل له ذلك ام لا **اجاب** حيث صح العقد المذكور بالاستيلاء يكون
 على شرط فليس لوارث احدهما الاستقلال بجميع النصف الشجر بل هو
 مشترك لكل وارثا ما كان يتحقق مورثه والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب**
الشرب سئل في رجل يخرج ماء من بئر بالآلة ودوا به وجميعه في بركة
 هل لغیره فلاحرازه ان ينتفع به بلا اذنه ام لا **اجاب** ليس لغیره بعد احرازه
 ان ينتفع به الا باذنه لانه ملكه بالاحراز وخرج من ان يكون مباحا
 ٣٢ اذا احراز ولا يكون لاحد ان ينتفع به الا باذنه هذا وقد قال
 شيخنا الشيخ الحر الدي خالا لوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البرازية
 قوله قال الامام رحمه الله تعالى بللغسمة ينقطع حق الشرب لاحق
 الشفة وانما ينقطع حق الشفة بالاحراز في الاواني الى اخره اقول
 وهذا صريح في ان المال الخارج بالدواب والدواب من الابال احدهما الشرب
 منه وسقي دابته واما المنع من الدخول فشيء اخر وليس له رفع الماء منه
 بالقرب وفي الظهيرة والادكان لرجل نهرا ونهرا وقناة فليس له ان
 يمنع من السيل من ان يبتقي منها فيسرب ويسقي دابته بغيره وشاته

فان ذلك من الشفة والشفة عند الشرب لبني ادم والمياه لان
الحاجة الى الماء تجد كل وقت والانسان لا يمكنه استصحاب الماء في
كل وقت وهذا في الخافية ان قد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر
ان يبقوا وابهر منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب
ولا يعني ليس لاهل النهر ان ينفقوه وان كان ينقطع الماء بسقيهم
بان كان الابل كثير كان لهم حق المنع وكذا العين والكوي الذي دخل
الما فقير احراز واحتيال فهو بمنزلة النهر الخاص اه فقول به غير
احراز يفهم منه انه اذا كان بالاحتيال لصاحبه منع سقي الدواب
منه فينتقد به كلام البرازي وغيره وفي كلام الشارح الزكي اعاء
اليه فانه قال في شرح قوله الكثير وفي النهار الملوكة والابار والابار
والحياء ثم توضع للاحراز والمباح لا يملك الا بالاحراز فصار كالصيد
كالصيد اذا تلبس في ارض انسان اه ففهم منه بالاحتيال ووضع
ما ذكر للاخر عليك ويمنع من محوما ذكر قائل هذا والذي يقطع
به انه يملك بذلك ويجوز له منع غيره منه اذ هو او لا يحز في
الكثيران المشدودة ٢ المتين العظيم ثم ينصب منها في الحوض
المودج جمع الماء الذي هو في نهاية الحوض وهو المحرز في الكثيران
وقد رايت في شرح المذاهب الخطيب السريفي الشافعي رحمه الله تعالى
قال في الصلاح في فتاوى الدولاب الذي يديره الماء اذا دخل الماء
في كثير انه ملكه صاحب الدولاب الذي يديره الماء كما لو استغاه ٢
بنفسه اه فاذا كان هذا في الدولاب الذي يديره الماء فكيف في
الدولاب الذي يديره البعير او البغل وخوه وقواعدا لا تأتي
ذلك لانهم صرحوا قاطبة بانه يملك بالاحراز في الكثيران ولا
فرق بين المذهبين في هذه المسئلة واما ما يستقط من السماء الى
الحوض بغير احراز في الكثيران فهو محل كلامهم تامل واقول ٢
يجب ان يملك الماء المحرز في الصهاريج الموضوعه في البيوت

كالصيد

ان هذا هو الذي
لا يملكه الا بالاحراز
والحياء ثم توضع
للاحراز والمباح
لا يملك الا بالاحراز
فصار كالصيد
كالصيد اذا تلبس
في ارض انسان
اه ففهم منه
بالاحتيال ووضع
ما ذكر للاخر
عليك ويمنع من
محوما ذكر قائل
هذا والذي يقطع
به انه يملك
بذلك ويجوز له
منع غيره منه
اذ هو او لا يحز
في الكثيران
المشدودة ٢
المتين العظيم
ثم ينصب منها
في الحوض
المودج جمع
الماء الذي هو
في نهاية الحوض
وهو المحرز في
الكثيران وقد
رايت في شرح
المذاهب الخطيب
السريفي الشافعي
رحمه الله تعالى
قال في الصلاح
في فتاوى الدولاب
الذي يديره الماء
اذا دخل الماء
في كثير انه ملكه
صاحب الدولاب
الذي يديره الماء
كما لو استغاه ٢
بنفسه اه فاذا
كان هذا في الدولاب
الذي يديره الماء
فكيف في الدولاب
الذي يديره البعير
او البغل وخوه
وقواعدا لا تأتي
ذلك لانهم صرحوا
قاطبة بانه يملك
بالاحراز في الكثيران
ولا فرق بين المذهبين
في هذه المسئلة
واما ما يستقط من
السماء الى الحوض
بغير احراز في الكثيران
فهو محل كلامهم
تامل واقول ٢
يجب ان يملك الماء
المحرز في الصهاريج
الموضوعه في البيوت

كالصيد اذا دخل الدار فاعلق عليه الباب ولم ابره ٢ غير ان قروعا
كثيرة ذكرت تدل على ذلك وايضا فليعلم في هذه المسئلة ان النهار الملوكة
والابار والحياء بانها لم توضع للاحراز بل عليه بل هو كالصريح
فيه وما يدل عليه ما ذكر في التتار خافية في الشرب قال وذكر في
فتاوى اهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح واجتمع فيه ماء
المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء وتنازع فيه بنظر ان كان صاحب
الطشت وضعه لذلك فهو له وان لم يضعه لذلك فهو للرافع اه
ورايت في شرح ابي شجاع الخطيب السريفي من متاخرى السلفية ٢
ما صورته ان ذكر المياه المباحة التي هي باقية على الشركة وما اخذ
من هذا الماء المباح في اناء او بركة او حفرة او نحو ذلك ملك على الصحيح
كالاحتطاب والمحتشاش وحكي في المندرج فيه الاجماع هذا وقد فسر
في القاموس الصحيح بالحوض الذي يجتمع فيه الماء وقد نصوا بان
لا يملك ما الحوض وهو مطلق فقتضاه انما الصريح الذي تقدم
ذكره لا يملك فيعكر على ما ذكر لكن يجب تقييد الحوض بغير ما بني بعد
حفر وتطيينه واعداه الاحراز الماء كما هو في بلادنا لصلاحية ٢
لاحراز قصار بذلك كالحباب والاولاي وانظر الى سياق بن المندرج الاجما
فيه بعد ان ذكر الاناء والبركة والحفرة ونحو ذلك فلا يوجب ذلك
البئر لانها عند الاطلاق للمعينة التي يتخلف ماؤها ولا ذكر الحوض
لان المراد به ما لا يصح لاحراز لما اتضح من الفرق بينه وبين الطشت
الموضوع لذلك فتنبه لذلك وافهم هذا التمرير فاعلم فاني ما وجد
من حرر هذه المسئلة والله تعالى الموفق حرم الفقير خير الدين
احتفي اه هذا ما رايت بخط شيخنا خال الوالد رحمه الله تعالى علي
هامش نسخة النزاريه تفهده الله تعالى برحمته الواسعة ومهد
في جنات النعيم مضاجعه وامطر عليه عزائير سحائب رضوانه الهامه
على هذا التمرير النفيس فلقدا قاد واجاد بلغه الله تعالى في اخرته

ع

غاية المراد وحسن اواياه وسائر المسلمين في زمة سيد العباد امين
 اللهم امين يا رب العالمين والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب**
الصدقة والذبايح **سئل** في امرأة ذات غلاطان لا يعلم له مال
 فتلقته في كواره واخذته فنتج عندها ولان يحزن وجهها وضع يده
 عليه فقد نأهل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة كذلك
 وهو لاخذة لانه في معنى الصيد كما صرح به في الحاوي الفراهدي
 والله تعالى اعلم **سئل** في اثمار الوحشي هل يحل اكله ام لا **اجاب**
 نعم يحل اكله كما في الدرر والفرو في التتار خائفة نقلا عن السراجية
 الحار الاهلي لا يحل وان صار وحشيا والوحشي يحل وان صار اهليا
 ووضع عليه الكف وفي الكافي وكان بشر امسي وما لك يبيحان اثمار
 الاهلي واعتبراه بالثمار الوحشي انتهى وفي الجوهرية ويجوز كل الظبا وينظر
 الوحش وحش الوحشي والايمل وهو الوعل اه وفي جامع الفتاوى
 للكرخي حمار الوحش يوكل بخلاف حمار الاهلي اه وفي حياة الحيوان
 للدميري السافير الحكم في اثمار الوحش الحل بالاجماع اه والله تعالى اعلم
كتاب الخطر والاباحه **سئل** في الكافر من اهل الذمة اذا طلب
 من مسلم ان يعلم القرآن هل يعلمه ام لا **اجاب** في الخائفة في فصل في
 التسليم من كتاب اهل الهيئة والاستحسان لو ان كافر من اهل الذمة
 او اهل اكرن جاء الي مسلم وطلب منه ان يعلم القرآن قالوا لا بأس
 ان يعلم القرآن والفقهاء في الدين لانه عسسي ان يهتدي الى الاسلام
 ويسلم الا اذا كافر لا يحسن المصنف اه والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب الرهن **سئل** في من تهن اجر عقار امرهونا باذن مالكته
 هل الاجرة لها ام لا **اجاب** حيث اجر باذنها فالاجرة لها والله تعالى
 اعلم **سئل** عن مثله ايضا بصورة في المهرين اذا اجر الدار المهرونة
 باذن الراهن هل تكون الاجرة له ام لا **اجاب** حيث اجر باذن
 المرهن يقع العقد عن المالك وتكون الاجرة له والله تعالى اعلم

سئل

سئل في امرأة لها عند زوجها مقدار معلوم من المهر رهن عندها
 شجر زيتون ثم ادبرته من ذلك ليطلقها فطلقها ومات الزوج
 والزوجة فهل بالبراة انتهى حكم الرهن وتكون الشجر لورثة الزوج
 وليس لوارث الزوجة عليه سبيل لانتهاء حكم الرهن ام لا **اجاب**
 ليس لوارث الزوجة عليه سبيل لانتهاء حكم الرهن ٢ عن الزوج
 فهو لوارثه والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في تكرار بيع علي عمره وقال
 بكر في دعواه انه فيما مضى من الرمان ورهن عنده كذا وكذا على مبلغ
 معين تارة الان يطالب بها له باحضار الرهن ليس له المبلغ المعين فاجابه
 عمره بان بكر المدعي المذكور باعه ذلك ببيعاً طحياً بائناً بالمبلغ المعين
 وانكره من ان ذلك رهن عنده فهل القول قول مدعي الرهن ام قول ٢
 مدعي البيع البات والبيينة على من منهما **اجاب** القول قول مدعي الرهن
 بهيئته وعلى مدعي البيع البيينة كما صرح به في الخائفة والله تعالى اعلم
سئل في رجل رهن شجر زيتون عند امرأة على مبلغ معلوم
 وابعها ثم تته ومان فهل اذا اكلت ثم تته بعد موته تضمن وهل اذا اكلت
 نعم يكون القول قولها في مقدار ما اكلت بيمينها وهل لها طلب دينها
 من تركته ام لا **اجاب** ما اكلته باباحة الراهن قبل موته فلا ضمان
 عليها فيه واما ما اكلته بعد موته بلا اباحة فعليها ضمانه ومثله زيتونا
 والقول قولها بيمينها في مقدار ما اكلت ولها حبس الى ان تستوفي
 دينها والله تعالى اعلم **سئل** في الراهن لومات وعليه ديون قبل قبض
 المرتهن هل يكون المرتهن احق به من سائر الغرما ام يكون اسوة
 الغرما **اجاب** هو اسوة الغرما وقد صرح الشافعيان اجد السعادي
 اذا مات او جن او اعنى او حج عليه بسفه لم يبطل الرهن في الاصل لانه
 مصير الى اللزوم فلا ينشأ من موته كالبيع في زمن اختيار ومقابلته
 انه يبطل ووجه انه جائز كالوكالة فاذا كان هناك دين لم يقدم
 به المرتهن وان اقتبضه الوارث لتعلق حق الغرما بجميع التركة

في رجل رهن شجر زيتون عند امرأة على مبلغ معلوم وابعها ثم تته ومان فهل اذا اكلت ثم تته بعد موته تضمن وهل اذا اكلت نعم يكون القول قولها في مقدار ما اكلت بيمينها وهل لها طلب دينها من تركته ام لا

الشافعية

فمنهم من قال ان الله تعالى لا يفتن قوما حتى يعجزوا عن الدين
والله تعالى لا يفتن قوما حتى يعجزوا عن الدين
والله تعالى لا يفتن قوما حتى يعجزوا عن الدين

تكون مثبتة لموجب القتل ام لا اجاب لا تثبت موجب القتل شرعا
ولا يقتضيه قطعا وعليهم رد ما انتهوا به فيه ان كان موجبا
وان كان هالكا ومستهلكا فعليه ضمان المثلتي مثله قيمته والقيمتي
قيمته اذ يدوم والحال ما ذكر عادية النبي وهو النص الوارد على
اليدين اخذت حتى ترد والله تعالى اعلم **كتاب الديارات**
سئل في رجل عاقل بالغ لمعدة سنين يتغل ما الصبابة بالاجرة وبها
يتر مع خزن الماء ين يد على قامة الانسان يسير جدا انزله بنفسه
من غير امر احد له بذلك لاخراج ماء منها فأت غما من هواها فهل
يلزم مستاجر الصبابة او ملاكها او احد من عمالها عقوبة او دية
لاولياؤه ام لا اجاب لا يلزم مستاجر الصبابة ولا ملاكها ولا احدا
من عمالها عقوبة ولا دية لانه هو الجاني على نفسه وفعل الانسان
في نفسه هدر ولم يوجد من غيره جناية عليه فوجب ضمان ذلك
فما هو ظاهر عند من له مسائل بالفقه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل
عاقل بالغ امر اخر ان ينزل بئر له ليضع تبنيا بين حائط البئر والحفرة
وقاية من النداء فتركه فأت غما من هواها بئر هل تجب الدية ام لا
تجب اجاب لا تجب الدية والحال هذه قل في مخ الغفار شرح تنوير
الابصار ولو قال اقتلني فقتله فلا قصاص وتجب الدية وقيل
لا تجب وقال ركن الاسلام ابو الفضل الكرماي لا تجب الدية
في اصح الروايتين عن ابي حنيفة ام فيه يعلم اجواب في واقعة
الحال وكتب عليهما من نسخة من شرح التنوير قوله لا تجب
في اصح الروايتين الى اخره يعلم منه جواب حادثة الفتوى
رجل عاقل امر اخر ان ينزل بئر ليضع تبنيا بين حائط البئر
والحفرة وقاية لها من النداء فتركه وما من هواها بئر
وهو عديم وجوب الدية بالاولي لانه لم يقتله وانما مات
غما من هواها والله تعالى اعلم ام **سئل** في رجل عاقل
بالغ

بالغ امر جراحا بقطع سلعة ففعل اجراح ذلك ضري الى النفس
هل يسمى اجراح ام لا اجاب لا يسمى لما صرح به علماءنا من انه اذا
امر غيره بقطع يده ففعل المأمور كاشي عليه وفي التتار خانية
في الفصل السابع والعشرين في مسائل النزاع والفساد والحكام واذا
قال لغيره اقطع يدي فقطع وكرى الى النفس وما من فلا ضمان
على القاطع ام وفي جواهر الفتاوي في الفصل الثالث من كتاب
اكتنايات المأمور بان لا يفرط في انسان من جهة صاحب الطرف غير
ضامن بخلاف ما اذا قال اقتلني فقتله تجب الدية للممولى لورثة
ام وبه يعلم الحال في واقعة السؤال والله تعالى اعلم **سئل** في امرأة
قلت في بيتها كابية ولها جارية حامل وضعت ولما السبعة أشهر
وما ن بعد ايام والان تزعم انه مات بسبب الرأجة وانه تلز مها
الدية هل الامر لها من تحت ولا يلزمها ذلك لك شرعا ام لا اجاب
ليس الامر لها من تحت ولا يلزمها دية له شرعا لانه لا يعلم حقيقة ان
الوضع والموت بسبب ذلك على ان العلماء رضي الله عنهم صرحوا
بان للمالك التصرف في ملكه وان حصل ضرر لجار في ظاهر الرواية
ورجح بعض اهل التحقيق والضمان انما يكون عند التعدي
ولا تعدي لتصرفها في ملكها والله تعالى اعلم **سئل** في رجل ادعى
على قروي له حاكم شرعي بانه قطع عليه الطريق واخذ اسبانه
فطلب منه بيعة فلم عن ذلك فالتمس المدعي يمينه فخلف وخلى
الحاكم الشرعي سبيله فتمسك المدعي عليه المتكلم على قرينه وحبسه
ثم اطلقه وحبس في عمره على امر جعله على المدعي عليه فأت
يقضاء الله تعالى وقدره والان اولياؤه يطالبون المدعي بديته
بناء على انه هو السبب في ذلك فهل لهم طلب بديته او غيرها ام لا
اجاب لا طلب لهم على المدعي بديته ولا اقود ولا غير ذلك اذ لم
يفعل ما يوجب ذلك شرعا ولا يترتب عليه موجب قطع

بل لو ما المدعى عليه نفسه في السجن بقضاء الله وقدره لا يلزمه ذلك وان فرض انه حبس بشكواه حيث **هنا** بقدر الله تعالى وقضائه هذا وقد سئل الشهاب الرملي الشافعي رحمه الله تعالى عن شخص ادعى على اخيه ان لو اتي فسجنه من غير ضرب ولا ألم فاق في السجن فهل يضمن المدعى فاحاب غير مضمون على المدعى بقضائه ولا ذنب ولا كفارة عليه ولا ياتر ان كان محققا في ذلك وان كان مطلقا في ذلك اتم اه وقولنا لا تاتاه وعدم الضمان في مسئلتنا اولوي فلا توقف فيه ولا يقول به فقيه والله تعالى اعلم **سئل** رجل ما على من يظف فارسي ركب علي او خزي فاصاب ربه القدام عن المتأخرين بدين ومات فهل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن قال في المختار شرح الفقيه نقلا عن نوادر ابي ابراهيم بن محمد رجل سار على دابة فركب ركابا حاشية فصدمه فطرب الموحرا ضامن على المقدم وان عطب المقدم فالضامن على الموحر وكذلك في سفينتين ولو كانتا دابنتين وعليهما ركبان وقد استبقا فطرب احدهما فالضمان على الموحرا وعبارته الواقعة جاء راكب من خلفه سائر فصدمه فطرب الحاي لا ضمان على السائر وان عطب السائر فضا منه على من خلفه اه وفي التتارخانية في الفصل الثامن عشر نقلا عن الحاوي جاز راكب من خلف سائر فصدمه فطرب الحاي لا ضمان على السائر اه اقول قولهم فطربا طلقوا العطب فمثل ما اذا كان بواسطة الية يحملها المقدم كرمح وغيره او لا لورده منع منه في ذلك اه فتحرر من ذلك عدم وجوب الضمان في الحادثة والله سبحانه ونفاه على الصواب واليه المرجع والمآب **فصل في لوطان والطرق** **سئل** من نابلس في قبح مملوك لرجل واوكاد اخيه حايطه مشترك بينهما وبين جيرانهم بني ملاك القبول عليه عليه ولم يركبوا بناء هم على الحائط المشترك بل على ملكهم هل يجبر انهم التفرغ لهم يمنع او يعدم والحالة هذه ام لا **اجاب** ليس لهم ذلك والحال كذلك اذهو

تفري

تصرف في ملكهم كما صرح بذلك العلماء الكرام والائمة الاعلام في الخاتبة رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جاره فاد صاحبه البيت ان يبني فوقه غرفة ولا يضع خشبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان بني في حد نفسه من غير ان يكون مفعلا على الحائط المشترك لم يكن للجار منع اه والله تعالى اعلم **سئل** في بستان متصل بينا رجل احدث الرجل في البستان اطرافا يهر منه بغير اذن مالكة وقطع شجرة منه هل لرب البستان منعه من المرور وتضمينه ما قطع من شجر ام لا **اجاب** نعم لرب البستان منعه من ذلك حيث كان الشأن كذلك وتضمينه قيمة شجرة يوم قطعه والله تعالى اعلم **سئل** من القدر الشريف في بقعة ارض مملوكة لشخص من قديم الزمان لم يدر متى جعلت بستانا وصاحبها يتصرف فيها كذلك ومن تلقى هو منه ومن قبله كذلك فهل هذه البقعة ملك لآخر يريد صاحب السفل ان يمنع صاحب البقعة من ابقائها بستانا لكونها تنزل الى اسفله ايام الشتاء هل له ذلك ام يبقى القديم على قدمه **اجاب** ليس لصاحب السفل منع رب البقعة من تصرفه في بقعته اذهو تقر في ملكه وحيث علم ان ماها كان في الماضي كذلك تبقى على حالها فان القديم يبقى على قدمه والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الوصايا** **سئل** في الوصي اذا اخبر انه اتفق مال الايتام عليهم ولم يبين شيئا فسياء هل يقبل قوله بجميعه ام لا يقبل **اجاب** صرح صاحب الخلاصة وغيره بان الوصي اذا اخبر انه اتفق على اليتيم جميع ائزال ارضه وعلاقتها ولم يفسر في اليتيم الا ان يبين شيئا فسياء ان كان الوصي معروفا بالامانة وقال في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة جبره القاضي على التفسير يعني يومين او ثلاثة او نحو ذلك فان لم يفسر يكتفى باليمين ولا يحبس وصي الامام قاضي خان رحمه الله تعالى بان قول الوصي مقبوض في الاتفاق

وانه اذا قال لليتيم انفق ما لك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة
ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر والله تعالى اعلم **سئل** في امارة امرت
في مرض موتها بجميع مالها لزوجها ولها ورثة سواه لم يجز واهل بيعة
ذلك ام لا تقسم تركتها على جميع ورثتها على فراض الله تعالى **اجاب**
لا يبيع ذلك والحالة كذلك اذ هو وصية منهاله ولا وصية لوارث
وتقسم تركتها على جميع ورثتها والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في
وصي على كتيبة بدمه والديون كثيرة وله عقار ان يراي الوصي
بيعها ليوفى دين الميت منها هل جاز حيث يقين بيعها لعدم ما يوفى به الدين
سواه له ذلك ام لا وهل لبعض ارباب الديون جبره على اخذ دينه من ماله
عند تراخي بيع العقار واذا اضاقت التركة هل توزع على ارباب الديون
بقدر ديونهم ولا يختص بها بعضهم دون بعض واذا قسمت التركة بشروط
لم يقبلوا لم نفعل عن ما سواه هل يكفلون ام لا **اجاب** نعم للوصي ذلك عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه رحمهم الله تعالى والحال كذلك
ولا يجز الوصي على وفاء ديون عن ماله الميت من مال نفسه بالاجماع واذا
ضاقت التركة عن الدين يضرب لكل بقدر دينه ولا يختص بها بعض دون
بعض واذا قسمت بين الفراء وقد ثبت دينهم بالشهادة ولم يقل اليهود
لا نفعل له عن ما غير هؤلاء الموجودين اختلف ابو حنيفة وصاحباؤه في
اخذ الفضل فعند ما يؤخذ منه كغلب لان القاضى نصب ناظر للمفاتيح
عند الثلاثة لا بل يتلوه القاضى ولا يدفع اليهم حتى يغلب على ظنه ان لا
غيرهم غيرهم بالاتفاق وقد رمد التلوم مفوض الى ابي القاضى وقد ر
الطحاوي بالحول والله تعالى اعلم **سئل** في وصي باع عقار الوفاء دين الميت
وقبضه المشتري ثم ادعى الوصي ان الباعين فاحش هل تقسم دعواه
وتقبل بينتهما ام لا **اجاب** نعم للوصي ان يدعى ان الباع وقف بعين فاحش
وتقسم دعواه وتقبل بينته واقدامه على البيع لا يمنع دعوى الفساد
لان العين والفساد مما يخفى قال في الحاوي الوصي اذا باع ثم ادعى انه باع

بعين

بعين فاحش تقسم واقدامه على البيع لا يمنع دعوى الفساد اهـ وقد نص
العلامة على ان يبيع الوصي مال اليتيم بالعين الفاحش باطل لا يملكه المشتري
بالقبض واذا اقام الوصي بينة بالعين وبينته المشتري يكون القيمة
مثل الثمن فبينته العين اولى لانها تثبت امران اريد والله تعالى اعلم **سئل**
في وصي باع عقار اليتيم بدون القيمة هل يبيع ام لا يبيع **اجاب** يبيع
الوصي عقار اليتيم بدون قيمته غير صحيح اذا كان عبثا فاحشا وهو
مال لا يدخل تحت تقويم المقومين على الصحيح وقد ذكر في البحر معني بالي
المجندى الذي يتقاي الناس في مثله نصف العشر واقل منه فاذا كان
اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتقاي الناس فيه وما ذكر في السؤال
اكثر من نصف العشر فاذا ثبت ذلك فلقاضى تقضه لعدم الخيرية فيه
للصغير والله تعالى اعلم **سئل** في ولدي ما تاعن ام واخ لام واخت لام
واخ لاب ولهما شجر تركا لميراثا فباعت الام الشجر بدون من المثل وهي
وصية فاذا ثبت انه دون ثمن المثل هل يبطل البيع ام لا **اجاب** المصريح به
ان الوصي اذا باع مال اليتيم بما لا يتقاي الناس في مثله لا يجوز لان الولاية
نظرية ولا نظر في العين الفاحش واذا ثبت ان بيع الام كان بالعين
الفاحش لا يجوز والله تعالى اعلم **سئل** في مريض وكل وكيل قبل وفاته بباعة
يسير في بيع عقار له فباعها الوكيل بالعين هل يجوز البيع ام لا **اجاب**
المصريح به في كتب علمائنا ان الميراث باع عينا من ماله من وارثه لا يجوز
البيع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى اصلا لا يرخص ورثته ولا يملك قيمته
وعند صاحبين رحمهما الله تعالى يجوز البيع ويجز المشتري بين الفسخ وانما
القيمة لو فيه عين او محاباة قلت او كثر وهذا هو الحكم في الاصيل فكيف في
الوكيل ومن صرح بذلك صاحب جامع الفصولين فيه فن راجع الموقوف
عليه فليرجع اليه والله تعالى اعلم بالصواب **سئل** في رجل اوصى في مرض
موته بان يصرف في مصالح الجاهل كذا والفقير كذا فترشا وذلك
يخرج من الثلث ثم مات عن ام واخ واختين انشأ فوضع الصايشه

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

والسحار ربه يدعاه على ان لا ينفق ان ذلك عادة وطريقة لهم هل ام ذلك
ام لا **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك ما نصت عليه علماء الدين وائمة المسلمين وهو
تفقد وصيته من ثلث ما ياتي بعد الذي ان كان عليه دين والا فمن ثلث
اصل المال وبقيته تركته تقسم على فرايض الله تعالى للام من ذلك الصداق
والباقي بين الاخ والاختين للذكر مثل حظ الانثيين ولا خلاف في ان
والسحار ربه في تركته فيؤخذ منها ما اخذاه ولا اعتبار بالعادة والطريقة
الخارجية عن شرع بن عبد الله وعن المخرج القويم والطريق المستقيم والله
اعلم **سئل** في ميت مان عن قاصر وكه عقار ومنقول وعليه دين هل
لوصي بيع العقار مع وجوب دما يوفى به المدي سوي العقار ام لا **اجاب**
لا يجوز للوصي ذلك والحالة كذلك على ما عليها الفتوى كما صرح به علماء ائمتنا
في الفتاوي والشرح والله اعلم **سئل** في رجل مات عن ورثة وعليه ديون
الغرماء متعدي في كلها ديون صالحة وركته لا تقع بذلك وليست تحت يد
الوارث وصومعت عن التضرع لها هل يجير على بيعها ام لا وهل اذا استغار
الميتوفى من زوجته رهنا ورهنه بفك من التركة ام لا **اجاب** لا يشبه
ان من المقرر ولدي العلم مسطر ان بيد من تركه الميت الخالية عن تعلق
حق الغير بوجوب تجهيزه من غير تقصير ولا اسراف وتبذير ثم يدينه الذي
له مطالب من جهة العباد سواء كان الداني وارثا كالزوجات او غيرهن
هنا واجبيا فيصرف الباقي بعد مؤنة التجهيز عليهم فان وفي به فذاك
وان لم يوف به يصر في الباقي اليهم على حسب مقدار ديونهم وما يلزمهم
على الميت ان ساءوا فعوا وان ساءوا تركوه الى دار الجزاء واما مطالب الوارث
تقدر في جامع الفصولين وغيره ان الوارث يطالب بالدين لو كانت
التركة فيه وفي جامع الفصولين ايضا هل يجير الوارث على بيع تركته
لدي مع انها ليست في يده قال ان لم يجز فله وجه وان جيز فله وجه
لقيامه مقام مورثه وفيه نظر وفي البرازية مان عن عروض وعقار
وعليه دين فامتنع ورثته الكبار عن البيع وقضاء الدين وقالوا سلمنا

التركة

التركة اليك قيل ينصب احكام وصيا وقيل لا بل يامر الورثة بالبيع فان
امتنعوا حبسهم كالعدل المسلط على بيع الرهن واذا حبسه ولم يبع الا ان
ينصب وصيا او يبيعه الحاكم بنفسه وفي الخاتمة ان كان الذي استغنى
للتركة فقالت الورثة لا تتعرض للتركة ولا يبيعها ولا تقضي الدين من
مالها نفسا فالقاضي ينصب وصيا حتى يبيع التركة وقيل للقاضي ان يجبر
على البيع اذا طلب الفراء ذلك واما ما استعاره المتوفي من زوجته
او غيره ورهنه بفك من تركته بقسطه وما حصله فانه يعلم الحكم انه
حيث لم تكن التركة في يد الوارث فلا وجه لمطالبة بل لا مسوغ شرعا اذا
يكلف احد بوفاء دي غير ابا كان ابا وابنا والله اعلم **سئل** في رجل ادعى
دينا على وصي الميت لدى حكم شرعي واثبته بالبينة الشرعية فدفع الوصي
من تركته للمدعي ولم يكن القاضي بذلك سجلا هل اذا انكر الورثة الذي
فاقام الوصي بينة تقبل بينته وان لم يكن بيده سجل من القاضي ام لا
اجاب نعم بينته بذلك كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره اذ هو
الحجة الشرعية لا السجل اذ هو لضبط الحادثة من غير شبهة فطعا والله
اعلم **سئل** في الامراء كانت وصية على اولادها ولهم شجر زيتون باعته
بمن امثله في ثقتهم وكسوتهم لعدم مال لهم سواه وقبضت الثمن وكتب
بذلك حكم شرعي في الامن تنصرف الامر في ثمر الزيتون زعامة عدم نفاذ
البيع هل الامر كما زعمت ام لا وتضمن ما تنصرف فيه من الثمر **اجاب**
ليس الامر كما زعمت اذ لا عبرة بالنزع عم البين خطأ ثم والبيع نافذ والحال
ما نص عليه في السؤال اعلا ولا تضمن ما تنصرف فيه من الثمر والله اعلم
سئل في وصي على يثيمة استوفى على بعض مالها منتفلا وتناول
من الوصي ببسطة يده فادعى عليه مدع تسويع دعواه واراد الزامه
به فلما منه اذ دفعه بنفسه فاجاب الوصي بان المنتفل اخذه ببسطة
يده قهرا ولم يدفعه له بنفسه فطلب القاضيه منه بينة على ذلك فلما لم يبق
بينة حبسه بعد الزامه بضمانه هل يكلف الي بينة ويضمن ان لم يقمها

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

ويجيب سريعا **لا اجاب** لا يذهب عنك ان الوصي امين والقول قول الامين
 باليمين وقد نص علماءنا رحمهم الله تعالى ان الوصي يقبل قوله فيما يدعي به
 الا في مسائل مستثناة ليست هذه المسئلة منها وقد قالوا ايضا اذا بلغ
 الصبي وطلب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله لانه امين
 فاذا علمت ذلك تبين لك ان الزامه بالامان لعدم البرهان وحسنه غير
 لازم شرعا وغير مكلف به قطعاً نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي الدفع
 له بنفسه اختياراً من غير خوف على نفسه من قتل او اتلاف عضو او
 استيصال مال اليتيم فانه ضامن ويجيب وهذا لا يجوز على من صبح في الفقه
 بانه او كرع من حياضه فاروى جنانه والله اعلم **سئل** من القديس الشريف
 (ولاً وثانياً) عن ما نصه في رجل مائة عن زوجة وبنت قاصرة وله ديون
 بدمية جماعة من اهل الذمة وغيرهم مفسدة ثابت اعسارهم لدى المحاكم الشرعي
 وعليه دين وله عقار فما الحكم الشرعي فيما عليه **اجاب** عنه ثانياً بقوله قد
 رفع الى هذا السؤال واجبت عنه بما صورته في اخر كتاب البرازية مات
 عن عرض وعقار وعليه دين فامتنع ورثته الكبار عن البيع وقضا
 الدين وقالوا سلنا التركة اليك قيل ينصب الحكم وصياً وقيل لا بل يامر
 الورثة بالبيع قالوا استغوا حبسهم كالعدل المسلط على بيع الرهن واذا
 حبسه ولم يبيع الا ان ينصب وصياً او يبيع الحاكم بنفسه اذ هو يعلم جواب
 السؤال عن واقعة الحال هذا ما اجابنا به وانت خبير بان من المقرر وفي
 كتب علماءنا محسبان ان نصب القاصرة في العقار مع قطع النظر عن
 الورثة الكبار انما ينصرف فيه كالاختباء بشروط مخصوصة واجبة الاتباع
 ليسوع ذاك شرعاً وينفذ تصرف من له التصرف فيه قطعاً عند المنفذ
 من العلماء والمتأخرين كما هو منقول عن الامعة المحققين اذا كان بضعف
 قيمته او في النقطة التي بها قيام ربهته حيث لا مال ينفع منه او في
 دين لا يوجد ما يوفي به كي يعدل عنه وما حصرناه منصوصاً عليه في
 الحائبة وفي مينة المفتي وكثير من كتب الحنفية وقد ناهضه الشذوذ

على

على ما سبق منا من اجواب فيكشف عن وجه الحادثة النقاب والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **سئل** في الغلام اذا بلغ رشداً وله عقل وحسن
 تصرف وله ان يمد راسه التصرف والان يطلب البالغ ماله من ابيه فيمنعه
 منه ويخشى ضياعه ان يفي يده هل يجبر سريعا على دفعه اليه ام لا **اجاب**
 نعم يجبر على دفعه له قال الله تعالى واتوا اليكم باموالهم وسمى بنينا لقرنه
 منه وقال عن من قاتل فان انسى منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم صرح
 بذلك علماء ونا في كتبهم والله تعالى اعلم **سئل** في قرية يروي
 ان بها مكاناً ولد به السيد عيسى على نيكينا وعليه افضل الصلاة والسلام وقد
 عينه النصاري برعهم الفاسد للزيارة وبنوا عليه كنيسة وجعلوا فيها
 الصور والتماثيل فزارهم مسلم زاعماً انه يزور العلماء والمصلين وانه يقصد
 في دين الاسلام للزيارة فهل يعقب زعمه وما حكم دخوله الكنيسة وما يلزم
 المسلم اذا دخل لزيارة ما فيها وهل يثبت فضل مكان بهجر القول امر لا
اجاب الاجمير عبدة بكان ولا التقات عينوه بزعمهم الفاسد واعتقادهم الداهي
 الكاسد اغما الاعتبار بما نص الاخبار من علماء الدين وائمة المسلمين اذ هم الطائفة
 الذي لا يزالون عن كلمة الحق ظاهري وقد صرح المفسرون واهل التاريخ
 انها لما حلت تحت به وانفردت به مكاناً بعيداً قال البغوي والقرطبي قال
 ابن عسك رضى الله تعالى عنهما قضى الوادي وهو وادي بيت لحم وقال
 في الانس الجليل فتفتح في جيب من يرحمك بنت عيسى عليه الصلاة والسلام
 فولدت في بيت لحم وهي قرية قريبة من القديس الشريف من غير تعيين
 مكاناً بعينه ومثله في تاريخ قتيبة والراي من اهلهم لا مدخل له في تعيين
 مثل ذلك اذ لا يثبت التعيين بالانص بيحيى فكيف يثبت بقول متبع الظن
 والهوى المعلومين ما جاهر من زعم الهدي ولا يليق بمقام المسلمين اطلاق
 الزيارة بمكان فيه صور تماثيل وهو معبد الكافرين وجمع الشياطين
 اذ بما يحقق لهم شيئاً منهم اعتقاد فيزداد كفرهم والقصد
 للزيارة اغما يكون شراً عظيماً لا اذا نسك او تحصيل سنة منها ورد

ن
 صحة

به الشرف فالواجب على المسلم التباعد عن مثل ذلك اذا من يرى بجانب امره يشك
 ان يحاط به ومن تفاون في المحقر ان يشك ان يحاط به الكفاير فالدخول في الكنائس
 امر محظور شرعا وما خطر في الشرع لا ينبغي قرينه فضلا عنه لقلبة الوقوع فيه
 فحينئذ يستحق العقوبة فينبغي تحريم البعد عن مثل ذلك وعن ما يحرم
 اليه ما امكن حتى يسلم من ورطتها ومن ثم قال الله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها
 فهي عن المقارنة حذرا من الواقعة وقد صرح الفقهاء بان المسلم لا يحضر
 بيوت عبادة اهلهم كالبيعة والكنيسة من حيث انها مجمع الشياطين قال ابن
 حجر في بحر الجرم والظاهر ان الكراهة تحريمية وقد اختلفت بتعريض مسلم لان
 الكنيسة مع اليهود والكنيسة فصل مكان بمجرم القول بل بالنظر على ذلك
 من الشارع كما هو مقرر عند العلماء الفحول والمسئلة تتحمل كلاما كثيرا ولكن
 الوقت يضيق عن الاستيفاء على وجه التحقيق والله سبحانه وتعالى له حسن
 التوفيق والهداية الى اقوم طريق والله تعالى اعلم **سئل** في ذي اسكافي
 ويتعاطى دباغة الجلود ايضا ويريد مسلم دباغ انه يمنعه من تعاطي صنعة
 الدباغة متعللا عليه بانها ليست صنعة ولا لابييه ولا لاحد من اهله
 هل له منعه ام لا وبمبيع المسلم من معارضته **اجاب** ليس له منعه وبمبيع
 من معارضته له شرعا اذ هو ممنوع له يكون قد اتى بدعا محرمة عليه
 في حرفته التي بها قيام بيئته وفيها عظم الضرر الذي نهى عنه سيد
 البشر صلى الله تعالى عليه وسلم وشرق وكرم ورواه سبحانه وتعالى **اعلم**
كتاب الغرائض سئل في اخوي شقيقين بينهما عقار مشترك نصفين
 مات احدهما عن ابنتين وورثة ثمرات في الثاني عن في المسئلة ثم
 مات الاخ الثاني عن زوجة وبنت واخت شقيقة فوضع في الاخ
 يده على جميع العقار وصار يتصرف فيه وبيننا ولا جميع اجزائه وله على
 ذلك مدة سنين فطالبته البنت بما يخصها فصر بها بخضرم غفر
 من المسلمين هل له ان يوزيها وماذا يلزمه شرعا **اجاب** ليس له ذلك
 شرعا وبغير بضر بها قطع لما صرح به العلماء بان من اذى غيره
 بقول او فعل ولو بغرض العين يعزر واما الاخ الثاني فيخصه من نصف
 العقار وهو اثني عشر قيراطا ينقسم على قرأين الله تعالى في طهنت

منه

من النصف ستة قيراطا وللزوجة الثمن قيراط ونصف قيراط وما بقي وهو
 أربعة قيراطا ونصف قيراطا للشقيقة وما تناوله من الارض فتصيب
 البنت والزوجة والاخت مضمون عليه واجب اداؤه اليهم وبحسب
 فيه ان امتنع عن الاداء حتى يوفيه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل مات عن تركه
 وابي خال وقد اوصا بوصايا فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم الشرعي في ذلك
 هو ما صرح به علماء الدين وائمة المسلمين رحمته الله تعالى عليهم اجمعين
 من انه يبدل من تركته الحالية عن تعلق حق الغير بجهيزه من غير تقدير
 ولا اسراق وتبذير لم يقض ديونه ثم بوصيته من تلك ما بقي ثم يدفع
 الباقي الى رحمه وهو ابن الخال المذكور حيث لا حاجب ولا مستحق لا يدفع
 سواه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل مات عن بنت اخ شقيقة وله في
 اخت شقيقة ذكر وانثى فما القسمة الفرضية **اجاب** التركة ربعها
 لبنت الاخ وثلاثة ارباعها لولدي الاخت المذكور مثل حظ الانثيين على
 مذهب ابي يوسف اعتبارا بالابدان وقول محمد على التنصيف لبنت
 الاخ النصف ولولدي الاخت النصف اثنان للذكر مثل حظ الانثيين
 اعتبارا بالاصول فبعض المسايخ افتوا بقول ابي يوسف فيسبيل ولا
 حكم افتوا بقول محمد وعليه غالب اصحاب المتون والسرور وليكن
 الممول عليه والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** في صبي مات عن ام
 وعن ذوي ارحام وتركته فهل يرث ذوا الارحام منه ام لا
 يرثون **اجاب** حيث لم يترك المتوفى غصنة ولا صاحب قرض سوى
 الام فالتركته مختصة فيها فردا ورثا ولا شيء لذوي الارحام
 كما نص عليه العلماء الاعلام مع ذوي الفروض فان اراد عليهم
 مقدم على توريث ذوي الارحام عند السادة الكرام والله
 والفضلا الفخام والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب يوم المحشر والحساب وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامين
 وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الحشر والمآب
 وقد كتبت هذه الفتاوى يوم الخميس المبارك من
 شهر رجب سنة ١٢٠٠ على يد كاتبها افقر العباد
 الى الله تعالى محمد ابو سريته بالمنصور
 عقر الله له ولوالديه ولجميع
 المؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات
 امين يا رب العالمين
 لا اصاب الله شيئا من
 الاصابه التي في
 الدنيا والآخرة